مراجعة انظمة المحاسبة الإلكترونية

فــى

بيئة الأعمال المعاصرة

مسئوليات مراقب الحسابات عن اكتشاف الغش - التأكيد المهنى على الثقة فى مواقع الشركات على الأنترنت أساليب المعاينة فى المراجعة لإختبارات الرقابة الداخلية

د . عبد الوهاب نصر على

استاذ المحاسبة والمراجعة

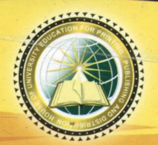
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

د. شحاتة السيد شحاتة

استاذ المحاسبة المساعد

قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة- جامعة الاسكندرية



دار التعليم الجامعى

للطباعة والنشر والتوزيع

٢١ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامى -الإسكندرية-ج.م.ع.

تليفاكس :٠٠٢-٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل :٠١٠٠١٨٣١٧٩٦-٠١١١٩٩٩٥٠٠٩-٠٠٢/

Email:dartalemg@yahoo.com

مراجعة انظمة المحاسبة الإلكترونية
فـــى
بيئة الأعمال المعاصرة

مسئوليات مراقب الحسابات عن اكتشاف الغش - التأكيد المهنى على الثقة فى مواقع الشركات على الأنترنت

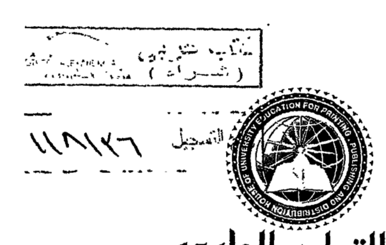
أساليب المعاينة فى المراجعة لإختبارات الرقابة الداخلية



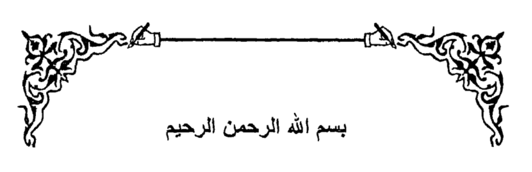
د . عبد الوهاب نصر على
استاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

د. شحاتة السيد شحاتة
استاذ المحاسبة المساعد
قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة- جامعة الاسكندرية

2014



دار التعليم الجامعى
٢١ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامى - الإسكندرية - ج.م.ع.
تليفاكس: ٠٠٢٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦
٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩
Email:dartalemg@yahoo.com



{ امن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصيرΩ }

صدق الله العظيم
(آخر سورة البقرة)

المقـدمة

تعتبر مراجعة الحسابات أحد العلوم الإنسانية التى تتفاعل مع متغيرات بيئة الأعمال وتؤثر على سلوك أصحاب المصلحة فى المشروع خاصة المستثمرين والمتعاملين فى بورصة الأوراق المالية.

وتتصف بيئة الأعمال المعاصرة بإستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال والخصخصة والتوسع فى التجارة الإلكترونية واستخدام انظمة المحاسبة الألكترونية , وإتجاه معظم دول العالم ومنها مصر نحو الخصخصة والتحرر الإقتصادى، وتحرير التجارة الخارجية والخدمات.

ويتناول هذا المؤلف بعض المجالات المتقدمة للمراجعة الخارجية فى ضوء التحديات المهنية ومتغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، وبيئة الممارسة المهنية فى مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين فى ظل انظمة المحاسبة الألكترونية .

ويشتمل هذا الكتاب على ستة فصول حيث يتناول الفصل الأول "فجوة التوقعات ومستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر فى بيئة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية"،

ويتناول الفصل الثانى "المراجعة وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسب الآلى.

ويختص الفصل الثالث " بالمراجعة المستمرة فى ظل التجارة الإلكترونية".

ويتناول الفصل الرابع "التأكيد المهنى على الثقة فى مواقع الشركات على الإنترنت Web Trust، والتأكيد على الثقة فى نظم المعلومات الفورية Sys.Trust"،

ويتناول الفصل الخامس مسئولية مراقب الحسابات عن اكتشاف الغش والتقرير عنه فى أنظمة المحاسبة الالكترونية

وأخيراً، خصصنا الفصل السادس لدراسة أساليب المعاينة فى المراجعة لاختبارات الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية للعمليات، سواء كانت معاينة الصفات أو معاينة المتغيرات، وذلك لأغراض بيان مدى فائدة هذه الأساليب فى ممارسة أسلوب المراجعة الإختبارية.

ونحمد الله سبحانه وتعالى ونشكر فضله علينا، ونود أن يكون فى هذا الكتاب نفع للمهتمين بدنيا المال والأعمال وللدارسين والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر والعالم العربى، وأن يكون فيه إضافة للمكتبة العربية.

والله ولى التوفيق

الإسكندرية فى 2013/3/3

المؤلفان

أ.د. عبد الوهاب نصر

د. شحاته السيد

الفصل الأول

فجوة التوقعات ومستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في بيئة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية

نتناول فى هذا الفصل بالدراسة مفهوم وقياس فجوة التوقعات فى مجال مهنة المحاسبة والمراجعة فى مطلع القرن الحادى والعشرين، كما نتناول بالدراسة سبل وآليات مواجهة المهنة لهذه الفجوة عالمياً ومحلياً. وأخيراً نشير باختصار إلى مستقبل المهنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين، وذلك كما يلى :

1- مفهوم فجوة التوقعات.

2- قياس فجوة التوقعات كمياً.

3- مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر.

وسنعرض لكل مما سبق على النحو الوارد فى الصفحات التالية:

1- مفهوم فجوة التوقعات : Expectation Gap

ببساطة شديدة تعرف فجوة التوقعات فى المحاسبة والمراجعة بأنها مساحة الاختلاف بين توقعات مستخدمى القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات أصحاب المصلحة فى المشروع بشأن ما يحتاجونه من مراقب الحسابات وبين ما يقدمه لهم الآن.

1/1- لماذا ظهرت فجوة التوقعات ؟

ظهرت فجوة التوقعات لأن طلب أصحاب المصلحة فى المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات أكبر بكثير مما يقدمه لهم هو الآن من خدمات مهنية وما يسأل أمامهم عنه الآن من مسئوليات مهنية.

ومعنى ذلك أنه يمكن التعبير عن فجوة التوقعات فى المراجعة بأنها فائض طلب أصحاب المصلحة فى المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات لهم وأمامهم.

وبعبارة أخرى يمكن القول بان فجوة التوقعات فى المراجعة هى النقص فى عرض خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات لأصحاب المصلحة فى المشروع مستخدمى القوائم المالية وتقريره.

2/1- سمات فجوة التوقعات فى المراجعة :

تتميز فجوة التوقعات فى المراجعة بعدة سمات نوجزها فيما يلى :

أ- فجوة التوقعات دائماً ما تعبر عن فائض طلب أصحاب المصلحة فى المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات. ومن الصعب أن توجد الفجوة كفائض عرض لخدمات ومسئوليات مراقب الحسابات، والأسباب كثيرة، أهمها وببساطة أن المحاسبة والمراجعة مهنة وصناعة تستهدف تحقيق عوائد اقتصادية ومهنية معاً، ومن طبيعتها أنها تنشط وتعمل بجودة أعلى فى ظل اقتصاديات السوق، ولذلك حينما يوجد طلب على خدماتها فإنها تسعى للوفاء به لتحقيق الهدفين، المادى والمهنى.

ب- فجوة التوقعات غير ساكنة، أو ديناميكية بطبيعتها لأنها محددة بمتغيرين هما، طلب أصحاب المصلحة فى المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات، وعرض خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات.

جـ- فجوة التوقعات كمية ونوعية، بمعنى أن فائض الطلب على خدمات مراقب الحسابات هو فائض فى التشكيلة المهنية لخدماته ومسئولياته من جهة، وفائض فى جودة أدائه المهنى.

د- فجوة التوقعات ضارة بالمهنة وبالمجتمع، لأن وجودها معناه قصور فى عرض خدمات ومسئوليات المهنة كماً ونوعاً مما يفقد ثقة طالبى الخدمات المهنية فى مؤديها من جهة، كما ينعكس ذلك سلباً على المجتمع فى صورة نقص فى درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات.

هـ-فجوة التوقعات دولية ونسبية لأن دول العالم بدون استثناء تعانى منها، ولكن بدرجة أو بأخرى، وبالطبع فى ظل العولمة وتحرير التجارة الخارجية يتم تصدير فجوة التوقعات بالطبع لدول العالم الثالث، ومع ذلك تتباين الدول فيما بينها فى حجم ونوعية هذه الفجوة.

2- قياس فجوة التوقعات كمياً :

يعنى القياس الكمى لفجوة التوقعات تحديد فائض طلب أصحاب المصلحة فى المشروع على خدمات مراقب الحسابات بغض النظر عن نوعية هذه الخدمات. وهذا القياس بالطبع منقوص، إذ أن جودة خدمات مراقب الحسابات لا تقل بأى حال من الأحوال عن كمية خدماته، بل من المرغوب فيه دائماً آداء أكبر قدر من الخدمات المهنية بجودة مرتفعة.

هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فإننا يجب أن نــدرك أن القيــاس الكمى لفجوة التوقعات فى مصر يختلف عنه عالمياً فى دول اقتصاد الســوق. فمن المؤكد أن الفجوة أكبر فى مصر بالمقارنة بدول اقتصاد السوق.

ووفقاً لهذا التوجه يمكن قياس فجوة التوقع فى مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين وبعد صدور بعض معايير المراجعــة المصــرية الصــادرة بقرار وزير الأستثمار رقم **166** فى عام **2008** من جهة، وفى ضوء استقراء واقع الممارسة المهنية الفعلية من جهة أخرى كالتالى :

1/2- طلب أصحاب المصلحة فى المشروع على خدمات مراقب الحسابات فى مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين :

يمكن حصر هذا الطلب– كما سنبرره فيما بعد – فيما يلى :

1/1/2– الحاجة لمراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية.

2/1/2– الحاجة لفحص القوائم المالية ربع السنوية التاريخية.

3/1/2– الحاجة لمراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة.

4/1/2– الحاجة لفحص القوائم المالية ربع السنوية المختصرة.

5/1/2– الحاجة لاختبار المعلومات المالية السنوية المستقبلية.

6/1/2– الحاجة إلى المراجعــة المســتمرة للمعلومــات والعلاقــات الماليــة الجوهرية عبر شبكة الإنترنت.

7/1/2– الحاجة لفحص المعلومات والعلاقات المالية الجوهرية عبر شــبكة الإنترنت.

8/1/2– الحاجة للتأكيد المهنى على الثقة فى مواقع الشركات علــى شــبكة الإنترنت.

2/1/9- الحاجة للتأكيد المهنى على الثقة فى النظم الإلكترونية.

2/1/10- الحاجة إلى مراجعة الآداء البيئى للشركات الملوثة للبيئة.

2/1/11- الحاجة إلى مراجعة الإدارة للشركات المساهمة.

2/1/12- الحاجة إلى الخدمات الإدارية الورقية.

2/1/13- الحاجة إلى الخدمات الإدارية الإلكترونية.

2/1/14- الحاجة إلى الاستشارات الإدارية التقليدية.

2/1/15- الحاجة إلى الاستشارات الإدارية الإلكترونية.

2/1/16- الحاجة إلى مسئوليات مهنية جديدة.

2/2 - عرض خدمات مراقب الحسابات الآن فى مصر :

يقدم مراقب الحسابات الآن فى مصر الخدمات المهنية التالية :

2/2/1- مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية.

2/2/2- فحص القوائم المالية التاريخية ربع السنوية.

2/2/3- مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة.

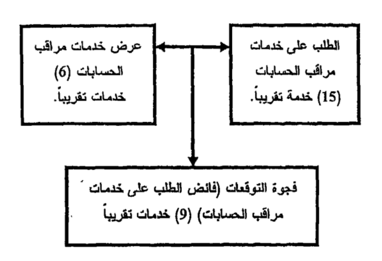
2/2/4- فحص القوائم المالية ربع السنوية المختصرة.

2/2/5- الخدمات الإدارية الورقية.

2/2/6- الخدمات الاستشارية التقليدية.

2/3- المساحة الكمية لفجوة التوقعات فى مصر :

يمكن الآن قياس فجوة التوقعات فى مصر كمياً بفائض الطلب علـى خدمات مراقب الحسابات كالتالى :



4/2- المردود المهنى للقضاء على فجوة التوقعات :

من المؤكد أن القضاء على فجوة التوقعات فى مصر حلم وأمل المحاسبين المصريين جميعاً والمهنيين منهم بصفة خاصة لأن ذلك إن حدث فسوف سنعكس إيجاباً على عمل المحاسبين وسمعة وعائد المهنة والاقتصاد الوطنى ككل.

وإذا ما أردنا أن نقف على المردود المهنى للقضاء على فجوة التوقعات، وبالطبع للحد جزئياً من فجوة التوقعات، علينا أن نعرف المنتج المهنى للخدمات المكونة للفجوة (9 خدمات) ولنا أن نتخيل ماذا يحدث للمهنة والمجتمع إن تحققت هذه الوفرة من المنتجات المهنية.

1/4/2- المنتج المهني لاختبار المعلومات المالية المستقبلية :

أ- اختبار المعلومات المالية المستقبلية خدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف- الإدارة، ومراقب الحسابات وأصحاب المصلحة في المشروع.

ب- مجالها يشتمل على القوائم المالية التقديرية والافتراضات التى بنت عليها الإدارة تقديراتها أو تنبؤاتها.

جـ- المنتج المهنى لهذه الخدمة أن يؤكد مراقب الحسابات إيجاباً بشأن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وسلباً بشأن الافتراضات التى بنت عليها الإدارة تنبؤاتها.

2/4/2- المنتج المهنى للمراجعة المستمرة :

أ- المراجعة المستمرة خدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف -الإدارة، مراقب الحسابات، وأصحاب المصلحة فى المشروع- مستخدمى موقع الشركة على شبكة الإنترنت.

ب- مجالها يشمل المعلومات المهمة والعلاقات المالية الجوهرية التى أفصحت عنها الشركة على موقعها على شبكة الإنترنت.

جـ- المنتج المهنى لهذه الخدمة المهنية عبارة عن تأكيد إيجابى بشأن المعلومات المالية والعلاقات المالية الجوهرية التى أفصحت عنها الشركة عبر شبكة الإنترنت.

د- المراجعة المستمرة بهذا المعنى مدخل جديد أو أسلوب معاصر، لممارسة مراجعة الحسابات فى ظل التجارة الإلكترونية، ونظم المعلومات المحاسبية الفورية RTA، ومثلما تفصح الشركة عن المعلومات والعلاقات المالية الجوهرية عبر شبكة الإنترنت فإن مراقب الحسابات يراجع أيضاً عبر شبكة الإنترنت.

4/4/2- الفحص المستمر للمعلومات والعلاقات المالية الجوهرية عبر شبكة الإنترنت:

أ- الفحص المحدود المستمر CLR خدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف وأطرافها الثلاث هم نفس أطراف المراجعة المستمرة.

ب- مجالها يشمل المعلومات المالية والعلاقات المالية الجوهرية أى نفس مجال المراجعة المستمرة ولكنها معلومات وعلاقات مالية ملخصة ومؤقتة يومياً بل لحظياً.

جـ- المنتج المهنى للفحص المحدود المستمر عبارة عن تأكيد سلبى بشأن المعلومات والعلاقات المالية الجوهرية المؤقتة وصيغته :

" وبناءاً على الفحص الذى قمنا به لم يتبين لنا وجود تعديلات هامة أو مؤثرة ينبغى إجراؤها على المعلومات والعلاقات المالية الجوهرية التى أفصحت عنها شركة (الياسمين التجارية) على موقعها على شبكة الإنترنت .... WWW يوم / /2013، لكى تتمشى مع معايير المحاسبة المصرية أو الدولية.

5/4/2- التأكيد المهنى على الثقة فى موقع الشركات على الإنترنت :

أ- التأكيد المهنى على الثقة فى موقع الشركة على الإنترنت خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف-موقع الشركة على الإنترنت، مراقب الحسابات، زوار الموقع.

ب- مجالها تأكيدات الإدارة بشأن سلامة تصميم وتشغيل الموقع وأمنه وسلامة الدخول عليه وسلامة العمليات التجارية الإلكترونية التى تتم عبره، أى تأكيدات الثقة فى الموقع.

جـ- المنتج المهنى للخدمة عبارة عن تأكيد إيجابى بشأن أمن وسلامة الموقع وسلامة عمليات التجارة الإلكترونية التى تتم من خلاله.

6/4/2- التأكيد على الثقة فى النظم الإلكترونية :

أ- التأكيد على الثقة فى النظم الإلكترونية SYS.Trust خدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف – الإدارة، مراقب الحسابات، ومستخدمى النظام.

ب- مجال الخدمة يشمل تأكيدات الإدارة بشأن سلامة تصميم وتشغيل النظام الإلكترونى، أى نظام الكترونى، مثل نظام الفيزاكارد، نظام التداول الالكترونى للأوراق المالية بالبورصة، ونظام معلومات المحاسبية الفورية.

جـ- المنتج المهنى للخدمة عبارة عن تأكيد إيجابى من جانب مراقب الحسابات بأن النظام مستوفى معايير سلامة التصميم والتشغيل.

7/4/2- مراجعة الآداء البيئى للشركات الملوثة للبيئة :

أ- مراجعة الأداء البيئى مراجعة غير مالية خارجية وهى خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف، الإدارة، مراقب الحسابات، وأصحاب المصلحة فى المشروع، سواء المساهمون، المقرضون، نقابات العمال، جهاز شئون البيئة، المستهلكون، وعامة الشعب.

ب- مجالها يشمل، القرارات والإجراءات والآليات والسياسات ونظم الإدارة والرقابة التى وضعتها وتنفذها إدارة الشركة لمكافحة تلويث البيئة والمساهمة فى مشروعات التنمية المحلية.

جـ- المنتج المهنى للمراجعة البيئية الخارجية غير المالية عبارة عـن رأى فنى لمراقب الحسابات- كرئيس لفريق المراجعة، بشأن مدى ملاءمـة قرارات وإجراءات وآليات وسياسات ونظم الإدارة البيئية التى وضعتها ونفذتها الشركة خلال الفترة المحاسبية.

8/4/2- مراجعة إدارة الشركات المساهمة :

أ- مراجعة إدارة الشركات المســاهمة خدمـــة مهنيـــة تصـــديقية ثلاثيـــة الأطراف،الإدارة، مراقب الحسابات، أصحاب المصلحة فـــى المشـــروع خاصة المساهمون وجهات الرقابة الرسمية.

ب- مجالها يشمل القرارات والسياســـات والأســـاليب والخطـــط الإداريـــة الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية عن الفترة المحاسبية.

جـ- المنتج المهنى لمراجعة الإدارة تأكيد إيجابى فى صورة رأى فنى يبديه مراقب الحسابات، المراجع الإدارى، رئيس فريق المراجعة الإدارية.

9/4/2- الخدمات الإدارية الورقية :

أ- الخدمات الإدارية الورقية خدمات مهنية غير تصديقية طرفاهـــا الإدارة ومراقب الحسابات.

ب- مجالها متنوع ومن أمثلته : دراسات الجدوى، تصميم نظم المعلومـــات المحاسبية، تصميم نظام تكاليف، تصميم نظام المخازن، إبـــداء الـــرأى بشأن فتح أو إغلاق مصنع أو خط إنتاج وإجراء دراسة لسوق المنتج، وإعداد الأمر الضريبى.

جـ- المنتج المهنى لهذه الخدمة عبارة عن تأكيد مهنى مباشرة من مراقـــب الحسابات إلى إدارة الشركة فى صورة تقرير مكتوب.

د- يشترط فيها آلا يشارك مراقب الحسابات فى اتخاذ القرار الإدارى لكى لا يفقد إدراك الطرف الثالث لكونه مستقلاً كمراجع حسابات.

10/4/2- الخدمات الإدارية الإلكترونية :

أ- الخدمات الإدارية الإلكترونية خدمة مهنية غير تصديقية ثنائية الأطراف، الإدارة، مراقب الحسابات.

ب- مجالها يشتمل على كثير من الخدمات الإلكترونية مثل تصميم مواقع Sites للشركات على شبكة الإنترنت، تصميم نظم أمن المعلومات الإلكترونية، تصميم نظام معلومات محاسبى فورى، تصميم نظام إلكترونى للدفع أو التحصيل مثل بطاقات الإئتمان لدى البنوك، وعمل دراسات جدوى للمفاضلة بين عروض شركات الخدمات الإلكترونية Server.

جـ- المنتج المهنى لهذه الخدمات تقرير مباشرة لإدارة الشركة عبر شبكة الإنترنت.

11/4/2- الاستشارات الإدارية الورقية :

أ- الاستشارات الإدارية الورقية خدمة مهنية غير تصديقية ثنائية الأطراف، الإدارة ومراقب الحسابات.

ب- مجالها بصفة عامة الاستشارات التى لا يترتب عليها الانتقال لمقر الشركة واستخدام بياناتها، وإنما تقديم الاستشارة فى صورة خطاب مكتوب موجه لإدارة الشركة كما فى حالات، المعالجة الضريبية لبند معين، الاستشارات القانونية فى مجال المعاشات والتأمينات، الاستشارات المحاسبية لتطبيق معايير محاسبية معينة.

جـ- المنتج المهنى للخدمات الاستشارية عادة ما يكون فى صورة تقرير أو رد شفهى أو مكتوب من مراقب الحسابات كمستشار إلى إدارة الشركة مباشرة.

12/4/2- الاستشارات الإدارية الإلكترونية :

أ- الاستشارات الإدارية الإلكترونية خدمة مهنية غير تصديقية ثنائية الأطراف، الإدارة، ومراقب الحسابات.

ب- مجالها يشتمل على الاستشارات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات مثل : استشارة بشأن تشغيل برنامج محاسبة جاهز، استشارة من الشركة بخصوص برنامج تحليل إحصائى جاهز، استشارة من الشركة بشأن موقع معين على الشبكة، استشارة من الشركة بشأن ترتيبات أمن معلومات ....، واستشارات ضرائب وقوانين محاسبية ومعايير محاسبية عبر الإنترنت.

جـ- المنتج المهنى للخدمة متماثل على منتجها فى حالة الاستشارات الورقية حيث سيتلقى المراجع التكليف بطلب الاستشارة مباشرة من الإدارة بأى وسيلة تكنولوجية (بريد إلكترونى E.mail، تليفون، فاكس، على موقعه على شبكة الإنترنت) ويرد مستخدماً نفس الأدوات التكنولوجية.

13/4/2- المسئوليات المهنية الجديدة لمراقب الحسابات :

ارتبطت فجوة التوقعات ليس فقط بفائض طلب أصحاب المصلحة فى المشروع على خدمات غير تقليدية لمراقب الحسابات بل أيضاً بفائض طلب من جانبهم أيضاً على مسئوليات مهنية غير تقليدية. ومن أهم هذه المسئوليات ثلاث مسئوليات وهى :

أ- أن يسأل مراقب الحسابات عن اكتشاف والتقرير عن الغش سواء كان غش فى صورة تزييف للقوائم المالية أو غش فى صورة اختلاس للأصول . أو فساد سواء كان فى صورة رشوة أوتعارض مصالح أومدفوعات غير قانونية او ابتزاز اقتصادى وغيره.

ب- أن يسأل مراقب الحسابات عن تقييم فرض استمرار المشروع محل المراجعة لمدة لا تتجاوز سنة تالية لتاريخ الميزانية.

جـ- أن يسأل مراقب الحسابات عن اكتشاف التصرفات غير القانونية والأعمال غير المشروعة للشركة محل المراجعة.

3- مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر :

إذا نظرنا لكم ومساحة فجوة التوقعات فى مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين نجد الصورة شبه قاتمة لواقع المهنة وهذه حقيقة بلاشك لها أسبابها، ولكن مقابل ذلك نرى مستقبل المهنة أفضل بلا شك لكثير من الأسباب، وهذا ما سوف نعرض له بإيجاز فى حدود هذا المستوى المبدئى من الدراسة فى علم المراجعة.

1/3- لماذا توجد فجوة التوقعات فى مصر ؟

الإجابة ببساطة شديدة لسببين :

أ- يوجد طلب فعلى بل وينمو على خدمات غير تقليدية لمراقب الحسابات فى مصر.

ب- تعانى المهنة من جمود تشريعى، تنظيمى، ومجتمعى، بل وتعانى من انخفاض فى المستوى النوعى لخريجى أقسام المحاسبة.

2/3- لماذا ستقل فجوة التوقعات مستقبلاً فى مصر ؟

فى حقيقة الأمر لن نبالغ إذا قلنا أن العقد الأول من القـرن الحـادى والعشرين سوف يشهد نمواً فى عرض خدمات ومسئوليات مراقب الحسـابات لم يتحقق فى نصف قرن تقريباً 1951–2000 من تاريخ المهنة فـى مصـر، وإليك أسباب هذا التفاؤل المهنى عزيزى القارئ :

أ- سيكون لإعادة هيكلة التشريعات المهنيـة المحاسـبية الجديـدة وصـدور القانون الجديد لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة فـى مصـر وإنشـاء المجلس الأعلى للمحاسبة والمراجعة فى مصر أثر إيجابى مـن وجهـة نظرنا على كم ونوع عرض خدمات مراقب الحسابات فى مصر.

ب- بدأت بورصة الأوراق المالية وهيئة سوق المال فى القيام بدور تنظيمى رسمى ومؤثر، ظهرت آثاره الإيجابية المبدئية فى تفعيـل دور لجـان المراجعة وتقنين الطلب على إفصاح غير نمطـى سـيحتاج لمراجعـة بالتأكيد، خاصة بالنسبة للشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة.

جـ-صدور تشريعات ذات بعد إلكترونى مثـل قـانون التوقيـع الإلكترونـى سيحدث ثورة فى علم أدلة الإثبات وسيفتح الباب أمـام خـدمات مهنيـة إلكترونية.

د- اندماج الشركات والبنوك تحديداً سيكون له آثار مهنية إيجابية.

هـ- النمو الهائل فى مواقع الشركات على شبكة الإنترنت سيفتح الباب أمـام الخدمات المهنية الإلكترونية.

و- التقدم السريع فى وسائل الـدفع الإلكترونيـة والتحـويلات الإلكترونيـة والتبادل الإلكترونى للبيانات سيفتح فرص العمل المهنى أمام المحاسبين.

ز- تحرير الخدمات ومنها خدمة المحاسبة والمراجعة آت وعلى عجل ولـــن تدوم حماية المهنة من الأجانب طويلاً، الأمر الذى سيفرض علينا تنميـــة عرض خدمات المهنة كماً ونوعاً وإلا انسحبنا من المنافســـة الإقليميـــة والدولية المهنية، وأظننا لن نقبل هذا الانسحاب بالمرة.

ح- صدور قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم 96 لسنة 2006(الهيئة العامة للرقابة المالية حاليا) بشان ضوابط القيـــد فـــى ســـجل مراقبـــى الحسابات لدى الهيئة، حيث يجب على الشركات المقيـــدة بالبورصـــة و الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية و صناديق الاستثمار أن تعين مراقب حساباتها من بين مراقبى الحسابات المقيدين فى هذا الســـجل، و يجب على مراقبى الحسابات المقيدين فى هذا الســـجل الالتـــزام بقواعـــد عناصر مراقبة الجودة الواردة فى معيار الجودة المصرى الصـــادر عـــن الهيئة العامة لسوق المال، و التى تهدف إلى التأكد من التـــزام مراقبـــى حسابات الشركة المقيدة بالبورصـــة بالمعـــايير المهنيـــة و المتطلبـــات القانونية و التنظيمية، و أن التقارير التى يعدها مراقبو الحسابات ملائمة للظروف، و أن القوائم المالية للشركات محل المراجعة تعكـــس حقيقـــة المركز المالى و نتائج الأعمال.

ط- صدور القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملـــة فـــى مجـــال الأوراق المالية فى سنة 2007 و التى تتطلب ضرورة إعداد الإدارة لتقرير عـــن مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات، و يتم إعداد هذا التقرير سنويا و عرضه على المساهمين فى الجمعية العامة العادية للشركة، مـــع إلـــزام مراجع الحسابات بمراجعة هذا التقرير الذى سيؤدى إلـــى زيـــادة دور و مسؤلية مراقب الحسابات من خلال إعداده لتقرير عن مدى التزام الإدارة

بتطبيق و متابعة القواعد التنفيذية للحوكمة مما ينعكس علـــى تخفــيض فجوة التوقعات فى مصر.

ى-موافقة الشعب المصرى على دستور مصر الجديد فى عام 2012 و الــذى تضمن فى الباب الرابع و المتعلق بالهيئات المستقلة و الأجهزة الرقابيـــة منح الأجهزة الرقابية الحق فى إبلاغ سلطات التحقيــق المختصـــة بمـــا تكشفه من دلائل على ارتكاب مخالفات أو جرائم، بالإضـــافة إلـــى عـــدم جواز عزل رؤساء الهيئات و الأجهزة الرقابية الا بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشورى، و أن يتولى تعيين رؤساء الهيئات المستقلة و الأجهزة المستقلة و الأجهزة الرقابية رئيس الجمهوريـــة بعـــد موافقـــة مجلـــس الشورى و ذلك لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

و من ناحية اخرى نص دستور مصر الجديد فى عام 2012 فى المـــادة 204 على تشكيل المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد و التى تخـــتص بالعمـــل على محاربة الفساد و معالجة تضارب المصالح و نشر قـــيم النزاهـــة و الشفافية و تحديد معاييرها و وضع الإستراتيجية الوطنية الخاصة بـــذلك كله، و ضمان تنفيذها بالتنسيق مـــع الهيئـــات المســـتقلة الأخـــرى، و الإشراف على الأجهزة المعنية التى يحددها القانون.

و لا شك ان ما ورد فى دستور مصر الجديد الذى وافق عليه الشعب المصرى فى عام2012 من شانه زيادة دور الاجهزة الرقابية فى منـــع و كشـــف الفساد خاصة دور الجهاز المركزى للمحاسبات فى الرقابة علـــى المـــال العام. و دور البنك المركزى فى الرقابة على اداء الجهـــاز المصـــرفى و بالتالى تحقيق الأجهزة الرقابية لدورها فى خدمـــة المجتمـــع, ومحاربـــة

الفسادوالذى يعتبر من أهم معوقات تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية الشاملة فى أى مجتمع .

وسيؤدى قيام الاجهزة الرقابية والمفوضية الوطنية لمكافحة الفساد ف مصر بدورها فى منع ومحاربة و كشف الفساد ومعالجة تعارض المصالح ونشر قيم النزاهة والشفافية الى زيادة عرض تشكيلة الخدمات التى تقدمها المراجعة للمجتمع و بالتالى تخفيض فجوة التوقعات فى مجال الرقابة و المراجعة و دعم دور الرقابة و المراجعة فى مكافحة الفساد و تحقيق النمو الاقتصادى.

الفصل الثانى

المراجعة وتكنولوجيا المعلومات وإستخدام الحاسب الآلى

سوف نتناول فى هذا الفصل مفهوم المراجعة الخارجية وأركانه الرئيسية ثم نوضح مدى ملائمة هذا المفهوم للمراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات. كما نتناول أيضاً مدى ملائمة معايير المراجعة العشر المتعارف عليها للمراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات، مع التركيز بدرجة أكبر على معايير الفحص الميدانى بصفة عامة ومعيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية فى ظل إستخدام الحاسب فى تشغيل نظام المعلومات المحاسبى بصفة خاصة، ولذلك فسوف تركز الدراسة على النقاط الرئيسية التالية[1] :

- اولا :مفهوم المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات.
- ثانيا : معايير المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات.
- ثالثا :أهم مشاكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات.
- رابعا : إجراءات المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات.
- خامسا : مراجعة العمليات الالكترونية

---

(1) Donald A. Watne and Peter B.B. Turney, *Auditing EDPS systems* (Englewood Cliffs; N.J. : Prentice – Hall, Inc., 1984), pp. 88-126.

- د. عبد الوهاب نصر، د. شحاته السيد، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003).
- د. عبد الوهاب نصر على، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال – المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية فى ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، (الإسكندرية، الدار الجامعية،2002).

أولاً : مفهوم المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات

وفقاً لمفهوم المراجعة الخارجية فإنها عملية منظمة لجمع وتقييم موضوعى للأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية للمشروع لتحديد مدى تمشى هذه النتائج مع المعايير القائمة وتوصيل النتائج إلى مستخدميها المعنيين بها.

يتضح لنا أن هذا المفهوم يحتوى على عدة عناصر ومفاهيم فرعية أهمها ما يلى :

1- المراجعة عملية منظمة

وذلك لأنها نشاط ذو هيكل مرن يتم من خلال مجموعة من الخطوات المنطقية والمتتابعة، تبدأ بقبول التكليف واستكشاف بيئة المراجعة وتنتهى ببلورة نتائج المراجعة وإعداد التقرير وإبداء الرأى. ومن الصعب فى ظل مراجعة نظم المعلومات المستخدمة للحاسب أن تتم المراجعة من خلال تتابع للخطوات كما هو الحال إذا تم مراجعة حسابات العميل حيث يتم تشغيل النظام المحاسبى يدوياً، لأن مراجع الحسابات فى ظل استخدام الحاسب لا يستطيع ملاحظة تشغيل العمليات مادياً أو محتوى الملفات.

وكنتيجة لذلك، فإن المدخل العشوائى غير المخطط للمراجعة فى ظل الحاسب قد ينتج عن عدم فحص عمليات أو مراحل معينة من النظام والملفات الخاصة بها.

2- جمع وتقييم الأدلة

إن جوهر عملية المراجعة الخارجية هو جمع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بالقوائم المالية كنتائج لتصرفات وأحداث اقتصادية قام بها العميل.

وعادة يهتم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب بالنتائج المرتبطة بكل من الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية والملفات الناتجة عن تشغيل الحاسب. وسيتم جمع الأدلة من خلال اختبارات مدى الالتزام لتحديد ما إذا كان هيكل الرقابة الداخلية يعمل كما تم تصميمه، وكذلك من خلال الاختبارات الجوهرية للتفاصيل لتحديد ما إذا كانت محتويات ملفات الحاسب توضح مبادلات وعمليات منشأة العميل بصورة سليمة.

ومن ناحية أخرى نجد ان الادلة والمستندات فى أنظمة التشغيل الألكترونية أدلة غير ورقية يمكن تغييرها وتبديلها بسهولة دون ترك أثر بالمقارنة بالأدلة والمستندات الورقية التقليدية والتى تتميز بمصداقية اكبر .

3- تحديد مدى تمشى مزاعم الإدارة مع المعايير القائمة

تتضمن عملية المراجعة تحديد مدى تمشى المزاعم التى تتضمنها القوائم المالية لمنشأة العميل مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ومعايير المحاسبة المصرية وقواعد المحاسبة الخاصة بنشاط العميل إن وجدت والقوانين واللوائح السارية. ولا تختلف هذه العملية فى حالة المراجعة فى ظل استخدام الحاسب، وإن كانت ستكون أكثر صعوبة وتعقيداً. ويعتبر تحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير القائمة فى ظل استخدام الحاسب عملية معقدة بسبب أن هيكل الرقابة الداخلية سيكون أكثر تعقيداً، ولأنه من الصعب على المراجع تحديد ما إذا كانت برامج وملفات الحاسب المقدمة له هى نفسها المستخدمة فعلاً أم أنها مجرد نسخ مزيفة لا يستخدمها العميل فعلاً فى تشغيل النظام.

4- توصيل النتائج لمستخدميها

يعتبر مراقب الحسابات مسئولاً عن توصيل نتائج المراجعة إلى مستخدمى القوائم المالية وتقريره، خاصة المساهمون سواء، كان يقوم بالمراجعة فى ظل الحاسب أو فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات

المحاسبى. ولكن مستخدمى نتائج المراجعة فى ظل الحاسب يشـــملون أيضـــاً أعضاء فريق المراجعة الذين يلزمهم جمع نتائج مراجعة الحاسب مـــع نتـــائج الجوانب الأخرى للمراجعة، كما يعتبر العميل من مستخدمى نتـــائج المراجعـــة فى هذه الحالة.

وفى الحالتين الأخيرتين فإن عملية توصيل النتائج تكون معقدة بسبب صعوبة وعدم شيوع مصطلحات التشغيل الآلى لنظام المعلومات المحاسبى من ناحية ودرجة التعقيد الزائدة فى جمع وتكامل نتائج الفحص. ويرجع مدى تعقد عملية تجميع وتكامل نتائج المراجعة إلى أن كلاً مـــن تقيـــيم مـــدى إمكانيـــة الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية للنظـــام المســـتخدم للحاســـب وأرصـــدة الحسابات المحتفظ بها فى الحاسب يجب أخذهما معاً فى الحسبان مـــع تقيـــيم مدى إمكانية الاعتماد على الهيكل الكلى للرقابة الداخلية وأرصـــدة الحســـابات المحتفظ بها يدوياً.

ونخلص مما سبق إلى أن مفهوم المراجعة الخارجية فى ظل الحاسب لا يختلف عنه فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات المحاسبى بصفة عامة وإن كان استخدام العميل للحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى يؤثر بالضرورة على تتابع خطوات عملية المراجعة، وجمع وتقييم الأدلة، وتحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير القائمة، وأخيراً توصيل نتـــائج المراجعـــة لمســـتخدميها المعنيين بها، حيث تصبح هذه العمليات أكثر صعوبة وتعقيداً.

ثانياً : معايير المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات

يجب أن يلم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب بمعايير المراجعة الأساسية العشر المتعارف عليها وأى إصدارات بمعايير إضافية أخرى، والمفاهيم المرتبطة بالمراجعة فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى. ويجب أن يلتزم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب بمعايير المراجعة العشر مع مراعاة ما يلى :

1- المعايير العامة

لا تتأثر هذه المعايير كثيراً فى ظل استخدام العميل للحاسب، لأنها معايير ترتبط بشخصية مراجع الحسابات فى المقام الأول، ولكننا يجب أن نلاحظ ما يلى :

أ- بخصوص معيار التأهيل العلمى والتدريب العملى

يتطلب إلتزام مراقب الحسابات بهذا المعيار فى ظل الحاسب أن يجتاز برامج تأهيل وتدريب ذات طابع خاص، تركز على الإلمام بمفاهيم الحاسبات والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات وتنظيم العمل فى إدارة الحاسب وتكنولوجيا المعلومات وكيفية تجهيز وإدارة البيانات وتشغيلها على الحاسب ونشرها على شبكة الإنترنت فى حالة الإفصاح الفورى، وتحليل وتفسير النتائج. ومعنى ذلك أن مراجع الحسابات فى ظل الحاسب يجب أن يكون مؤهلاً ومدرباً ولكن إجراءات التأهيل والتدريب هى التى تختلف عن إجراءات تأهيل وتدريب مراقب الحسابات العادى. بمعنى انه يجب على مراقب الحسابات ان يكون على دراية ومعرفة بأنظمة المحاسبة الألكترونية ولديه المهارة على معرفة كيفية تشغيلها حتى يستطيع مراجعتها .

ب- معيار الاستقلال والحياد

يجب أن يكون مراجع الحسابات فى ظل الحاسب مستقلاً ومحايداً فى الواقع وفى الظاهر، ولكن لأنه عادة ما يختلف تشكيل فريق المراجعة عنه فى ظل المراجعة العادية فيجب أن ينسحب مفهوم الاستقلال بشقيه الفعلى اوالذهنى والظاهرى على كل أعضاء الفريق، خاصة من هم من خارج مكتب المراجعة، مثل خبير النظم، والإنترنت والاتصال عن بعد.

جـ- معيار بذل العناية المهنية الكافية

يجب أن يبذل مراقب الحسابات فى ظل الحاسب العناية المهنية الكافية والملائمة. ويتطلب الأمر منه أن يفى بمسئوليته القانونية والمهنية، مع مراعاة أنه وفريق المراجعة مطالبون ببذل عناية مهنية أكبر، خاصة عن آداء عملية المراجعة أو تطبيق معايير العمل الميدانى كما سنوضح فيما بعد.

2- معايير العمل الميدانى

من المعروف أن معايير العمل الميدانى الثلاث هى المعايير التى تحكم سلوك مراجع الحسابات فى تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. من خلال تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية وجمع وتقييم الأدلة الكافية والملائمة. ويختلف كيفية الالتزام بهذه المعايير بصورة كبيرة فى حالة المراجعة فى ظل الحاسب عنها فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات المحاسبى، وذلك على النحو التالى :

أ- فيما يتعلق بمعيار التخطيط السليم للعمل وتقسيمه والإشراف الملائم على المساعدين

من المؤكد أن مهام تخطيط وتقسيم العمل وتعيين وتخصيص المساعدين والإشراف عليهم، فى حالة المراجعة فى ظل الحاسب، ستكون من أصعب وأكثر تعقيداً وذلك للأسباب التالية :

- يواجه مراقب الحسابات عند وضع الخطة الإستراتيجية العامة لمراجعة أنظمة المحاسبة الألكترونية ضرورة تقييم وإختبار أنواع من الرقابة لا توجد فى حالة المراجعة فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات المحاسبى.
- قد تتطلب عملية مراجعة أنظمة المحاسبة الألكترونية مساعدين ذوخبرة معينة لا يتواجدون بالمكتب مما يضطر مراقب الحسابات للاستعانة بخبرات وتخصصات من خارج المكتب، أو إعادة تأهيل وتدريب بعض المساعدين الموجودين بالمكتب.
- صعوبة الإشراف على المساعدين من المحاسبين والمراجعين.
- صعوبة مراقبة تشغيل المساعدين وآدائهم لمهام كثيرة على الحاسب الآلى نفسه.

ب- فيما يتعلق بمعيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية

يعتبر هذا المعيار على وجه الخصوص من أكثر معايير المراجعة تأثراً باستخدام العميل للحاسب الآلى فى تشغيل النظام المحاسبى، لما لذلك من أثر كبير على خطة وبرنامج المراجعة النهائى. ويجب أن يتأكد مراقب الحسابات من زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية فى أنظمة المحاسبة الألكترونية بالمقارنة بنظم المحاسبة اليدوية وذلك للعديد من الأسباب لعل اهمها امكانية مسح البيانات نتيجة اخطاء التشغيل أواستخدام أشخاص غير مصرح لهم باستخدام الحاسب الالى ، وكذلك امكانية تغيير او سرقة النيانات دون ترك اثر . وسنولى هذا المعيار إهتماماً كبيراً فى الصفحات التالية.

جـ فيما يتعلق بمعيار جمع الأدلة الكافية والملائمة

يتطلب وفاء مراقب الحسابات بهذا المعيار إدراك أثر استخدام العميل للحاسب على نوع الأدلة من ناحية وإجراءات جمع هذه الأدلة من ناحية أخرى. فقد تتغير أنواع الأدلة الواجب جمعها بسبب عدم وجود مستندات المصدر والمستخدم كمستندات لدفاتر اليومية والأستاذ. كما قد تتغير وسائل جمع الأدلة ربما بسبب أن مراقب الحسابات قد يضطر لإحلال الحاسب الآلى وبرنامج تشغيله لأغراض الفحص المادى الذى يؤديه فى ظل النظام اليدوى. هذا وسنعاود دراسة أثر الحاسب على إجراءات المراجعة فى الصفحات التالية.

3- معايير التقرير

لا تختلف معايير التقرير باختلاف طريقة تشغيل العميل لنظامه المحاسبى وتوصيل المعلومات المحاسبية، لأن التقرير هو المنتج النهائى لعملية المراجعة حسبما تم تخطيطها وتنفيذها ولذلك يلزم أن يعد مراقب الحسابات فى ظل الحاسب تقريره ملتزماً بالمعايير الأربعة للتقرير وهى :

أ- أن يشير فى تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية وإيضاحاتها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.

ب- أن يشير فى تقريره إلى الظروف التى لم يراعى فيها الاتساق فى تطبيق المبادئ المحاسبية.

جـ-أن يفترض كفاية الإفصاح ما لم يشر فى تقريره إلى غير ذلك.

د- أن يبدى رأيه على القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك وسببه.

ثالثاً : أهم مشاكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات (انظمة المحاسبة الألكترونية)

دون أدنى إخلال بمفاهيم وأهداف وأنواع وأهمية تقييم الرقابة الداخلية فى ظل أى وسيلة لتشغيل النظام المحاسبى فإن مراقب الحسابات فى ظل الحاسب مطالب بدراسة وتقييم أنواع عديدة من الرقابة مرتبطة بتشغيل الحاسب على وجه الخصوص. وتشمل هذه الأنواع الأخرى من الرقابة كلاً من الرقابة العامة ورقابة التطبيق. وسوف نتناول فى هذا المجال النقاط الفرعية التالية :

- هيراركية الرقابة الداخلية فى حالة التشغيل الإلكترونى لنظام المعلومات.
- آثار التشغيل الآلى لنظام المعلومات على الرقابة المحاسبية.
- أدوات المراجعة فى ظل الحاسب.
- الرقابة العامة ورقابة التطبيق.
- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

1- هيراركية الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الآلى لنظام المعلومات

يتكون هيكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات من شقين رئيسيين، هما الرقابة الإجرائية والرقابة المحاسبية كما يلى :

1/1- الرقابة الإجرائية : وتشمل :

أ- خطة التنظيم.

ب- أساليب وإجراءات الكفاءة التشغيلية.

جـ- الالتزام بالسياسات والأساليب والإجراءات الإدارية.

2/1- الرقابة المحاسبية : وتشمل :

أ- خطة التنظيم.

ب- أساليب وإجراءات حماية الأصول.

جـ- دقة وإمكانية الاعتماد على طرق وإجراءات البيانات المحاسبية.

د- الخصائص الأساسية وتشمل :

- كفاءة العاملين.
- الفصل بين المهام.
- تنفيذ العمليات كما تم اعتمادها.
- التسجيل الصحيح للعمليات.
- مراقبة حيازة الأصول.
- المقارنة الدورية بين الأصل وسجل الأصل.

هـ- الرقابة على التشغيل الآلى للبيانات وتشمل :

- الرقابة العامة.
- رقابات التطبيق.

2- أثر التشغيل الآلى للبيانات على الرقابة المحاسبية

للتشغيل الآلى للبيانات آثار عديدة على نظام تشغيل البيانات المحاسبية، لأن التشغيل الآلى للبيانات يحدث تغييرات عديدة فى النظام المحاسبى وهذه التغيرات تؤثر بدورها فى خصائص الرقابة الداخلية المحاسبية. وأخيراً فإن التغيرات فى النظام المحاسبى وخصائص الرقابة الداخلية المحاسبية تؤثر بالتالى فى إختبارات المراجعة.

ونوضح فيما يلى أثر التشغيل الآلى للبيانات على النظام المحاسبى والرقابة الداخلية.

1/2- أثر الحاسب على النظام المحاسبى

يؤدى استخدام الحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى إلى تغييرات عديدة فى هذا النظام من أمثلتها ما يلى :

أ- أن كثير من الأنشطة كانت غير مركزية يؤديها عديد من الموظفين يمكن أن تتم الآن مركزياً فى برنامج واحد للحاسب الآلى، مما يعنى عدم الحاجة للرقابة الداخلية من خلال الفصل بين المهام. وعلى سبيل المثال فإن برنامج الأجور يمكن أن ينفذه العديد من موظفى قسم الأجور التى كانوا يقومون بحساب إجمالى وصافى الأجور باستخدام بيانات الموظفين والعمال وعدد ساعات العمل ومعدل أجر الساعة والمرتب الأساسى والاستقطاعات من المرتب ثم إعداد كشف المرتبات والأجور الشهرى أو حتى الأسبوعى، وتسجيل الأجور والمرتبات فى الدفاتر ثم مراجعة العمليات السابقة.

ب- إن نقص التوثيق المستندى يعتبر من أهم المشاكل المصاحبة لاستخدام الحاسب. فبدون توثيق ملائم سوف تختفى وسيلة المراجعة وقد يجد المراجع أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تتبع تشغيل البيانات لعملية معينة أو أكثر.

جـ-إن تخزين إجراءات أو برامج تشغيل البيانات نفسها على سجلات أو ملفات الحاسب يعنى أن المراجع يجب أن يعتمد على الحاسب والبرنامج للكشف عن خطوات تشغيل البيانات، والبيانات نفسها.

د- بالرغم من أن شركات كثيرة قد توصلت إلى أن إجمالى عدد الموظفين يتزايد مع إدخال الحاسب، فما زال هناك تناقص فى اهتمام الإنسان بالتشغيل الفعلى للبيانات المحاسبية. ويؤدى نقص الاهتمام الإنسانى هذا إلى عدم وجود الضبط المادى لاكتشاف الأخطاء أثناء تشغيل البيانات كما كان الحال فى ظل التشغيل اليدوى للبيانات.

هـ-بالرغم من محاولاتنا المستمرة للتغلب على الأخطاء العشوائية فى النظم اليدوية، فإننا يجب أن نؤهل أنفسنا لمواجهة الأخطاء المنظمة فى ظل استخدام الحاسب، والتى تنتج من استخدام نفس البرنامج لتشغيل عمليات متشابهة.

و- غالباً ما يتم تشغيل قسم الحاسب بواسطة موظفين ذوى معرفة متخصصة وأصبح هذا الوضع يحتاج من المراجع أن يكون كفئاً وفعالاً فى مراجعة عمليات تشغيل البيانات، التى يقوم بها هؤلاء المتخصصون باستخدام الحاسب.

ز- لأن العديد من أوجه الرقابة المحاسبية التى يعتمد عليها المراجع يجب أن يتضمنها برنامج الحاسب فإن المراجع فى ظل الحاسب يجب أن يهتم كثيراً بالمراحل المبكرة لتصميم النظم.

ح-إن التغيرات السابقة التى أوجدها الحاسب الآلى تؤثر فى التشغيل الآلى للبيانات والأقسام ذات الصلة بهذا التشغيل، ولكن المشاكل والصعوبات التى يواجهها المراجع فى ظل التشغيل الآلى للبيانات غالباً، ما تتناسب عكسياً مع حجم الحاسب المستخدم. وعلى سبيل المثال، فإنه من الصعب تحقيق الفصل بين المهام فى ظل الحاسبات الصغيرة بسبب نقص الأفراد المتخصصين والذى غالباً ما يؤدى إلى تخفيض جودة التوثيق والبرمجة وإجراءات التشغيل.

2/2- أثر الحاسب على الرقابة الداخلية

يجب على مراقب الحسابات أن يعيد التحقق من الخصائص الأساسية للرقابة الداخلية المحاسبية فى حالة إدخال الحاسب لتحديد ما إذا كانت هذه الخصائص تحقق أهدافها أم لا كما يلى :

أ-بالنسبة لخاصية الفصل بين المهام على سبيل المثال، فإن المهام التى تم الفصل بينها فى ظل النظام اليدوى قد يتم جمعها فى برنامج واحد

للحاسب. ويمكن أن يكون الموظف المسئول عن هذا البرنامج وملفات البيانات الخاصة به قادراً على عمل تغيرات في البرنامج والملفات يصعب إكتشافها كجزء من خطة إختلاس معينة.

ب- هناك خاصية جوهرية أخرى قد تسبب الكثير من المشاكل لمراقب الحسابات فى ظل الحاسب وهى أن يتم تنفيذ العمليات كما تم الموافقة عليها. ولأن معظم نظم الحاسبات يتم برمجتها لتنفيذ العمليات آلياً، مثال ذلك توزيع عمليات فحص حسابات الموردين على أساس تواريخ السداد السابق تحديدها، فقد يتم برمجة الحاسب بهدف الاختلاس.

جـ-هناك خاصية أخرى تتعلق بالتسجيل الصحيح للعمليات وهذه قد تتأثر بدورها عكسياً بإدخال الحاسب فى النظام المحاسبى، لأن الأخطاء فى منطق البرمجة قد يؤدى إلى التسجيل أو الحذف الخاطئ كلية للعمليات، بينما أن مثل هذه العمليات يمكن الاستفسار عن صحتها فى ظل النظام اليدوى.

د- هناك خاصية القيود على حيازة الأصول وهذه يمكن التحايل عليها بسهولة فى نظام الحاسب إذا استطاع الأفراد المسئولين عن تشغيل الحاسب، مثلاً، أن يعطوا تعليمات للحاسب لإصدار تعليمات شحن المخزون بدون فحص قبل الخروج.

هـ-أن المقارنة الدورية بين الأصل وسجل الأصل كخاصية رقابية يمكن التحايل عليها أيضاً إذا استخدم الحاسب فى عمل هذه المقارنات بالمبالغة فى حصر الوجود المادى للأصل، أو بإدخال وحدات صورية، أو إخفاء الاختلافات بين الأصل وسجل الأصل.

3- مسار المراجعة فى ظل التشغيل الآلى للبيانات

يمكن تعريف مسار المراجعة بأنه عبارة عن السجلات التى تساعد على تتبع العملية من مصدرها للأمام وحتى تلخيصها كما تظهر فى القوائم المالية، أو هى مستند آخر يساعد على تتبع مبلغ معين مجمع وللخلف خلال السجلات وحتى مصدره، وتشمل هذه السجلات، مستندات المصدر، دفاتر اليومية العامة، دفتر الأستاذ، أوراق العمل، والسجلات الأخرى فى النظام اليدوى، ومن ناحية أخرى فهى تشمل مخرجات نظام الحاسب.

وبالرغم من أن وسيلة المراجعة يستخدمها مراقب الحسابات إبتداءاً عندما يتتبع العمليات خلال النظام عند قيامه بآداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، فإنها تخدم الإدارة أيضاً فى التشغيل العادى للمشروع. فوسيلة المراجعة تساعد الإدارة فى الرد على أسئلة وإستفسارات العمال والعملاء والموردين والجهات الحكومية بشأن الأجور والمرتبات ومواعيد شحن البضاعة وغيرها من الأمور. ويمكن القول بأن نظام التشغيل الآلى للبيانات يؤثر فى وسيلة أو مدخل المراجعة بالطرق التالية :

أ- بمجرد تجهيز مستندات المصدر لتكون صالحة للإدخال فى الحاسب سيكون من المحتمل إعداد ملفات لها بصورة تجعل من الصعب حيازة هذه المستندات مرة أخرى. وعلى سبيل المثال فإن الشركة قد تستخدم النظام اليدوى الذى يقضى بإرسال كل بطاقات الزمن إلى مكتب مركزى بالشركة لإعداد كشف الأجور. ولكن إذا استخدمت الحاسب فسوف يتم تغذيته بمحتوى المستندات الأصلية ويتم التشغيل وتكوين الملفات دون وجود المستندات الأصلية متاحة للإطلاع عليها.

ب- إن ملخصات دفتر الأستاذ قد يتم إحلالها بالملفات الرئيسية والتى لا تظهر المبالغ التى أوصلتنا إلى القيم الملخصة.

جـ- فى بعض النظم يمكن الاستغناء عن مستندات المصدر التقليدية واستخدام وسائل إدخال مباشرة، ويمكن مثلاً إدخال محتويات أمر البيع للحاسب وتشغيله دون الحاجة إلى استكمال دورة أمر البيع اليدوية إذا تستكمل على الحاسب.

د- إن دورة تشغيل البيانات لا تؤدى بالضرورة إلى سجل أو يومية عمليات، ولتوفير هذا السجل يلزم إجراء تصرفات معينة بتكلفة ما.

هـ- فى بعض الأحيان قد لا يلزم إعداد نسخة من السجلات التاريخية ويمكن الاحتفاظ بالملفات والتقارير المعدة فقط فى الحالات الإستثنائية بواسطة الحاسب.

و- إن الملفات المحتفظ بها فى وسيلة ممغنطة لا يمكن قراءتها إلا باستخدام الحاسب وبرنامج الحاسب. وعلى سبيل المثال، فإن ملف المخزون والمحتفظ به فى شريط ممغنط يتطلب استخدام الحاسب والبرنامج لطبع أو تحليل محتويات الملف.

ز- من الصعب ملاحظة تتابع السجلات وأنشطة التشغيل لأن معظم البيانات والعديد من الأنشطة تكون موجودة داخل نظام الحاسب.

4- الرقابات العامة ورقابات التطبيق

طالما تم استخدام الحاسب فى تشغيل البيانات المحاسبية فإن رقابات محاسبية إضافية سوف تصبح مهمة دون الإخلال بالرقابات المحاسبية فى ظل التشغيل اليدوى للبيانات. وعادة تظهر الرقابات المحاسبية الجديدة كرد فعل أو كنتيجة منطقية لأثر التشغيل الآلى للبيانات على النظام المحاسبى. وعادة يطلق على الرقابات المحاسبية الجديدة الرقابة العامة ورقابة التطبيق.

1/4- الرقابات العامة

تعرف الرقابات العامة بأنها الرقابة ذات الآثار الحافزة، بمعنى إذا كانت ضعيفة أو غير موجودة فإنها ستوقف آثار رقابة التطبيق وقد لا يكون مراقب الحسابات قادراً على الاعتماد على أى من نوعى الرقابة.

ووفقاً لمعيار المراجعة الخاص بآثار التشغيل الآلى للبيانات على دراسة وتقييم مراقب الحسابات للرقابة الداخلية، فإن الرقابات العامة تشمل :

أ- خطة التنظيم وعملية التشغيل الآلى للبيانات.

ب- إجراءات توثيق وفحص واختبار والموافقة على النظم والبرامج وآية تغيرات فيها.

جـ-الرقابات الموجودة فى جهاز الحاسب نفسه بمعرفة المصنع، أو رقابة الجهاز.

د- الرقابات على حيازة الجهاز وملفات البيانات.

هـ-البيانات والرقابات الإجرائية الأخرى التى تؤثر على عمليات التشغيل الآلى للبيانات.

2/4- رقابات التطبيق

تعرف رقابات التطبيق بأنها الرقابات المرتبطة بمهام محددة يؤديها الحاسب، مثل تطبيقات الأجور وتطبيقات المخزون وتطبيقات النقدية بالبنك.

5- دراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية فى ظل استخدام الحاسب

بالرغم من أن المدخل العام لدراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الآلى للبيانات هو ذات المدخل فى ظل التشغيل اليدوى للبيانات، إلا أن تحليل العلاقات المتداخلة بين الحاسب ومستخدمى القوائم المالية والجوانب الأخرى للنظام المحاسبى يمكن أن تكون مهمة معقدة بدرجة كبيرة.

ويتضمن المدخل العام لدراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية فحص النظام، اختبارات مدى الالتزام، وتقييم النظام. ولإنجاز هذه الخطوات وتحقيق أهداف الفحص والإختبارات والتقييم فيجب على مراقب الحسابات تقييم الرقابة الأخرى غير الخاصة بالحاسب نفسه.

وبمعنى آخر فإن المراجعة فى ظل الحاسب تتميز بخاصية فريدة وهى أنها لا تقتصر على أنشطة التشغيل الآلى للبيانات فقط. وسوف نركز هنا على مفاهيم الرقابة حول الحاسب، ونظم الرقابة المحاسبية الفرعية، وخطوات تقييم الرقابة الداخلية المحاسبية.

1/5- الرقابة المحاسبية حول الحاسب

ويمكن القول بأن مراقب الحسابات فى ظل الحاسب مطالب بتقييم أوجه الرقابة المحاسبية فى مجالين رئيسيين خارج نطاق الحاسب كالتالى :

أ- يجب أن يقيم مراقب الحسابات الرقابات المحاسبية فى كل التطبيقات الهامة والتى تتحقق من خلال النظم اليدوية الثنائية ونظم التشغيل الآلى للبيانات. وعلى سبيل المثال فقد يبدأ نظام المبيعات والمتحصلات من العملاء خارج الحاسب بالإعداد اليدوى لأوامر البيع، ويستمر بالإعداد شبه الآلى للفواتير حيث يتم إعداد وإدخال وتحديث الملف الرئيسى لحسابات العملاء المحتفظ به فى الحاسب. ويجب أن يشمل تقييم الرقابة المحاسبية الأجزاء اليدوية وشبه الآلية من النظام كعنصر من عناصر تقييم التشغيل الآلى للبيانات.

ب- يجب أن يقيم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب الرقابات المحاسبية بين قسم التشغيل الآلى للبيانات والأقسام المستخدمة لمخرجات التشغيل.

وسوف يشمل هذا التقييم تقييم الرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات، والرقابات المحاسبية على مستخدمى المعلومات ونوعى الرقابة معاً.

2/5- نظم الرقابة المحاسبية الفرعية

يقصد بالرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات تلك الرقابات التى يقوم بها موظفى قسم التشغيل الآلى للبيانات أو الحاسب نفسه على المدخلات، والتشغيل والمخرجات. بينما يقصد بالرقابات المحاسبية لمستخدمى المعلومات تلك الرقابات التى يقوم بها القسم مستخدم المعلومات. ونفس الرقابة يمكن أن تكون رقابة محاسبية على التشغيل الآلى للبيانات أو رقابة محاسبية لمستخدم المعلومات أو كليهما.

وعلى سبيل المثال فإن سجل عدد من عمليات الأجور التى يجب تشغيلها يمكن الاحتفاظ به بواسطة القسم المستخدم للمعلومات وموظفى التشغيل الآلى للبيانات ويدخل الحاسب لكى يتم فحصه فحصاً داخلياً. وتكون مهمة المراجع تحديد مدى اعتماده على الرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات أو الرقابة المحاسبية لمستخدمى المخرجات أو مزيج من هذه الرقابات.

3/5- خطوات تقييم مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية فى ظل الحاسب

تمر عملية تقييم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب لمدى إمكانية الاعتماد على الرقابات الداخلية المحاسبية بالمراحل التالية :

أ- مرحلة الفحص المبدئى

وهى المرحلة التى تستهدف جمع المعلومات وتقييم مدى فعالية الرقابة المحاسبية داخل التشغيل الآلى للبيانات وعلاقته بنظام الرقابة المحاسبية الكلى. وكنتيجة لهذا التقييم يجب على مراقب الحسابات أن يحدد مدى فحص الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات.

ب- نتيجة الفحص المبدئى

يعتبر التحديد المبدئى لمدى إمكانية الاعتماد على الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات هو الأساس فى تحديد التصرف التالى لمراقب الحسابات والذى يأخذ ثلاث صوراً – أو بدائل :

البديل الأول : قد يستنتج مراقب الحسابات أن الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية كأساس لتدنية مدى الاختبارات الجوهرية.

عندئذ سوف يكمل مراقب الحسابات فحصه لهذه الرقابات، ويؤدى اختبارات مدى الالتزام ويصمم الاختبارات الجوهرية اعتماداً على نتائج تقييم هذه الرقابات.

البديل الثانى : قد يستنتج مراقب الحسابات أن الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات ضعيفة جداً بحيث لا يمكن الاعتماد عليها. وقد يصل مراقب الحسابات إلى هذه النتيجة إما أثناء التقييم فى نهاية الفحص المبدئى أو أثناء التقييم عند استكمال مرحلة الفحص النهائى. ولأن المراجع يكون قد قرر عدم الاعتماد على هذه الرقابات، فلن يؤدى اختبارات مدى الالتزام عليها، وبدلاً من ذلك فسوف تستخدم وسائل أخرى لتحقيق أهداف المراجعة، مثل الاختبارات الجوهرية.

البديل الثالث : قد يستنتج مراقب الحسابات أنه يمكنه الاعتماد على الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات ولكنه لن يفعل ذلك لأنـــه يـــرى أن اعتماده على هذه الرقابات ليس فعالاً من الناحية التكاليفيـــة، وعلـــى ســـبيل المثال فإن مجهود المراجعة المطلوب لإكمال الفحص وآداء إختبـــارات مـــدى الالتزام قد يفوق تخفيض المجهود فى مرحلة الاختبارات الجوهرية التى يمكن آدائها باعتماد على هذه الرقابات.

جـ- مرحلة تقييم رقابة التشغيل ورقابة المستخدم

أياً كان قرارمراقب الحسابات بشأن مـــدى إمكانيـــة الاعتمـــاد علـــى الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات فإنه سوف يقيم الرقابة المحاســـبية لمستخدمى مخرجات التشغيل والعلاقة المتداخلة بـــين الرقابـــات المحاســـبية لمستخدمى المخرجات والرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات، لكل تطبيـــق من تطبيقات الحاسب على حدة.

وفى حقيقة الأمر هناك أسباب عديدة تبرر لماذا قـــد يقـــرر مراقـــب الحسابات أن يعتمد على الرقابات المحاسبية لمستخدمى المخرجات. ومن أهم هذه الأسباب:

- قد يستنتج مراقب الحسابات أن الاعتماد على هذه الرقابـــات مجـــدى تكاليفياً بالمقارنة بحالة اعتماده على الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات.
- قد يعتمد مراقب الحسابات على هذه الرقابات بعد ما يتوصـــل إلـــى أن الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات ضعيفة ولا يمكن الاعتمـــاد عليها.
- قد يستنتج مراقب الحسابات أن خليط من رقابة مستخدمى المخرجـــات والتشغيل معاً هو أفضل المداخل لتحديد مدى إمكانية الاعتمـــاد الكلـــى على النظام.

رابعاً : إجراءات المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات (أنظمة المحاسبة الألكترونية)

لاشك أن استخدام الحاسب فى تشغيل نظام المعلومات المحاسبى لدى العميل يؤثر فى خطة وبرنامج المراجعة، وبالتالى تتأثر إجراسات المراجعة، سواء كانت إجراءات إختبارات مدى الالتزام أو إجراءات الاختبارات الجوهرية للتفاصيل وإجراءات الفحص التحليلى. وسوف نتناول فى هذا الفصل إجراءات المراجعة الملائمة فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى لديه من خلال النقاط الرئيسية التالية :

- أثر التشغيل الآلى للبيانات على إجراءات المراجعة.
- آداء إختبارات المراجعة فى ظل استخدام العميل للحاسب.
- آداء اختبارات مدى الالتزام فى ظل الحاسب.
- آداء الاختبارات الجوهرية فى ظل الحاسب.
- الاختبارات ثنائية الهدف فى ظل الحاسب.
- دور المراجع والحاسب فى آداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية.

1- أثر التشغيل الآلى للبيانات على إجراءات المراجعة

يجب أن يكون مراجع الحسابات ملماً بأساليب المراجعة فى ظل التشغيل اليدوى للبيانات وكذلك فى ظل استخدام الحاسب، وأن يكون قادراً على إختيار أسلوب المراجعة الأكثر ملاءمة لأداء عملية المراجعة بجودة مرتفعة دون الإخلال باعتبارات التكلفة. وعلى سبيل المثال، فإن تدفق المستندات خلال النظام الذى يعمل بالحاسب يتم جيداً من خلال الفحص البدوى لخريطة تدفق النظام.

ونظراً لأن التشغيل الآلى للبيانات يؤثر فى إجراءات المراجعة فإن مراقب الحسابات يضطر دائماً لاستخدام الأساليب الآلية بجانب الإجراءات اليدوية. وعادة تستخدم الإجراءات اليدوية فى مرحلة الفحص كمرحلة من مراحل المراجعة، بينما يمكن استخدام خليط من الإجراءات اليدوية والآلية فى آداء إختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية كالتالى :

1/1- مرحلة الفحص

عندما يحدد مراقب الحسابات فى ظل الحاسب ما هى الرقابات السابق وصفها فى نظام الرقابة الداخلية فإنه يستخدم الإجراءات اليدوية فى مرحلة الفحص. وتشمل الإجراءات التى يعتمد عليها فى تحديد هذه الرقابات، مناقشة موظفى العميل والاعتماد على ملف الإجراءات، توصيف المهام والوظائف، خرائط التدفق، جداول القرارات وصور أخرى من التوثيق. وتعتبر هذه الإجراءات اليدوية صالحة للاستخدام فى النظم اليدوية وشبه الآلية والإلكترونية. ومع ذلك ففى ظل الحاسب سوف يستخدم مراقب الحسابات هذه الإجراءات للبحث عن أنواع الرقابة غير الموجودة فى النظام اليدوى أو شبه الآلى. ومن أمثلة الرقابات المرتبطة بنظم الحاسب تلك الرقابات التى تكتشف الأخطاء الإلكترونية فى ذاكرة الحاسب.

2/1- مرحلة اختبارات مدى الالتزام

يستخدم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب خليط من الإجراءات اليدوية والآلية لتحديد كيف تعمل تلك الرقابات التى قرر اختبارها. وإذا ما تركنا تأثر الإجراءات اليدوية باستخدام الحاسب جانباً فإنها تستخدم بطريقة مشابهة مع استخدامها فى ظل التشغيل اليدوى وشبه الآلى للبيانات، لأن الأساليب الإلكترونية خاصة بالمراجعة فى ظل الحاسب فقط.

وعلى الرغم من استخدام نظام الحاسب فما زال مراقب الحسابات يؤدى الإجراءات اليدوية. وعلى سبيل المثال لكى يحدد المراجع ما إذا كان الفصل بين المهام، كمطلب للرقابة الداخلية قائماً، فإنه لابد وأن يلاحظ مباشرة الأفراد بنفسه ليتأكد من أن تلك المهام منفصلة عن بعضها البعض عند آدائها.

ومع ذلك فإن أداء اختبار مدى الالتزام لتحديد ما إذا كانت الرقابات التى يتضمنها برنامج الحاسب يتم ممارستها بطريقة سليمة يتطلب أن يستفيد مراقب الحسابات تلقائياً من الأساليب والوسائل الإلكترونية، وعلى سبيل المثال قد يقوم مراقب الحسابات بعمل اختبار بيانات برنامج ما لتحديد ما إذا كانت المعلومات غير الصحيحة يتم رفضها كما كان مخططاً.

3/1- مرحلة الإختبارات الجوهرية

سوف يستخدم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب خليط من الإجراءات اليدوية والآلية لأغراض أداء الاختبارات الجوهرية. وتتشابه الإجراءات اليدوية مع الإجراءات المستخدمة لفحص وإختبار أنواع مختلفة من الأنظمة، بينما لا يمكن استخدام الأساليب الإلكترونية فى غير مراجعة الحاسب.

وعلى سبيل المثال، عند أداء الاختبارات المباشرة لأرصدة حسابات العملاء يمكن استخدام كلاً من الأساليب الإلكترونية واليدوية. كما أن المصادقات التى ترد من العملاء، مع تعليقاتهم عليها، يتم فحصها والنظر فيها يدوياً بمعرفة المراجع. ومع ذلك فقد تكون المصادقات نفسها قد تم طبعها باستخدام برنامج مراجعة معين بهدف تحديد أسلوب العينة المستخدم، اختيار العينة، ثم طبع المصادقات تمهيداً لإرسالها بالبريد.

2- إختبارات المراجعة فى ظل استخدام العميل للحاسب

سبق أن أوضحنا أن أهداف مراقب الحسابات لا تختلف إذا استخدم العميل الحاسب الآلى. وما زال المراجع حريصاً على الالتزام بمعايير المراجعة عند دراسة وتقييم الرقابة الداخلية وجمع الأدلة. ويلتزم مراقب الحسابات بهذين المعيارين عن طريق آدائه لإختبارات مدى الالتزام والإختبارات الجوهرية بعد إستكمال فحص النظام ومع ذلك سوف تختلف الإجراءات المستخدمة فى آداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية عندما يتم استخدام الحاسب كالتالى :

أ- أصبح من المطلوب إجراءات جديدة لآداء إختبارات مدى الالتزام لأن المراجع يجب أن يختبر رقابات غير موجودة فى النظم اليدوية.

ب- وأصبح من المطلوب أيضاً إجراءات جديدة لآداء كل من إختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، عندما يضطر المراجع للاعتماد على الحاسب للحصول على معلومات لا يمكن الحصول عليها من خلال الإجراءات اليدوية.

3- أداء اختبارات مدى الالتزام فى ظل الحاسب

تتشابه مرحلة آداء إختبارات مدى الإلتزام فى مراجعة الحاسب معها فى حالة النظم اليدوية وشبه الآلية لأن الهدف تحديد ما إذا كانت الرقابات السابق وضعها يتم تنفيذها عملياً. ومع ذلك يختلف أداء الاختبارات فى ظل الحاسب بسبب الإجراءات المحددة اللازمة لاختبار الرقابة الموجودة فى نظم التشغيل الآلى للبيانات، أى الرقابات العامة للنظام ورقابات التطبيق. وتعمل هذه الرقابات الإضافية على توسيع دور اختبارات مدى الالتزام حيث تتطلب أداء إجراءات يدوية وآلية عديدة، كما يلى :

1/3- إختبارات مدى الالتزام بالرقابات العامة

عند اختبار مدى الالتزام بالرقابات العامة يعتمد مراقب الحسابات بقوة على الإجراءات اليدوية. وعلى سبيل المثال، وكما سنوضح فى الجدول التالى، فإن الإجراءات اليدوية تلائم إختبار الرقابات أ، ب، هـ، ويستطيع المراجع أن يلاحظ على الطبيعة الفصل بين المهام (كما فى الرقابة أ)، ويفحص يدوياً أحد السجلات لأغراض تحديد الموافقات على تغيرات النظام (رقابة ب)، أو يحدد مدى فحص المراجعين الداخليين وتقييمهم لنشاط التشغيل الآلى للبيانات (رقابة هـ).

جدول الرقابات العامة وإجراءات المراجعة

الرقابات العامة	إجراءات المراجعة
أ- خطة التنظيم وعمليات التشغيل الآلى للبيانات.	أ- يدوية
ب-إجراءات التوثيق والفحص وإختبار نظم الموافقة أو البرامج والتغير فيها.	ب- يدوية
جـ- الرقابات الموجودة فى الحاسب بواسطة المصنع.	جـ- إلكترونية بالحاسب
د- الرقابات على حيازة الحاسب وملفات البيانات.	د- يدوية وإلكترونية.
هـ- البيانات والرقابات الإجرائية الأخرى المؤثرة فى التشغيل النهائى الآلى للبيانات.	هـ- يدوية

ومن ناحية أخرى عادة يتطلب اختبار الرقابة (جـ) أسلوب إلكترونى وعلى سبيل المثال يجب أن يستخدم مراقب الحسابات الحاسب لكى يحدد ما إذا كان النظام سيكتب على ملف شريط يعطى إنذار حماية ملف أم لا. أضف إلى ذلك أن اختبار الرقابات على حيازة الحاسب وملفات البيانات (د) قد يتطلب إجراءات يدوية وأخرى إلكترونية. وعلى سبيل المثال لتحديد ما إذا كانت هناك قيود على الأفراد بشأن حيازة الحاسب يمكن آدائها يدوياً فإن إختبار كلمات السر Passwords المفيدة لحيازة الملفات تتطلب استخدام الحاسب.

2/3- اختبار مدى الالتزام برقابة التطبيق

على عكس الرقابات العامة فإن آداء اختبارات مدى الالتزام برقابات التطبيق يعتمد على الأساليب الإلكترونية. وعلى سبيل المثال يستخدم الأسلوب الإلكترونى لاختبار رقابة التطبيق لضمان أن المدخلات الرقمية رقمية فعلاً. ويستخدم الأسلوب الإلكترونى كذلك لاختبار التشغيل الصحيح للرقابة التى تمنع الاختبار الفردى للمرتبات من تجاوز حد معين. ومع ذلك فإن بعض رقابات التطبيق قد تتطلب اختبارات يدوية للتأكد من إنها تعمل بطريقة سليمة. وعلى سبيل المثال الرقابة بهدف ضمان توزيع المخرجات على مستخدميها المستهدفين يتم اختبارها يدوياً.

4- آداء الإختبارات الجوهرية فى ظل الحاسب

بغض النظر عن طريقة تشغيل البيانات المحاسبية فإن الاختبارات الجوهرية تتكون من عنصرين وهما اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة واختبارات الفحص التحليلى على المعلومات المالية، كما يلى :

1/4- اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة

يختلف مدخل ونطاق اختبار تفاصيل العمليات والأرصدة حسب درجة تعقيد نظام المعلومات. فإذا استخدم العميل الحاسب لإمساك الدفاتر وآداء عمليات النظام اليدوى فإن الاختبارات الجوهرية لن تختلف عنها فى ظل وسيلة تشغيل أخرى – وعلى سبيل المثال قد يستخدم الحاسب نفس الأشكال لإعداد وطبع اليومية، والأستاذ المساعد والأستاذ العام كما فى النظام اليدوى. وفى هذه الحالة قد لا يجد المراجع صعوبة فى تتبع مستندات المصدر للقيود فى هذه اليوميات أو الدفاتر، وبالعكس.

فإذا إفترضنا أن العميل استخدم الحاسب بصورة معقدة، مثال ذلك ان يستخدم لإصدار أوامر البيع والصرف وتحديد حدود الائتمان عند البيع الآجل للعملاء، عندئذ لن توجد دفاتر يومية توجد دفاتر أستاذ مساعد العملاء فقط على شريط ممغنط أو ملف. وقد يحتوى الأستاذ العام فقط على أرصدة العملاء دون آية تفاصيل تشرح هذه الأرصدة. وكنتيجة لما سبق ستختلف الاختبارات الجوهرية حيث لا يمكن تجاهل وجود الحاسب. ومن المفروض أن يستخدم المراجع الحاسب والبرامج فى مثل هذه الحالات على الأقل للوصول إلى أرصدة حسابات دفتر الأستاذ المساعد والأستاذ العام.

وتصبح الاختبارات الجوهرية فى ظل الحاسب أكثر تعقيداً إذا أراد المراجع أن يصل لما هو أبعد من رصيد الحساب. ومن أمثلة الاختبارات الإضافية تتبع العمليات وتشغيلها خلال نظام الحاسب أو فحص محتوى الملفات المحتفظ بها على وسائل ممغنطة. ولإنجاز مثل هذه الاختبارات قد يعتمد المراجع بقوة على الحاسب وبرامج المراجعة المعقدة.

2/4- إجراءات الفحص التحليلى

لا يختلف دور إجراءات الفحص التحليلية كاختبار جوهرى للتفاصيل فى ظل الحاسب عنه فى ظل النظم اليدوية وشبه الآلية. والهدف أساساً من آداء إجراءات الفحص التحليلى إكتشاف العلاقات غير العادية بين المعلومات أو البيانات المالية. ويمكن أن توجد هذه العلاقات كنتيجة للأخطاء أو التلاعبات فى تشغيل البيانات المحاسبية. ومن أهم صور إجراءات إكتشاف هذه العلاقات تحليل النسب المالية وتحليل الاتجاه. وبالرغم من إمكانية استخدام الحاسب لآداء مثل هذه الاختبارات إلا أن هذا الاستخدام ليس قضية جوهرية فى مراجعة الحاسب.

إن معظم إجراءات الفحص التحليلى تتكون من مقارنة مجموعات من المعلومات المالية مثل :

أ- الأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية هذا العام مع مثيلتها عن العام أو الأعوام السابقة.

ب- النتائج الفعلية هذا العام مع النتائج المخططة، أو التى سبق التنبؤ بها لهذا العام.

جـ-النسب المالية للقوائم المالية للعميل مع مثيلتها لمتوسطات الصناعة التى ينتمى إليها نشاط العميل مثل نسبة رأس المال العامل أو نسبة الربح إلى المبيعات.

وحتى فى ظل النظم المستخدمة للحاسب تماماً فإن معظم العمليات الحسابية والمقارنات السابقة يمكن إعدادها يدوياً وباستخدام الآلات الحاسبة، أو بتشغيل برنامج الجداول الإلكترونية على الحاسبات الصغيرة. وبالرغم من أن التحليل التفصيلى مثل مقارنة المبيعات، التكاليف، والمصاريف لخطوط إنتاج كثيرة يمكن عمله باستخدام الحاسب والتفاصيل الموجودة على الملفات الممغنطة إلا أن هذا الأمر لا يكون ملائماً من ناحية التكلفة دائماً.

وهناك إجراءات فحص تحليلى أخرى مثل تحديد العلاقة بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية المرتبطة بها يجب آداتها يدوياً أو باستخدام الآلة الحاسبة، ولأن المعلومات لا تكون موجودة فى قاعدة بيانات الحاسب. وعلى سبيل المثال فإن نصيب كل فرع من فروع الشركة من المساحة المخصصة لنشاط التسويق مقاسة بالقدم المربع، وهى معلومات ملائمة لتحليل المبيعات، قد يصعب تخزينها على الحاسب.

5- الاختبارات ثنائية الهدف فى ظل الحاسب

حتى نوضح أهمية الإختبارات ثنائية الهدف فسوف نعرض لمفهومها ثم تبين أهميتها وكيفية آداء المراجع لها على النحو التالى :

1/5- مفهوم الاختبارات ثنائية الهدف

وفقاً لمعايير المراجعة يجب على مراقب الحسابات أن يقوم أولاً باختبارات مدى الالتزام ثم يقوم ثانياً بآداء الاختبارات الجوهرية وفقاً لنتائج اختبارات مدى الالتزام. ومع ذلك فإن هذه المعايير لا تستبعد أن يقوم المراجع بآداء نوعى الاختبارات فى آن واحد. ولذلك يمكن القول بأن الاختبارات ثنائية الهدف هى الاختبارات التى يقوم بها المراجع لتحديد مدى الالتزام بمقومات الرقابة الداخلية وآداء الاختبارات الجوهرية للتفاصيل فى نفس الوقت.

2/5- أهمية الاختبارات ثنائية الهدف

يقوم مراقب الحسابات بآداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية فى آن واحد بهدف استخدام وقته بفعالية. ويمكن تحقيق هذه الفعالية إذا استخدم الإجراءات اليدوية بجانب الإجراءات بالحاسب فى نفس الوقت. وكمثال عند مراجعة فواتير المبيعات، فى ظل المراجعة اليدوية يؤدى المراجع إجرائين، وهما اختبار مدى الالتزام والاختبار الجوهرى، عند اختبار كل فاتورة تم تحديدها لكى يتم فحصها حيث :

أ- قد يفحص مراقب الحسابات عمل الموظف المسئول لكى يختبر كل فاتورة من حيث صحة كتابتها، تصنيفها الصحيح فى دفتر يومية المبيعات، والتوثيق المستندى. وقطعاً فإن المراجع هنا يركز على مدى الالتزام بالرقابة الداخلية على فواتير المبيعات.

ب- يؤدى مراقب الحسابات أيضاً الاختبارات الجوهرية عندما يفحص الدقة فى كتابة الفاتورة وصحة توصيفها فى يومية المبيعات وسلامة توثيق التسجيل الدفترى للفاتورة. وقطعاً سيكون غير كفء إذا فحص الفاتورة مرة للتحقق من الصحة الكتابية والشكلية لها، ومرة أخرى يفحصها للتحقق من الرقابة الداخلية السليمة عليها.

3/5- الاختبارات ثنائية الهدف عند استخدام الحاسب فى الفحص

يمكن إجراء الاختبارات ثنائية الهدف أيضاً عند آداء الاختبارات باستخدام الحاسب بالنسبة لفاتورة البيع. فيمكن أن يتضمن برنامج الحاسب اكتشاف الفواتير التى تزيد قيمتها عن 10000 جنيه. وقد يكون هذه الفواتير فقط نتيجة لبعض الأخطاء فى إدخال أسعار وكميات المبيعات. ويمكننا عمل اختبارات مدى الالتزام بتخصيص سجلات خاصة لفواتير المبيعات أكثر من 10000 جنيه كما يمكننا عمل اختبارات جوهرية للتحقق من قيمة المبيعات باستخدام الحاسب لتجميع حاصر ضرب كميات وأسعار المبيعات.

6- دور المراجع والحاسب فى آداء اختبارات المراجعة

ركزنا فى الأجزاء السابقة من هذا الفصل على كيفية أداء مراقب الحسابات الحسابات الاختبارات الجوهرية واختبارات مدى الالتزام فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل نظامه المحاسبى. أما الآن فإننا سوف نتناول الموضوع من زاوية أخرى وهى كيف يستخدم المراجع الحاسب نفسه عند آداء إجراءات معينة للاختبارات السابقة. وسوف نعرض لهذا الموضوع من خلال طرح ثلاثة أسئلة نبحث عن إجابتها وهى :

- من هو المراجع الذى يقوم بعمل هذه الاختبارات ؟
- ما هى الأساليب المتاحة أمام المراجع لعمل هذه الاختبارات ؟
- ما هو مجال المراجعة باستخدام الحاسب ؟

ونتناول هذه النقاط ببعض التفصيل على النحو التالى :

1/6- المراجع الذى يستخدم الحاسب فى اختبارات المراجعة

المراجع الذى يستخدم الحاسب فى عمل اختبارات المراجعة هو أى مراجع سواء كان مراجعاً خارجياً أو داخلياً وسواء كان له مكتب خاص أو مراقب حسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات كمراجع مستقل. وتشمل الإجراءات التى يؤديها المراجع باستخدام الحاسب معظم إجراءات المراجعة

بالإضافة إلى إجراءات قياس الآداء، مثل تحديد مدى كفاءة استخدام العميل للحاسب.

وبينما يركز مراقب الحسابات على استخدام الحاسب فى آداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية فإن المراجع الداخلى يستخدم الحاسب لآداء اختبارات أكثر لصالح التنظيم، مثل إختبارات قياس فعالية الرقابة الداخلية والاختبارات المباشرة لأرصدة بعض الحسابات. وخلاصة القول أنه يمكن لكل المراجعين استخدام الحاسب لآداء اختبارات على التشغيل الإلكترونى للبيانات المحاسبية.

2/6- أساليب استخدام الحاسب فى آداء اختبارات المراجعة

توجد العديد من أساليب استخدام المراجع للحاسب فى آداء اختبارات المراجعة، ومع ذلك فإن اختيار أسلوب دون غيره يناسب مهمة المراجعة يعتبر مسألة غاية فى الصعوبة، تحكمها مجموعة من العوامل يجب أن يأخذها المراجع فى الحسبان أهمها :

1/2/6- المراجعة حول ومن خلال وبالحاسب

قد يستخدم المراجع أو لا يستخدم الحاسب فى إنجاز عملية المراجعة. ولكى يقرر ما إذا كان سيستخدم الحاسب لهذا الغرض عليه أن يختار بين المراجعة حول الحاسب، المراجعة من خلال الحاسب أو المراجعة مع الحاسب، إستناداً إلى كثير من العوامل فى ظل كل مدخل من هذه المداخل.

أ- المراجعة حول الحاسب :

تؤدى المراجعة حول الحاسب عن طريق فحص ومضاهاة مدخلات الحاسب مع مخرجاته. ويمكن أن تكون عملية المضاهاة هذه سهلة أو صعبة. وعلى سبيل المثال، فإن رصيد إجمالى العملاء فى نهاية الفترة يجب أن يتساوى مع رصيدهم أول الفترة مضافاً إليه الحركة المدينة ومطروحاً منه الحركة الدائنة فى الحساب. ولكن المراجعة حول الحاسب

لبند المرتبات مثلاً عادة ما تمثل صعوبة للمراجع خاصة فيما يتعلق بالتأكد من أن صافى المرتبات صحيحاً بدون فحص يدوى لعمليات حسابية عديدة خاصة بالاستقطاعات.

ويقصد بالمراجعة حول الحاسب أن المراجع يعمل خارج الحاسب. وهذا الأسلوب قد يكون مقبولاً فى حالات معينة، وغير مقبول فى حالات أخرى. فهو أسلوب مقبول إذا كان الحاسب يستخدم كآلة عملاقة لإمساك الدفاتر حيث يسهل مضاهاة المخرجات بالمدخلات. أما إذا كان من الصعب فهم العلاقة بين المدخلات والمخرجات، بدون فحص التشغيل الوسيط للحاسب، فإن هذا الأسلوب سيكون غير مقبول. والحالة الأخيرة هى حالة عدم وجود وسيلة ملموسة للمراجعة. ومن المتفق عليه أنه لا يمكن تبرير استخدام أسلوب المراجعة حول الحاسب إذا كان المراجع ينقصه فهم نظام الحاسب. وغنى عن القول أن المراجع الذى ينقصه الكفاءة الفنية فى نظم التشغيل الإلكترونى للبيانات لن يلتزم بمعايير المراجعة المتعارف عليها، إذا استخدم الحاسب فى عملية المراجعة.

ب- المراجعة من خلال الحاسب :

يقصد بالمراجعة من خلال الحاسب أن الحاسب وبرامج الحاسب سوف ينظر لها كهدف للمراجعة، بمعنى أن المراجع يركز على الحاسب وبرامجه مباشرة وليس فحص نتائج التشغيل مثل المخرجات أو الملفات. وفى ظل المراجعة من خلال الحاسب يكون هدف المراجع آداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية على الحاسب وبرامج الحاسب، سواء كانت برامج تشغيل الحاسب أو برامج التطبيق. وعلى سبيل المثال يؤدى المراجع اختبارات مدى الالتزام لكى يحدد ما إذا كان نظام التشغيل يتيح تخزين ونسخ الملفات والأشرطة الممغنطة بطريقة صحيحة أم لا. ويمكنه

آداء الاختبارات الجوهرية لتحديد مدى صحة العمليات الحسابية لبند المرتبات مثلاً.

جـ-المراجعة بالحاسب :

ويقصد بالمراجعة بالحاسب أن الحاسب وبرامجه تستخدم كأداة من أدوات المراجعة. وفى ظل المراجعة بالحاسب ينظر المراجع للحاسب وبرامجه كمساعدين أو محاسب تحت التمرين عند أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، وعلى سبيل المثال عند فحص حساب العملاء يمكن أن يستخدم الحاسب لفحص سجلات العملاء وعمل اختبارات مدى الالتزام، لتحديد ما إذا كان كل سجل يحتوى على المعلومات الصحيحة لحد الائتمان المسموح به للعميل. كما يمكن استخدام الحاسب لإعداد مصادقات العملاء لأغراض آداء الاختبارات الجوهرية لحسابات العملاء.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يستبعد أن يستخدم المراجع أى أسلوب من الأساليب الثلاثة السابقة، المراجعة حول أو من خلال أو بالحاسب أو حتى مزيج منها فى آن واحد، ولكن الأمر فى النهاية قرار وحكم شخص للمراجع تحكمه عدة اعتبارات أهمها :

- مدى إلمام المراجع بعلم وفن الحاسب.
- مدى مقدرة المراجع على فهم علم وفن البرمجة.
- نوع جهاز الحاسب والبرنامج الذى يستخدمه العميل.
- التكلفة والعائد المرتبطين بكل أسلوب من هذه الأساليب.
- كم ونوع وخبرات مساعدى المراجع.
- مدى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية لدى العميل فى استخدام الحاسب والبرمجة.

2/2/6- المراجعة مع أو بعد تشغيل البيانات

يواجه مراجع الحاسب ضرورة تحديد متى يؤدى إجراءات المراجعة. وأمامه فى هذا الصدد خياران إما أداء إجــراءات المراجعــة أثنــاء تشــغيل الحاسب أو بعد إنتهاء تشغيل الحاسب، والعبرة بدرجة تعقيد النظام عند تحديد المدخل المستخدم.

أ- المراجعة المتزامنة مع التشغيل :

ويقصد بها أن المعلومات تتاح للمراجع أثناء تشغيل البرنامج بحيث يمكنه أداء إجراءات المراجعة. وعلى سبيل المثال يمكن للمراجع طبع معلومات أوامر البيع لكل عملية بيع تزيد عن مبلغ معين لمنتج معين لعميل معين. ولآداء عملية المراجعة مع التشغيل سيكون لدى المراجــع خيــارات، أن يحدد ما هى المعلومات المطلوبة مقــدماً بحيــث يمكــن إدراج وســائل الحصول عليها ضمن النظام، أو يكون لديه وســائل الاستفســارات عــن النظام، بالنسبة لمحتويات ملف معين أو خطــوة مــن خطــوات تشــغيل البرنامج.

ب- المراجعة بعد التشغيل :

ويقصد بها أن المراجع يؤدى إجراءات المراجعــة بعــد انتهــاء تشــغيل برنامج الحاسب. وعلى سبيل المثال، بعد الانتهاء مــن تشــغيل برنــامج العملاء يمكن للمراجع طبع بيان بأسماء العملاء وأرصدة الأستاذ المساعد الموجودة فى الشريط الممغنط.

3/2/6- مراجعة مراحل أو نتائج التشغيل

يجب أن يحدد المراجع أين يستخدم أسلوب المراجعة وفى أى مرحلة من دورة التشغيل، هل أثناء التشغيل أو بعد التوصل لنتائجه. وعمومــاً فــإن مراجعة الأشكال والمراحل أو مراجعة النتائج لهى مســألة تحكمهــا أهــداف إجراءات المراجعة.

أ- مراجعة مراحل التشغيل :

يقصد بهذه المراجعة دراسة وتقييم الرقابة الداخلية حسبما يتطلب معيار العمل الميدانى الثانى، وبما فى ذلك تقييم الرقابات العامة ورقابة التطبيق.

ب- مراجعة النتائج :

ويقصد بمراجعة نتائج التشغيل تجميع الأدلة تطبيقاً لمعيار العمل الميدانى الثالث، حيث يكون تركيز هذه المراجعة على الاختبارات المباشرة لأرصدة الحسابات.

ويتوقف اختيار المراجع لمراجعة مراحل التشغيل أو مراجعة نتائجه على الهدف من إجراءات المراجعة. فإذا كان الهدف آداء اختبارات مدى الالتزام فسوف يكرس المراجع معظم جهوده نحو مراحل التشغيل، أما إذا كان الهدف آداء الإختبارات الجوهرية فسوف توجه هذه الجهود نحو نتائج التشغيل.

3/6- مراجعة البرامج والملفات والنظام

يجب أن يقرر المراجع ما هو الجزء الذى سيراجعه من النظام، لأن أساليب المراجعة يمكن تطبيقها على برامج أو ملفات الحاسب أو حتى الحاسب ككل. وقطعاً يتوقف الأمر على أهداف ومدخل المراجعة ووسيلتها كالتالى :

1/3/6- مراجعة برامج الحاسب

يمكن أن تشمل مراجعة برامج الحاسب كلا من اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية. وعادة توجه أساليب مراجعة البرامج نحو اختبار مدى الالتزام، أما الاختبارات الجوهرية فتشمل التحقق من دقة تشغيل برنامج الحاسب للعمليات والمبادلات.

2/3/6- مراجعة ملفات الحاسب

يمكن أن تشمل مراجعة ملفات الحاسب أيضاً كلا من اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، فيمكن فحص الملفات للتحقق من الالتزام بالرقابات أو دقة البيانات التى تحتويها، أضف إلى ذلك أن أساليب مراجعة الملفات تكون موجهة أساساً نحو الاختبارات الجوهرية للأرصدة فى هذه الملفات.

3/3/6- مراجعة نظم الحاسب

تشمل مراجعة نظم الحاسب آداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية على النظام كوحدة متكاملة.ونعنى بالتكامل هنا أشياء عديدة أهمها:

أ- ضم الاختبارات المنفردة للبرامج والملفات فى اختبار واحد.

ب- استخدام خليط من الأساليب لإنجاز أهداف اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية وضم النتائج فى تقييم شامل للنظام ككل، أو لتطبيق معين من تطبيقاته.

جـ- معاملة نظام الحاسب وبرامجه وملفاته كوحدة واحدة تستقبل مدخلات، وتنتج مخرجات، ويمكن مراجعته من حوله عن طريق فحص المدخلات والمخرجات.

4/3/6- محددات إجراءات مراجعة البرامج أو الملفات أو الحاسب

تتحدد إجراءات مراجعة البرامج والملفات والنظام ككل بكل من أهداف المراجعة وطبيعة مدخل أو مسار المراجعة كالتالى :

أ- أهداف المراجعة :

إذا أراد مراقب الحسابات اختبار كيفية تشغيل الرقابة على المدخلات مثلاً فيمكنه آداء اختبارات مدى الالتزام على برنامج معين. ولكى يتحقق من دقة التشغيل فيمكنه آداء الاختبارات الجوهرية على ملف معين. وأخيراً

يمكن أداء اختبارات مدى الالتزام للجهاز كله عن طريق تشـغيل بيانـات الاختبار خلال الجهاز والقيام بفحص الأخطاء المرفوضة بواسطة البرنامج ومحتويات الملفات لأغراض جمع الدليل على الرقابة، مثل حـدود مـنح الائتمان للعملاء مثلاً.

ب- طبيعة مدخل أو مسار المراجعة :

تحدد طبيعة مدخل ومسار المراجعة الإجراءات التى يؤديها مراقب الحسابات. وعلى سبيل المثال يمكن أن يقرر ا مراقب الحسابات تتبع عمليات معينـة خلال النظام الكلى للحاسب. وما لم يكن هناك مسار للمراجعة محـدد فـإن المراجع ربما يقرر أن يقوم بعمل اختبارات جوهرية مكثفة علـى ملفـات الحاسب.

خامسا : مراجعة العمليات الالكترونية.

يعد انتشار شبكات الاتصالات باستخدام تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا صناعة المعلومات من أهم سمات العصر ، ولقد مرت تلك الشبكات بتطورات مختلفة ، بدأت بشبكات الاتصال الداخلية [Intra – Network] ثم المحلية [Local – Network] ثـم العالميـة [Network International] ويطلق الأخيرة اسم إنترنـت [Internet] والتـى ساعدت على انتشار نوع جديد من المعاملات تتم الكترونيا.

وقد أحدثت تلك المعاملات تأثيراً ملحوظاً علي منهجية وأساليب مراقب الحسابات ، ولا سيما فيما يتعلق بالمراجعة، فقد اصبح مسار المراجعة فى جزء كبير منه غير مرئى واصبحت ضوابط الرقابة مبرمجة مع برامج التطبيقات الالكترونية ولا سبيل للتحقق من سلامة البرنامج إلا بالتحقق من خلوه من الأخطاء المنطقية وحمايته من محاولات التعديل أو الاستخدام غير المشروع.

ويمكن القول ان مراجعة العمليات والمعاملات الالكترونية والتي تتم من خلال الإنترنت لا تختلف عنه في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات ، حيث يجب التركيز في عملية المراجعة علي الجوانب الآتية :ـــ

ـ مراجعة المستندات والوثائق المتعلقة بالبيانات التى يتم ادخالها إلى النظام الالكترونى تمهيداً لإرسالها من خلال البريد الالكتروني أو من خلال شبكة الإنترنت والتأكد من سلامتها من الناحية الشكلية والموضوعية والحسابية والمحاسبية وأنها لا تخالف النظم واللوائح الداخلية .

ـ مراجعة موافقات الجهات التي لها سلطة الاعتماد علي الأوامر المرسلة بواسطة البريد الالكتروني وشبكة الإنترنت حسب خطوط السلطة والمسئولية داخل المنشأة ، والتأكد من سرية المعلومات .

ـ مراجعة عملية إدخال البيانات والتعليمات إلي النظام الالكترونى من أجل تنفيذ العمليات المتفق عليها .

ـ مراجعة المعلومات الواردة من المرسل إليهم بخصوص التعليمات والأوامر السابقة للتأكد من أنها تمت حسب الوارد في الاتفاقيات والعقود المعتمدة .

ـ مراجعة المعالجة المحاسبية للعمليات التي تمت من خلال الإنترنت والتأكد من أنها تمت وفقاً للأسس والسياسات المحاسبية المتعارف عليها .

ـ مراجعة عروض الصفقات المعلنة من خلال شبكات الإنترنت من حيث الكمية والمواصفات والأسعار وشروط التسليم وشروط الدفع والتأمين والتسليم ... ونحو ذلك .

ـ مراجعة طلبات الشراء الواردة من خلال الإنترنت علي العروض السابقة أو علي موافقات الجهات المعنية ذات السلطة علي بعض التعديلات في ضوء المساومة والممارسة التي تمت .

- مراجعة العقود المبرمة والمرسلة من المشتري من خلال البريد الالكتروني والاطمئنان من سلامتها ومطابقتها علي ما اتفق عليه .

- مراجعة أوامر صرف البضاعة من المخازن وأوامر الشحن علي العقود المبرمة وعلي المستندات الأخري المؤيدة لذلك .

- مراجعة تنفيذ شروط السداد والاطمئنان من سلامتها الدفعات المتفق عليها من خلال البنك ، وكذلك ضمانات سداد بقية القيمة .

ومن ناحية أخرى يمكن الاستفادة من شبكة الإنترنت العالمية في عرض ونشر تقارير المراجعة للشركات التى تتم معاملاتها الكترونيا، والتي عادة تنشر في الجرائد والمجلات وليس هناك من مخاطر من الإطلاع عليها بل قد يجني منافع من ذلك ، حيث يسهل علي المساهمين في هذه الشركات من متابعة أنشطتها أولاً بأول ، كما تساعد المستثمر المتوقع في الحصول علي معلومات سريعة وشاملة قبل اتخاذ قرار الاستثمار .

ومن مزايا عرض ونشر تقارير المراجعة من خلال شبكات الإنترنت ما يلي :-

- سرعة توصيل المعلومات الواردة بالتقارير إلي مستخدميها في أنحاء العالم ، وهذا يزيد من الاستفادة منها .
- انخفاض تكلفة توصيل تقارير المراجعة إلي مستخدميها .
- اتساع نطاق توصيل المعلومات عن الشركة مما قد يساعد على جلب مستثمرين جدد .
- معرفة رد فعل هذه التقارير علي أسعار أسهم الشركة في أسواق الأوراق المال العالمية اولا باول.

ومن ناحية أحرى وفي ظل السعي نحو تقديم المزيد من الخدمات الإلكترونية من قبل البنوك لفئة عريضة من العملاء ، يظهر

الهاتف المصرفي كحل آمن وفعال يجعل البنوك قادرة علي اقتناص فرصة كبيرة لتخفيض التكاليف الباهظة التي تتكبدها من أجل تحسين البنية التحتية مثل شبكات الفروع والصراف الآلي.

ومن خلال الهاتف المصرفي يتمكن عميل البنك من متابعة جميع عملياته في حسابه المالي لدي البنك عن طريق جهاز التليفون المحمول ومن خلال رقم سري. ومن أهم الخدمات التي يقدمها البنك فى هذا الصدد فتح حساب، إتمام عمليات البيع أو الشراء، طلب الحصول علي بطاقات ائتمان، ودفع فواتير ونقل أموال بين الحسابات بمعني إجراء التحويلات النقدية إلي أي بنك أو أي حساب آخر سواء في داخل البلاد أو خارجها، لكن هناك تخوفًا لدي الكثيرين من التوسع في تقديم هذه الخدمة.. مؤكدين أنها خدمة محفوفة بالمخاطر ومن الممكن القرصنة علي إيداعاتها أو تغيير مسارات بعض الأوامر فيها.. مشيرين إلي أن شركات المحمول لا تمتلك الخبرة الكافية الخاصة بقواعد البنوك وطريقة عملها، فيما طالبت شركات المحمول بسرعة إصدار هذه الرخصة خاصة مع التوقعات التي تشير إلي نجاح الخدمة في حالة تفعيلها .

إن توسع أي بنك في عملية تحويل الأموال أو استخدام أي تكنولوجيا متطورة يجب أن يكون مقننا حتي لا تقوم البنوك بتقديم خدمات لا تعطي عائدًا وربحًا في ظل المبالغ الكبيرة التي تدفعها البنوك للشركات لتصميم بنيتها التكنولوجية وأيضًا مواعيد صيانتها الدورية. كما ينبغى ايضا ضرورة زيادة أساليب التأمين علي هذا النوع من الخدمات، من خلال توفير معلومات مفصلة حول اسم البنك والفرع المسئول عن تنفيذ العملية، إلي جانب وصف تفصيلي للمستخدم وأرقام حسابه.. حيث أن الرقم

السري المستخدم حاليا غير كاف لتأمين مسارات هذه الأموال التي سيقدر حجمها في بعض الأحيان بالملايين[2](البنك المركزى المصري، 2010).

وأخيرا يمكن القول أن تعدد صور وأشكال التحويل الالكترونى جعل معه هناك حاجة ضرورية لبناء هيكل رقابة قوى وفعال يأخذ فى إعتباره مخاطر وتهديدات تلك الوسائل المستحدثة

الفصل الثالث

المراجعة المستمرة فى ظل التجارة الإلكترونية

مقدمـة :

نتناول بالدراسة فى هذا الفصل[1] موضـوع المراجعـة المسـتمرة باعتبارها مدخلاً جديداً، أو أسلوباً حديثاً لممارسة مراجعة الحسابات فى بيئـة التجارة الإلكترونية، حيث تنفذ الشركات معاملاتها عبـر شـبكات الإنترنـت، وتستخدم نظام معلومات محاسبية فورى.

ويتطلب الأمر بداية أن نعرض ببعض التفـصيل للمفـاهيم الخاصـة بتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية، وأيضاً للبعد المحاسـبى للتجـارة الإلكترونية والبعد الرقابى، ومخاطر المراجعة المصاحبة للتجارة الإلكترونيـة، وأخيراً سوف نعرض لمداخل مراجعة الحسابات فى ظل التجـارة الإلكترونيـة خاصة مدخل المراجعة المستمرة وذلك كله على النحو الوارد فـى الـصفحات التالية[2]:

---

(1) هذا الفصل مأخوذ من كتاب : مراجعة الحسابات فى بيئة الخصخصة وأسـواق المـال والتجـارة الإليكترونية للأستاذ الدكتور / عبد الوهاب نصر على، والدكتور / شـحاته الـسيد، الإسـكندرية، الدار الجامعية، 2004.

(2) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

-Arens, et al., 2000, **Auditing – An – Integrated Approach**, N.J., Prentice-Hall Int. 2000, Chap. 11.

-Rezaee, et al., Continuous Auditing: The Audit of The Future, **MAJ.**, Vol. 16, No.3, 2001, pp. 150-158.

- طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002/ 2003، ص. 699-708.
- د. عبد الوهاب نصر، د. شحاته السيد، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومـات، الإسـكندرية، الدار الجامعية، 2003.

1- المفاهيم الأساسية للتجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات من منظور محاسبى ومهنى

بلا شك فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين نمواً هائلاً في متغيرات بيئة الممارسة المحاسبية وممارسة المراجعة تبعاً لذلك. وكان من أهم هذه التغيرات ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية وما ينطويان عليه من متغيرات فرعية. وكان لهذه التغيرات البيئية تأثير ملموس وجوهري على ممارسات الأعمال ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبي وبالضرورة على تشكيلة خدمات مراقب الحسابات.

وقبل استعراض البعدين المحاسبي والمهني لتكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية يجدر بنا أن نستعرض أهم المفاهيم الخاصة بهما في الصفحات التالية.

1/1. التجارة الالكترونية: Electronic Commerce (E.C)

للتجارة الالكترونية مفهومها الخاص بها، كما أن لها أنواع أو نماذج عملية نوضحها ببعض التفصيل على النحو التالي:

1/1/1. تعريف التجارة الالكترونية

التجارة بصفة عامة تعني عمليات تبادل سلع وخدمات بين طرفين على الأقل، سواء كان أحدهما أو كلاهما فرد أو منشأة، وسواء كانت المنشأة شركة أشخاص أو أموال، المهم أنها كيان تنظيمي يمارس الأعمال. ويلزم لإتمام هذا التبادل الاعتماد على وسيلة أو أكثر لإتمامه، وبناءاً عليه يمكن تصنيف عملية التبادل، هل هي يدوية أو آلية، ملموسة أو غير ملموسة، ورقية أو غير ورقية وهكذا.

وتعرف التجارة الالكترونية E.C تبعاً لذلك بأنها عمليات تبادل للسلع والخدمات الكترونياً، سواء باستخدام التبادل الالكتروني للبيانات EDI أو البريد الالكتروني E.Mail، أو الفاكس، أو التحويلات الالكترونيةEFT وشبكة المعلومات الدولية Internet، أو أي وسيلة الكترونية أخرى.

وبالنظر لهذا التعريف للتجارة الالكترونية يمكننا استخلاص ما يلي:

أ) أن التجارة الالكترونية تقوم على أدوات الكترونية هي ثمار تكنولوجيا المعلومات.

ب) أن من أهم أدوات التجارة الالكترونية ما يلي:

- التبادل الالكتروني للبيانات Electronic Data Interchange.
- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) Internet.
- التحويل الالكتروني للأموال Electronic Funds Transfer.
- وسائل الاتصال الالكتروني مثل الفاكس والبريد الالكتروني E.mail.
- أي وسائل الكترونية مستحدثة.

جـ) أن التجارة الالكترونية تنطوي على تبادل سواء كان هذا التبادل خاص بالسلع أو الخدمات.

د)أن التجارة الالكترونية سيكون لها تأثير حتمي على ممارسات الأعمال، مثل الشراء والبيع والتسويق والتمويل... الخ ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبي، وبالتالي على عمل مراقب الحسابات.

2/1/1. أنواع أنظمة التجارة الالكترونية

يمكن التفرقة بين نوعين من التجارة الالكترونية وهما؛ التجارة الالكترونية بين منشآت الأعمال، والتجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال والمستهلك الفرد كالتالي:

1/2/1/1. التجارة الالكترونية بين منشأتي الأعمال (B 2 B)

ويقصد بها الصفقات التي تتم بين منشأتي أعمال أو أكثر، باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات. حيث يكون أطراف الصفقة منشأة أعمال كتنظيم وليس مجرد أفراد.

2/2/1/1. التجارة الالكترونية بين منشأة أعمال ومستهلك: (B 2 C)

وهي عبارة عن صفقات بين المنشآت والمستهلكين الأفراد، حيث تعرض المنشأة كبائع مثلاً بضاعتها على موقعها على الانترنت ومن يرغب من الأفراد في شرائها يتم إبرام الصفقة معه.

وللتوضيح

افترض معنا أن شركة المحاسب العصري لخدمات الحاسب وتكنولوجيا المعلومات ش. م. م لها موقع على الانترنت تعرض فيه المتاح لديها من البرامج الجاهزة في المجالات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، وأنها تستورد هذه البرامج من الخارج. في هذه الحالة إذا تقدم مكتب الأستاذ ياسر شحاته المحاسب القانوني لشراء برنامج مراجعة الكترونية جاهز من خلال الانترنت ووافقت له الشركة على ذلك فهذه تجارة الكترونية بين منشأة أعمال (شركة المحاسب العصرى) ومستهلك (مكتب الأستاذ ياسر شحاته المحاسب القانونى).

. أما إستيراد الشركة للبرامج الجاهزة من الشركة الأجنبية من خلال موقعها على الانترنت فهو تجارة الكترونية بين منشأتي أعمال: المنشأة المشترية (شركة المحاسب العصري) والمنشأة البائعة (الشركة الأجنبية).

2 ـ التبادل الالكتروني للبيانات : EDI

التبادل الالكتروني للبيانات عبارة عن آلية لتنفيذ الصفقات الكترونياً من خلال التعامل غير الورقي أو الالكتروني بين الحاسبات وبعضها البعض.

وللتوضيح

إذا قامت منشأة الياسمين ببيع بضاعة بمبلغ مليون جنيه بشيك لمنشأة ياسركو تتم عملية البيع من وجهة نظر منشأة الياسمين والشراء من وجهة نظر منشأة ياسركو دون وجود طلب شراء، أو أمر بيع، أو فاتورة مبيعات، أو مستندات شحن البضاعة من المورد إلى المشتري، أو شيكات مكتوبة بمبلغ مليون جنيه إذ يتم تبادل كل هذه البيانات آلياً من خلال الربط بين حاسب المنشأة البائعة وحاسب المنشأة المشترية، من ناحية وبين كليهما وحاسب البنك لإجراء التحويل الالكتروني من ناحية أخرى.

ومن هذا التوضيح يمكن استنتاج أن التبادل الالكتروني للبيانات يتضمن بالضرورة ما يلي:

أ) ربط تام بين نظم المعلومات الفرعية من ناحية ونظام المعلومات الرئيسي من ناحية أخرى، وكلاهما بنظام التبادل الالكتروني للبيانات.

وللتوضيح

في الحالة السابقة يجب أن يكون لدى منشأة الياسمين نظام معلومات فرعي ينتج معلومات عن ويشغل بيانات بيع الصفقة حتى يمكن تبادل بيانات الموافقة والتسعير والتسليم والائتمان والسداد مع منشأة ياسركو أو العميل.

ب)تجميع وتلخيص وتنسيق البيانات المراد إرسالها أو تبادلها الكترونياً تمهيداً لإرسالها للطرف الآخر.

وللتوضيح

يجب أن تنتهى منشأة الياسمين البائعة في التوضيح السابق إلى موافقة على بيع الصفقة وشروط البيع والتسليم والائتمان تمهيداً لإرسالها للمشترى (منشأة ياسركو.

جـ) إرسال البيانات أو تبادل البيانات باستخدام أدوات تكنولوجيا معلومات مناسبة.

وللتوضيح

تقوم منشأة الياسمين البائعة بإرسال بيانات الموافقة على المبيعات إلى عميلها(منشأة الياسمين) من خلال البريد الالكتروني لكليهما.

3- مداخل آداء مراقب الحسابات لخدمة المراجعة لعملائه فى ظل التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات

من المعروف أن الخدمة التقليدية لمراقب الحسابات لعملائه هي المراجعة السنوية للحسابات، والمنضم إليها الآن الفحص المحدود للقوائم المالية التاريخية ربع السنوية، وكذلك اختبار المعلومات المالية المستقبلية.

وأدى ظهور التجارة الالكترونية من ناحية، واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات، خاصة الانترنت، من ناحية أخرى، إلى ظهور نظم معلومات المحاسبة الفورية RTA، وبالتالي فقد لزم الأمر أن يتم تطوير مداخل ممارسة المراجعة الخارجية، وهذا ما تركز عليه الدراسة فى هذا الفصل.

1/3- تطوير مداخل ممارسة المراجعة الخارجية

تطلبت هذه البيئة التجارية الالكترونية تطوير مداخل ممارسة المراجعة السنوية، وظهر ما يعرف بالمراجعة المستمرة CA الفورية المباشرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات أيضاً، وبالطبع منها الانترنت.

2/3- عدم ملاءمة مداخل المراجعة الورقية

من المؤكد أن طبيعة معاملات العملاء فى ظل التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات تفرض التحول من المراجعة الورقية إلى المراجعة غير الورقية، وأن نظام المعلومات المحاسبى نفسه أصبح غير ورقى، أو يتم إنتاج وتوصيل المعلومات إلكترونياً، كما سنرى فى الصفحات التالية من هذا الكتاب.

4 -المراجعة المستمرة Continuous Auditing

تمثل المراجعة المستمرة مدخلاً لتطوير نموذج مراجعة الحسابات التقليدي الذي يقضي بتخطيط وآداء أعمال مراجعة الحسابات سنوياً من خلال قبول التكليف وتخطيط أعمال المراجعة وآداء هذه الأعمال لجمع الأدلة وأخيراً بلورة النتائج وإعداد التقرير.

ووفق هذا التوصيف فإن للمراجعة المستمرة مفهومها المميز لها وسماتها ومجالاتها ومتطلبات آدائها مهنياً، وهذا ما سوف نعرض له ببعض التفصيل في الصفحات التالية:

1/4 تعريف المراجعة المستمرة

تعرف المراجعة المستمرة بأنها عملية منظمة لتجميع الأدلة الالكترونية للمراجعة كأساس معقول لإبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي،

وبالنظر لهذا التعريف يمكننا ملاحظة ما يلي:

أ) أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية وخدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف، باعتبارها مجرد مدخل جديد للمراجعة التقليدية الخارجية للحسابات، بمعنى أن الهدف الأولي لمراجعة الحسابات وكذا معايير المراجعة المتعارف عليها لن يتغيران، لكن إجراءات المراجعة هي التي ستتغير بعض الشئ، كما سنرى.

ب)أن المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة، بمعنى أنها ليست مجرد فحص. ولذلك يلزم أن تنتهي بإبداء رأي فني محايد، بجانب ختم بالتصديق المستمر يظهر على موقع الشركة على الانترنت.

جـ)أن المراجعة المستمرة لكي تنتهي برأي فني محايد من جانب مراقب الحسابات فإنها تنطوي بالضرورة على تجميع وتقييم أدلة إثبات ملائمة وكافية، وإن كانت ستكون بمعنى مختلف عما هو عليه في حالة المراجعة السنوية التقليدية.

د)أن المراجعة المستمرة عملية منظمة، بمعنى أنها تتكون من مراحل متتابعة متكاملة منطقية، تحتوي بدورها على عدة خطوات متكاملة أيضاً. وأن هذه المراحل تبدأ بقبول التكليف وتنتهي بالتقرير ورأي مراقب الحسابات، مروراً بمرحلتي تخطيط أعمال المراجعة، وتنفيذ هذه الأعمال.

هـ) أن أدلة الإثبات التي تحتاجها المراجعة المستمرة هي أدلة الكترونية غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة، كما سنوضح بعد قليل.

و) أن المعلومات والتقارير المالية مجال هذه المراجعة هي معلومات مالية أنتجها نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي، مما يعني أنها معلومات وتقارير مالية فورية سيتم نشرها من خلال شبكة المعلومات الدولية، من خلال موقع الشركة على الإنترنت.

ز) أن جمع أدلة الإثبات الالكترونية في ظل المراجعة المستمرة سوف يتطلب بالضرورة تخطيط آداء إجراءات غير نمطية للمراجعة، والسبب ببساطة أن معظم المعلومات التي سيتم مراجعتها ستكون موجودة في صورة الكترونية فقط في ظل نظام المحاسبة الفورية RTA، والذي يتطلب من مراقب الحسابات تطبيق مدخل المراجعة المستمرة.

2/4. الطلب على المراجعة المستمرة

في حقيقة الأمر تستمد المراجعة المستمرة الطلب عليها، كخدمة مهنية تصديقية، من الطلب على المراجعة الخارجية التقليدية، بصفة أساسية، والذي يرجع إلى حاجة مستخدمي القوائم المالية لتخفيض خطر المعلومات

عند اتخاذهم للقرارات، وذلك من خلال الاعتماد على معلومات موثوق فيها قابلة للاعتماد عليها نتيجة مراجعتها.

ولكن يمكن القول بأن هناك طلب إضافي على المراجعة المستمرة مستحدث من ثورة وتكنولوجيا المعلومات. إذ أن هذه التكنولوجيا المعلوماتية قد أثرت في مداخل وممارسات الأعمال وبالتالي في طبيعة تشغيل نظام المعلومات المحاسبي، الذي أصبح ينتج ويوصل معلومات فورية، تحتاج بدورها إلى ما يؤكد على صدقها، ومن ثم تخفيض خطر معلومات متخذ القرار المعتمد عليها.

ومن هذا المنطلق يمكننا بلورة أهم أسباب وأشكال الطلب على المراجعة المستمرة فيما يلي:

1/2/4. حاجة متخذ القرار إلى تخفيض خطر المعلومات

في ظل الإفصاح الفوري عن المعلومات المالية، من المفترض أن هذه المعلومات تستوفي خاصية الوقتية. ويجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات الفورية أو المتسارعة. وبالقطع حتى تكون هذه المعلومات موثوق فيها يجب أن تكون قد تم مراجعتها مراجعة مستمرة، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات بالاختيار من بين البدائل المتاحة والممكنة وبما يعظم صافي منفعة متخذ القرار.

وللتوضيح

يمكن القول بأن إفصاح شركة (س) مثلاً عن معلومات مالية فورية من شأنه أن يمد المستثمر في أسهم الشركة بالبورصة بمعلومات فورية. فإن كانت هذه المعلومات تم مراجعتها مراجعة مستمرة، فإنه سوف يستثمر في أسهم الشركة إذا كان الأمر مربحاً بالنسبة له، أو سوف يبيع أسهم الشركة إذا كان ذلك في صالحه. وفي الحالتين فإن المعلومات المالية الفورية التي تم

مراجعتها مراجعة مستمرة قد ساعدته في اتخاذ القرار السليم، أي تجنب خطر عائد القرار الخطأ.

2/2/4. حاجة الملاك للرقابة المستمرة على الإدارة

إذا كانت رقابة المساهمين على مجالس إدارات الشركات المساهمة حق أصيل لهم باعتبارهم الملاك، فإن هذا الحق لن يختلف في ظل المراجعة المستمرة. بل بالعكس فإن المراجعة المستمرة ستكون أداة للرقابة الخارجية المستمرة من جانب الملاك على مجالس إدارات الشركات.

وللتوضيح

إذا سلمنا بأن المعلومات المالية الفورية أداة للرقابة المالية المستمرة من جانب المساهمين على مجلس الإدارة فإن المراجعة المستمرة تدعم هذه الرقابة، لأن المراجعة المستمرة تحقق قيمة مضافة مستمرة لهذه المعلومات.

3/2/4. الاستجابة للآثار المهنية الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات:

تتميز المراجعة المستمرة بأنها جاءت كاستجابة مهنية للآثار الحتمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة والمراجعة. كأن هناك طلب على هذه الخدمة المهنية فرضته التطورات المتلاحقة المتسارعة في أدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة ما يلي:

أ) أثرت أدوات تكنولوجيا المعلومات الجديدة، مثل الأنترنت والتبادل الالكتروني للبيانات وغيرها، على ممارسات الأعمال، بحيث أصبحت كثير من الشركات تنشر قوائمها المالية المرحلية والسنوية عبر الانترنت، وبصفة مستمرة، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة مستمرة، إذ لم تعد المراجعة التقليدية الورقية السنوية كافية له.

ب)أدى الانتشار المتسارع للغة إعداد تقارير الأعمال المرنة (XBRL) Extensible Business Reporting Language ومساندتها من المنظمات المهنية المحاسبية إلى وجود لغة الكترونية نمطية تستخدم في إعداد تقارير الأعمال، من شأنها تسهيل عمليات إعداد ونشر واختبار واستخلاص المعلومات المالية. حيث يتم إدخال المعلومات مرة واحدة ثم يتم عرضها في أي شكل مطلوب؛ مثل القوائم المالية المطبوعة، قاعدة بيانات وموقع الشركة على الانترنت، واستيفاء متطلبات ملف هيئة سوق المال.

وطالما سيتم تشغيل البيانات والاحتفاظ بالمعلومات في ظل هذه اللغة الكترونياً فمن المرغوب أن يقوم مراقب الحسابات بمراجعتها من خلال مدخل المراجعة المستمرة.

جـ)ساعدت تكنولوجيا المعلومات على أن تصبح المعلومات الالكترونية والرقمية Digital أكثر مرونة وأسهل استحواذاً وأيسر على نقلها من طرف لآخر، وأسهل في تخزينها وتلخيصها وتنظيمها، بالمقارنة بالمعلومات الورقية. وبالتالي يجب مراجعتها من خلال مراجعة الكترونية مستمرة غير ورقية، وهي المراجعة المستمرة.

د)ساعدت تكنولوجيات المعلومات الشركات على آداء معاملاتها الكترونياً، وإعداد قوائمها المالية بصفة فورية اعتماداً على نظام معلومات محاسبي فوري. ومن المعروف أنه في ظل نظم المحاسبة الفورية RTA ستكون المعلومات المالية، وكذا أدلة المراجعة، متاحة في صورة الكترونية، حيث تحل الرسائل الالكترونية محل المستندات الورقية، والملفات محل البيانات المحاسبية.

وللتوضيح

في ظل تكنولوجيا المعلومات، افترض أن شركة الزمالك سوف تطبق نظام للمحاسبة الفورية وتفصح عن المعلومات المحاسبية من خلال الانترنت، وأنها كانت قبل ذلك تطبق نظام المحاسبة الورقي التقليدي. في هذه الحالة:

- سوف تحل رسالة الكترونية من العميل شركة عمر أفندي إلى موقع شركة الزمالك على الانترنت لطلب شراء منسوجات محل طلب الشراء المكتوب.
- يحل ملف العملاء (عمر افندي) على الحاسب محل دفتر أستاذ مساعد العملاء (عمر أفندي).

ويلا شك فإن هذا التغير في ممارسات الأعمال والذي أثر بدوره على صورة وشكل المستندات والبيانات يحتاج إلى مراجعة جديدة غير المألوفة، ولهذا كانت المراجعة المستمرة مطلوبة، كمدخل لآداء أعمال مراجعة الحسابات.

3/4- أهداف المراجعة المستمرة

باعتبار المراجعة المستمرة مدخلاً معاصراً لتطوير مراجعة الحسابات في شكلها التقليدي فإن الهدف الأساسي من المراجعة المستمرة أن يبدي مراقب الحسابات رأياً فنياً محايداً بشأن مدى صدق المعلومات والتقارير المالية المنتجة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي. وكذا منح الشركة ختم التصديق المستمر.

ويشتق من هذا الهدف العام للمراجعة المستمرة الأهداف الفرعية الآتية:

أ) إضفاء الصدق المستمر على الإفصاح الفوري للشركات عبر الإنترنت.

ب)مساعدة أصحاب المصلحة في الشركة، خاصة المساهمون وهيئة سوق المال، بل وكافة زوار موقع الشركة في ممارسة الرقابة الفورية المستمرة على الشركات.

جـ)تحديد مدى كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية في حماية الأصول، الحفاظ على موضوعية البيانات، وإنتاج معلومات مالية صادقة يمكن الاعتماد عليها وموثوق فيها، كما يوضح ختم التصديق المستمر على موقع الشركة وكذا تقرير مراقب الحسابات.

4/4- مزايا المراجعة المستمرة

وفقاً للمفهوم السابق للمراجعة المستمرة ونظراً للطبيعة المميزة لهذه المراجعة ومقارنة بكل من النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من ناحية والخدمات المهنية المستحدثة فى مواجهة تكنولوجيا المعلومات مثل الخدمات الاستشارية والتأكيد الثقة في موقع الشركة على الأنترنت من ناحية أخرى، فإن المراجعة المستمرة تتميز بما يلي:

أ) أن المراجعة المستمرة مراجعة فورية مستمرة للنظم غير الورقية والتبادل الالكتروني للبيانات.

ب) المراجعة اليدوية أو المراجعة حول الحاسب غير مناسبة في ظل نظم المحاسبة الفورية حيث مستندات المعاملات إما لم تعد موجودة بالمرة أو يتم تخزينها الكترونياً.

جـ)تساعد المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة آداء أعمال المراجعة، خاصة عن طريق ما يلي:

- تمكين مراقب الحسابات من اختبار عينة كبيرة من معاملات وبيانات الشركة بطريقة أسرع وأكفأ من استخدام أساليب المراجعة حول الحاسب.
- تخفيض الوقت والتكلفة اللذان كان يستغرقهما المراجعون في الاختبار اليدوي للمعاملات وأرصدة الحسابات.

د)تؤدي المراجعة المستمرة إلى زيادة جودة مراجعة القوائم المالية لأنها تسمح لمراقب الحسابات بأن يولي اهتماماً أكبر لكل من الإلمام بطبيعة

نشاط وأعمال وصناعة عميله من ناحية، وهيكل الرقابة الداخلية لديـــه مـــن ناحية أخرى.

هـ)المراجعة المستمرة هي أفضل المداخل لتخطـيط وتنفيـذ برنـــامج مراجعة مستمر لمواقع الـــشركات علـــى الإنترنـــت، باعتبارهـــا أهـــم أدوات تكنولوجيا المعلومات استخداماً في توصيل المعلومـــات المحاســـبية الفوريـــة في المستقبل المنظور.

5/4- مجال ونطاق المراجعة المستمرة

وفقاً لتوصيف المراجعة المستمرة، كمدخل أو آلية جديـــدة لمراجعـــة الحسابات، فإن مجال المراجعة المستمرة لابد وأن يشمل بالـــضرورة مجـــال مراجعة الحسابات السنوية مضافاً إليه أية معلومات أو جـــداول أو مؤشـــرات أو إيضاحات مالية على موقع الشركة على الإنترنت. أما نطاق هذه المراجعـــة فتحكمه طبيعتها والهدف منها كما يلى:

1/5/4. مجال المراجعة المستمرة

حسب المعنى السابق يشتمل مجال المراجعة المستمرة على ما يلي:

أ)المعلومات والتقارير المالية الفورية؛ سواء الخاصة بالمركز المالي، أو الدخل، أو التدفقات النقدية، أو التغير في حقوق الملاك.

ب) الإيضاحات المتممة للمعلومات المالية الفورية.

جـ)كافة المعلومات المالية الجوهرية التـــي يمكـــن أن ينتجهـــا نظـــام المحاسبة الفورية ويتم نشرها بصفة مستمرة وفورية من خلال موقع الشركة على الانترنت مثل، المؤشرات المالية والتقلبات غير العاديـــة فـــي مؤشـــرات الآداء وأسبابها.

2/5/4. نطاق المراجعة المستمرة

مهنياً يجب أن يتسق نطاق المراجعة مع طبيعتها وأهدافها من ناحية وحكم مراقب الحسابات من ناحية أخرى، الذي يبنيه في ضوء ما إنتهى إليـــه

من أحكام بخصوص الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة في ظل بيئة التجارة الالكترونية.

ويشير نطاق المراجعة المستمرة إلى مشتملات الفحص والاختبار والتحقق المستمر الكترونياً، باستخدام المراجع نفسه لأدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة البرامج الجاهزة والتبادل الالكتروني للبيانات وشبكة الانترنت.

وعموماً فإن نطاق المراجعة المستمرة غالباً سيشمل كافة معاملات المنشأة الالكترونية ونظامها المحاسبي الفوري وكفاءته في إنتاج وتوصيل معلومات فورية مباشرة عبر الانترنت.

6/4- معايير المراجعة المستمرة

سبق وأن ذكرنا أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية سيؤديها مراقب الحسابات المكلف بمراجعة القوائم المالية التاريخية السنوية للشركة. ولذلك فالقاعدة أن تظل معايير المراجعة المتعارف عليها GAAS العشر صالحة، بل وملزمة له لأغراض قبول وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة المستمرة وإعداد التقرير وتوصيل الرأي الفني المحايد بشأن مدى كفاءة وفعالية وسلامة نظام معلومات المحاسبة الفورية المباشرة في تحقيق الهدف منه.

وعليه فإننا نعتقد بشأن هذه المعايير ما يلي:

1/6/4. المعايير العامة

وتتكون من ثلاثة معايير خاصة بالتأهيل والتدريب والاستقلال وبذل العناية المهنية كما يلي:

أ) معيار التأهيل والتدريب

يعتبر هذا المعيار مناسباً تماماً حسب مفهومه في المراجعة السنوية التقليدية مع مراعاة ما يلي:

- يجب على مراقب الحسابات أن يكون قد سبق له دراسة، والتدريب على، استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة والمراجعة.

- يجب عليه أن يجتاز برنامجاً تدريبياً في هذا المجال كل سنتين تحت إشراف جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

ب) معيار الاستقلال والحياد

يعتبر هذا المعيار مناسباً تماماً حسب مفهومه ومتطلباته في المراجعة السنوية التقليدية مع مراعاة ما يلي:

- ألا يؤدي نفس المراجع الخدمات الاستشارية لعميله والخاصة بأمن وسلامة المعلومات وتصميم نظام المحاسبة الفوري المباشر.
- يجوز الجمع بين المراجعة المستمرة وخدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الانترنت.

جـ)معيار بذل العناية المهنية الكافية

يجب أن يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية في قبول التكليف بالمراجعة المستمرة وتخطيط وآداء أعمال هذه المراجعة وإعداد وعرض تقريره، تماماً كما في ظل المراجعة السنوية، مع ملاحظة ما يلي:

- أنه سيكون ايضاً مسئولاً مسئولية أخلاقية خاصة عن الحفاظ على أسرار وسمعة عميله بصفة مستمرة إذ سيكون من حقه الدخول باستمرار على قواعد بيانات العميل.
- أنه سيكون مسئولاً أيضاً عن اكتشاف الغش الالكتروني.
- أنه سيكون مسئولاً أيضاً عن اكتشاف آية تصرفات الكترونية غير قانونية من جانب عميله.
- أنه سيكون مسئولاً كل ثلاثة شهور عن تقييم ما إذا كان هناك شك مبدئي في استمرار منشأة العميل.

2/6/4. معايير العمل الميداني

وتتكون من ثلاثة معايير خاصة بالتخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين، وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وجمع الأدلة كما يلي:

أ)معيار تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين

بداية فالمعيار يعتبر مناسباً حيث سيكون تخطيط أعمال المراجعة المستمرة أسهل وأيسر من المراجعة السنوية بلا شك، كما أن المساعدين سيكونون ذوي خبرات ومهارات مهنية خاصة. وعلى مراقب الحسابات أيضاً:

- أن يحرص على مرونة خطة وبرنامج المراجعة نظراً لقصر مدة المراجعة واستمراريتها أيضاً.
- أن يستعين بمساعدين ذوي خبرة عملية فنية ومهنية في مجال تقييم نظم معلومات المحاسبة الفورية. وتحديد الاستثناءات الجوهرية في المعلومات المالية المستمرة المباشرة.

ب)معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية

بداية فالمعيار مناسب كما في المراجعة السنوية، ولكن هناك عدة اعتبارات مهنية تفرضها طبيعة وأهداف المراجعة المستمرة ومجالها، أهمها ما يلي:

- أن الهدف النهائي من تقييم هيكل الرقابة الداخلية تحديد مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات الأساسية للمراجعة المستمرة.
- أن الرقابات الداخلية محل التقييم يجب أن تشتمل أيضاً على الرقابة على أمن وسلامة المعلومات وموقع الشركة على الإنترنت وعدم إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- أن اختبارات رقابية معينة تحتاج لاهتمام متزايد مثل الملاحظة وإعادة الآداء.
- أن اختبارات الرقابة غالباً ما ستكون متزامنة مع الاختبارات الجوهرية أو الأساسية للمراجعة.

جـ) جمع الأدلة الكافية والملائمة

طالما أن مراقب الحسابات سيقوم بمراجعة مستمرة للنظام المحاسبي الفوري المباشر فهو في حاجة لجمع أدلة إثبات كافية وملائمة، كما في المراجعة السنوية، ولكن مع مراعاة ما يلي:

- □ أن الأدلة التي يجب جمعها هي أدلة الكترونية غير ورقية في المقام الأول.
- □ أن إجراءات جمع هذه الأدلة، رغم أنها تشتمل على الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، إلا أنها ستؤدي آلياً، بل ومن خلال البرامج الجاهزة وشبكة الانترنت فيما يتعلق بكفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية المباشر في إنتاج وتوصيل هذه المعلومات بكفاءة.
- □ أن هذه الأدلة يجب أن تساعده في إبداء الرأي بشأن ما إذا كانت هناك استثناءات جوهرية في المعلومات المالية الفورية. واتخاذ القرار بوضع ختم المراجعة المستمرة على موقع الشركة على الانترنت.

3/6/4. معايير التقرير

من المعروف أن معايير التقرير للمراجعة السنوية التقليدية أربع. وهي؛ الإشارة إلى ما إذا كانت القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ومدى كفاية الإفصاح، والظروف التي لم يراعى فيها الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية، وأخيراً وحدة الرأي.

وفي ظل المراجعة المستمرة لن يلتزم مراقب الحسابات بكل هذه المعايير، أو بمعنى آخر لن يكون في حاجة للالتزام بها كلها، كما يلي:

أ) معيار الإشارة إلى مقياس صدق القوائم المالية

يناسب هذا المعيار حالة المراجعة المستمرة لما يلي:

- لأن مراقب الحسابات وإن كان لن يجمع دليل كاف وملائم بشأن التزام الإدارة بمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية، إلا أنه سوف يشير إلى هذه المعايير عند تحديد ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية خالية من التحريفات الجوهرية.
- لأن مراقب الحسابات سيؤكد بشأن ما إذا كان هناك استثناءات جوهرية في معاملات الشركة يجب فحصها فوراً أو في وقت لاحق.

ب) معيار الإشارة للظروف التي لم يراعي فيها الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية

القاعدة في حالة المراجعة السنوية أن يشير مراقب الحسابات في تقريره إلى الظروف التي لم يراعي فيها الثبات في تطبيق المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية.

ويناسب هذا المعيار المراجعة المستمرة بصفة مبدئية ولكن بصيغة أخرى، وهي أن المراجع سوف يشير في تقريره إلى المعاملات الاستثنائية الجوهرية وما إذا كانت ناتجة عن عدم ثبات في تطبيق المعايير والسياسات المحاسبية الفورية.

جـ) معيار افتراض كفاية الإفصاح ما لم يشر المراجع إلى غير ذلك

القاعدة في المراجعة السنوية أن يفترض مراقب الحسابات كفاية الإفصاح، فإن حدث ولم يكن كافياً، عليه أن يشير إلى ذلك في تقريره، وغالباً سيعدل هذا التقرير.

والمعيار مناسب تماماً لحالة المراجعة المستمرة، إذ القاعدة أنه إذا استنتج مراقب الحسابات عدم كفاية الإفصاح المحاسبي الفوري المباشر فعليه

أن يشير في تقريره الفوري إلى ذلك كحالة من حالات الاستثناءات الجوهرية، حسب حكمه المهني بالطبع.

د) معيار وحدة الرأي

القاعدة في المراجعة السنوية أن يبدي مراقب الحسابات رأيه على القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لها كوحدة واحدة.

ولأن مراقب الحسابات في حالة المراجعة المستمرة لن يبدي رأياً فنياً محايداً على مثل هذه القوائم المالية، بل سيبدي رايا فنيا محايدا على المعلومات والتقارير المالية الفورية المباشرة التي انتجها نظام المعلومات المحاسبي الفوري مباشرة وما إذا كان من حق الشركة الحصول على ختم التصديق المستمر على موقعها، فإن هذا المعيار مناسب بصفة عامة.

7/4 تصميم وآداء إجراءات المراجعة المستمرة .

بعد أن ينتهي مراقب الحسابات من تخطيط أعمال المراجعة المستمرة وصولاً إلى برنامج لأعمال المراجعة التنفيذية فإنه سوف يبدأ في آداء هذه الإجراءات لجمع الدليل الكافي الملائم بشأن مدى كفاءة وفعالية نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج وعرض المعلومات الفورية المباشرة. وتحديد ما إذا كان هناك استثناءات جوهرية في هذه المعلومات.

ومن أهم إجراءات المراجعة المستمرة ما يلي

أ) استخدام البرامج الجاهزة الفورية

من أهم إجراءات المراجعة المستمرة استخدام مراقب الحسابات لبرامج المراجعة الفورية الجاهزة حيث يراعى بشأن هذه البرامج ما يلي:

- مهمة هذه البرامج اكتشاف الاستثناءات الجوهرية في المعاملات التي يتم تشغيلها من خلال نظام المحاسبة الفوري، أو شبه الفوري.
- بعد تحديد البرنامج للمعاملات الشاذة، أو الاستثنائية، يقوم مراقب الحسابات بفحصها فوراً، أو إن رأى غير ذلك يتم طبعها ثم يقوم باختبارها بعد ذلك.

- لكفاءة برامج المراجعة الجاهزة الفورية وشبه الفورية يجب على مراقب الحسابات أن يدخلها ضمن تصميم نظام مراجعة متكامل يعمل على قواعد بيانات الشركة بعد استيفاء إجراءات الترخيص له بالدخول.
- من المفضل مهنياً أن يتم دمج نظام المراجعة الفورية المستمرة باستخدام البرامج الجاهزة في نظامي المعلومات والرقابة لدى الشركة.

وللتوضيح

افترض أن مدير استثمار صندوق البنك الأهلى للاستثمار يعد يوميا تقريراً عن إحصاءات آداء محفظة استثمار الصندوق، وأوضح هذا التقرير عن يوم 2013/1/1 أن معدل الزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات يبلغ 2% وأن معدل العائد عن هذا اليوم 1.5% وأن هذين المؤشرين أعلى من نظيريهما لبورصة الأوراق المالية نفسها.

فإذا فرضنا أن مراقب الحسابات الأستاذ ياسر شحاته يؤدي مراجعة مستمرة لحسابات صندوق استثمار البنك الأهلى فإنه يمكنه استخدام حاويات ناقلة للملفات Modules لبرنامج جاهز لاختبار مدى دقة إحصاءات آداء محفظة استثمار الصندوق لحظياً، ويقارن حسابه لهذين المؤشرين بما أفصح عنه مدير استثمار الصندوق، ويبدي رأياً فنياً عن مزاعم إدارة الصندوق بشأن آداء الاستثمار.

ب) فحص اتفاقات الشركة مع شركائها

طالما أن الشركة محل المراجعة المستمرة ستوقع إتفاقاً مباشراً مع عملائها أو مورديها لإتمام صفقات أو معاملات الكترونية عبر شبكة الانترنت فعلى مراقب الحسابات:

- أن يطلب هذه الاتفاقات تمهيداً لفحصها.
- أن يفحص هذه الاتفاقات من حيث؛ شروطها، مدتها، موضوعها، طريقة تنفيذها، طريقة تسويتها أو سدادها، ومتى.

- أن يحدد ما إذا كان هناك أوجه ضعف جوهرية في نظام إبرام وتشغيل وتنفيذ وتسوية الإتفاق، وما أثرها إن وجدت على صدق المعلومات الفورية المباشرة.

جـ) آداء الإجراءات الالكترونية لجمع الدليل الالكتروني

من المتفق عليه أن الأدلة الملائمة لإبداء الرأي في حالة المراجعة المستمرة هي أدلة الكترونية أهمها؛ المصادقات الالكترونية، المستندات الالكترونية غير الورقية، التوقيع الالكتروني، البصمة الالكترونية، ونظام الرقابة على أمن وسلامة المعلومات وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي الفوري، النصوص، الفيديو، والصوت.

ومن أهم هذه الإجراءات اللازمة لجمع هذه الأدلة – بخلاف ما سبق – ما يلي:

- استخدام البرامج الجاهزة لإعادة تشغيل معاملات الشركة المهمة.
- استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات مثل؛ الحاسب، الانترنت، الفاكس، البريد الالكتروني، والتبادل الالكتروني EDI في جمع هذه الأدلة.
- اختبار آليات الرقابة الداخلية على، وفي، نظام المعلومات المحاسبي الفوري.

د) التحقق من أمن المعلومات

رقابياً يجب أن تصمم وتشغل الشركة نظام للرقابة على أمن وسلامة المعلومات. ولكي يركز مراقب الحسابات على التحقق من المعاملات الاستثنائية وسلامة مخرجات نظام المحاسبة الفوري يجب عليه:

- أن يطلب ويفحص سياسات وإجراءات أمن موارد تكنولوجيا المعلومات، مثل الأجهزة والبرامج الجاهزة والبيانات.
- أن يتأكد مما إذا كانت هذه الإجراءات والسياسات تحظر على أي شخص استخدام هذه الأدوات ما لم يكن مرخص له بذلك.

- أن يتحقق من وجود إجراءات وسياسات للأمن المادي وأمن البرامج الجاهزة.
- أن يتحقق من أن إجراءات وسياسات أمن المعلومات تمنع إمكانية وجود معاملات صورية أو بيانات خاطئة من الدخول في نظام المعلومات.

ولآداء الإجراءات السابقة يتم تشغيل نظام المراجعة المستمرة على ثلاث خطوات أو مراحل، وهي مرحلة، جمع البيانات ومرحلة تحليل البيانات وأخيراً مرحلة عرض البيانات وذلك على النحو التالي:

(أ) مرحلة جمع البيانات

تمثل هذه المرحلة الحلقة بين نظام المعلومات المحاسبي لدى الشركة ونظام المراجعة المستمرة لدى مكتب المراجع، الذي يحتوى على وظيفة جمع البيانات. وتتم هذه المرحلة على النحو التالي:

1- نظام المعلومات المحاسبي لدى الشركة

يتكون نظام المعلومات المحاسبي الفوري لدى الشركة من وظيفة إنتاج التقارير، ومخزن ذاكرة، وبوابة مرور إلى نظام المراجعة المستمرة. ويتم تشغيل هذه الوظائف كالتالي:

- يقوم نظام المعلومات المحاسبي وبصفة مستمرة بإنتاج وتخزين تقارير وملفات المعاملات في الذاكرة.

وللتوضيح

من أمثلة التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بصفة مستمرة؛ تقرير بالمتحصلات النقدية، ملخص المخزون المستمر، ملخص المدفوعات النقدية، ملخص المشتريات من البضاعة، وملخص المبيعات من البضاعة الكترونياً. ومن أمثلة الملفات، ملف المشتريات، ملف المبيعات، ملف الموردين، ملف المدفوعات النقدية، وملف المتحصلات النقدية.

- يسترجع معبر أو بوابة نظام المعلومات المحاسبي التقارير وملفات المعاملات من مخزن الذاكرة، ويضيف عليها التوقيعات الرقمية مستخدماً

المفتاح الخاص بالعميل، ويضعها في مظروف رقمي مستخدماً المفتاح العام للمراجع، ثم يقوم بتخزين المظروف بحيث يكون متاحاً لنظام المراجعة المستمرة الخاص بالمراجع إما لكي يلتقطه مباشرة أو يرسله مباشرة لنظام عملية المراجعة المستمرة.

□ يوفر نظام المعلومات المحاسبي أيضاً حوائط نارية وخدمات شبكية خاصة مرنية لأداء وظيفة الرقابة على الحيازة ومنع التدخل غير المسموح به والمحافظة على سند المراجعة وتسهيل توصيل نظام عملية المراجعة المستمرة بشبكة المعلومات الداخلية للشركة.

2- جمع وحيازة المعلومات:

يتم جمع البيانات بصفة مستمرة الخاصة بالمظروف الرقمي للعميل باستخدام تسهيلات جمع البيانات، ويتم فتح المظروف باستخدام المفتاح الخاص بالمراجع، ويتم اختبار التوقيع الرقمي باستخدام المفتاح العام للعميل.

- بعد ذلك سيتم تخزين الرسائل الأساسية للمظروف – التي تشمل التقارير المالية وملفات المعاملات – في قواعد بيانات المراجعة في مرحلة تحليل البيانات لأغراض اختبارها.

- ولأن التقارير المالية وملفاتها هي المدخلات الأساسية لنظام المراجعة المستمرة، فإن آلية النظام لجمع البيانات يجب أن تطبق رقابات المدخلات بما يضمن أن :

- البيانات المستلمة كانت فعلاً من العميل الصحيح، أو المقصود.
- البيانات المستلمة لم تعدل أو تم الاستحواذ عليها بطريقة غير شرعية أثناء انتقالها عبر الشبكة.
- العميل لا يستطيع التلاعب في البيانات المنتقلة.

- يقوم جامع البيانات بجمع المعلومات والمستندات الملائمة من الأطراف الخارجية طالما وجدت الحاجة لاختبارها.

(ب) مرحلة تحليل البيانات

تتكون هذه المرحلة من قواعد بيانات المراجعة ونظام معرفي للمراجعة وذلك لمساندة عملية تحليل التقارير المالية. حيث تتم هذه المرحلة كالتالي:

(1) بمجرد التحقق من المظروف الرقمي للشركة من حيث سلامته ومحتواه، كما كان في مرحلة جمع البيانات، سيتم تحديد مجالات معينة من التقارير المالية وملفات المعاملات ثم يتم قراءتها في قواعد بيانات المراجعة آلياً.

(2) لأن هذه البيانات المسترجعة سيتم اختبارها وتحليلها باستخدام النظام المعرفي وسيتم إعداد تقارير استثناء وتحذيرات alarms تبعاً لذلك إذا ما وجدت أنشطة غير طبيعية، فإن مرحلة تحليل البيانات يجب أن تتضمن إجراءات رقابية معينة وذلك لضمان أن:

- المعاملات التي تعد منها التقارير المالية، وكذا ملفات المعاملات، مكتملة.
- المعاملات التي سبق مراجعتها لن يتم تعديلها بعد ذلك.

(3) لضمان اكتمال المعاملات وملفات المعاملات من ناحية وعدم الدخول عليها وتعديلها بعد مراجعتها من ناحية أخرى، يتم التأشير على المعاملات التي روجعت فقط، بحيث أن المعاملات التي لم يؤشر عليها بالمراجعة هي التي يتم نقلها لقاعدة بيانات المراجعة لإختبارها بعد ذلك. وإجراء مثل هذا من شأنه أن يسهل أيضاً اختبارات التحقق من استقلال الفترات المحاسبية.

وللتوضيح

افترض معنا أن المراجعة المستمرة ستتم كل 90 يوم. وكانت هناك معاملة بيع بضاعة على الحساب يوم 2013/3/25، معاملة تحصيل من العملاء يوم 3/31 ويوم 4/2 كانت هناك معاملة سداد للموردين.

وعندما يتم مراجعة معاملة يوم 3/25 يؤشر عليها بما يفيد المراجعة. وأما معاملة 3/31 فلم يؤشر عليها ولذلك ترسل فقط مع بيانات المراجعة لمراجعتها آلياً. وفي 4/2 سوف ينظر لهذه المعاملة على أنها تخص الفترة الحالية 1/ 4- 6/30.

(4) ولضمان اكتمال المعاملات وملفات المعاملات وعدم الدخول عليها ومعالجتها أيضاً ينبغي مقارنة ملفات المعاملات المقروؤة في قواعد بيانات المراجعة مع ملفات المعاملات التاريخية المخزنة فعلاً في قواعد بيانات المراجعة منذ آخر مراجعة (بديل ملف أوراق العمل-أو ملف أوراق العمل الالكترونية).

(5) بعد ذلك يتم إعداد تقرير الاختلافات وهو عبارة عن قائمة بالاختلافات في المعاملات المؤشر عليها، ثم يتم إرسال هذا التقرير للنظام المعرفي لكي يتم اختباره أيضاً فيما يتعلق بالغش المحتمل.

(6) في حالة إذا ما كان نظام المعلومات المحاسبي لدى العميل يوفر خاصية تحديث المعاملات والملفات التي روجعت (مؤشر عليها) فيجب إعادة استرجاع هذه الملفات وتخزينها في قواعد بيانات المراجعة لمقارنتها بتقرير مراقب الحسابات عن الاختلافات.

(7) إذا اسفرت الخطوة السابقة عن أي تعارض بين الملفات المحدثة وتقرير الاختلافات الذي أعده المراجع فإن هذا من شأنه أن يقدم دليلاً قوياً على فعالية الرقابات الداخلية لدى العميل في اكتشاف آية تعديلات غير معتمدة أو غير شرعية في دفتر أستاذ المعاملات.

(8) باعتبار النظام المعرفي للمراجعة، وما يرتبط به من معرفة، هو محور نظام عملية المراجعة المستمرة، فإن هذا النظام وأيضاً قواعد بيانات المراجعة يجب أن يشتمل على ما يلي:

- المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- معايير المحاسبة المصرية.
- القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- معايير المحاسبة الدولية.
- التقييم الأولى لمخاطر المراجعة كما أنجزه المراجع.
- وصف ممارسات الأعمال حسب كل دورة من دورات العمليات.
- قائمة بعملاء وموردي الشركة المعتمدين.
- الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.
- تطبيقات الإجراءات التحليلية والبيانات التاريخية.
- عقود الشركة طويلة الأجل مع العملاء والموردين والبنوك.
- حدود الأهمية النسبية للحسابات الأساسية في كل دورة من دورات العمليات.
- مظاهر الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية ومكانها.

(جـ) مرحلة عرض البيانات

تختص هذه المرحلة بعرض نتيجة فحص واختبار ومسح المراجع للملخصات النهائية وما يرتبط بها من معلومات ومستندات محاسبية. وسوف يتم إطلاق التحذيرات وإعداد تقارير الإستثناءات إن حدثت مواقف غير عادية نتيجة مقارنة المعاملات بالمعايير القائمة في مرحلة تحليل البيانات.

وللتوضيح

افترض أن مراقب حسابات شركة المنـــصورة للالكترونيـــات بـــصدد مراجعة حساب الموردين وكان رصيد حـــ/ العميل القـــدس يبلـــغ 3000000 جنيه وكان حده الأقصى 2750000 جنيه. في هذه الحالة سيتم عرض تحذير alarm على كاشف (متصفح) browser المراجـــع فـــي هـــذه المرحلـــة، وسيترتب على ذلك أن يرسل المراجع تغذية عكسية إلى لجنة المراجعة لـــدى شركة المنصورة للالكترونيات لتوضيح هذا الاستثناء أو إزالته. وبالطبع يمكن أن تكون التغذية العكسية هنا في صورة خطاب الكتروني عن ظرف تـــستدعي إعداد تقرير عنها Reportable Condition.

8/4. مخرجات المراجعة المستمرة

بعد أن ينتهي مراقب الحسابات من اختبار تقارير الاســـتثناء ســـوف يصل إلى استنتاج بخصوص ما إذا كانت تقارير الشركة وســـجلات عملياتهـــا خالية من التحريفات الجوهرية أم لا. وعلى ضوء استنتاجه ســـوف يختلـــف محتوى عرض مخرجات عملية المراجعة المستمرة كما يلي:

1/8/4. حالة عدم وجود تحريف جوهري

إذا خلص مراقب الحسابات إلى عدم وجود تحريفات جوهريـــة فـــي سجل معاملات الشركة وتقاريرها المالية عندئذ فإنه سيصدر حكمـــه بإضـــفاء الصدق على المعلومات المالية التي سوف تفصح عنها الشركة للطرف الثالث عبر الانترنت. وسيتم التعبير عن هذا الصدق أو هذه الثقة بمنح الشركة خـــتم المراجعة المستمرة للتصديق Continuous Adit Seal of Attestation وهو ختم مشابه لختم مراقب الحسابات بالتأكيد على الثقة في الموقـــع Web Trust Seal of Assurance، كما سنوضح لاحقاً في هذا الشأن.

ومهنياً فهناك عدة أبعاد لهذا المنتج المهنـــي للمراجعـــة المـــستمرة نوجزها فيما يلي:

1/1/8/4. المحتوى الإعلامي لختم التصديق من خلال المراجعة المستمرة

من منظور مهني فإن انتهاء المراجعة المستمرة بمنح الشركة ختماً بالتصديق على المعلومات المالية وسجلات معاملات عبر الانترنت يفصح لأصحاب المصلحة في الشركة عما يلي:

أ) أن مراقب الحسابات قد اختبر وقيم المعلومات المالية الظاهرة على موقع الشركة وذلك وفقاً لمبادئ المراجعة المستمرة.

ب) أن مراقب الحسابات قد أصدر تقرير مراجعة أشار فيه إلى أن هذه المبادئ قد تم إتباعها وبما يتمشى مع معايير المراجعة الالكترونية المتعارف عليها.

جـ) أن مراقب الحسابات يقدم ختم المراجعة المستمرة لمن يهمه هذا الختم.

د) أن الشركة قد حصلت على الختم الظاهر على موقعها.

2/1/8/4. الإفصاح عن الختم والدخول عليه

وفقاً لنموذج المراجعة المستمرة يتم الإفصاح عن ختم التصديق والدخول عليه وفهم محتواه، كما يلي:

أ) يتم عرض الختم على صفحات المعلومات المالية للشركة مع الربط بتقرير مراقب الحسابات في نفس الوقت.

ب) على من يرغب من مستخدمي موقع الشركة على الانترنت في التأكد من أن الشركة قد استوفت شروط وضع هذا الختم أن يضغط على الختم نفسه ويذهب مباشرة إلى صفحة موقع الوكيل التكنولوجي (مثلاً NIT) ليتأكد من أحقية الشركة في الحصول على ختم مراقب الحسابات.

جـ) على أصحاب المصلحة في هذا المنتج المهني لمراقب الحسابات الأخذ في الحسبان عدة أمور، أهمها ما يلي:

- أنه من الصعب على الشركة أن تفصح عن قوائم مالية كاملة كل يوم أو كل أسبوع، ولذلك فسوف تفصح فقط عن المعلومات المالية الرئيسية (الهامة) على موقعها على الإنترنت.
- أن الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات في المراجعة المستمرة قد لا تكون كافية لتمكينه من إبداء رأي فني محايد بشأن صدق كافة عناصر القوائم المالية.
- أن تقرير المراجعة المستمرة يجب أن يحدد، أو يشير إلى، موضوع التقرير، إجراءات المراجعة التي آداها مراقب الحسابات، ويحدد نتائج المراجعة، ويمتنع فيه المراجع عن إبداء الرأي، ويشير إلى أنه لا يغطي القوائم المالية للشركة ككل.

2/8/4. حالة وجود تحريفات جوهرية

وفقاً لطبيعة وأهداف ومجال المراجعة المستمرة، إذا توصل مراقب الحسابات إلى وجود تحريفات جوهرية في المعلومات المالية الأساسية الهامة، أو في سجلات المعاملات، ولم يتم تصويبها من خلال خطابه للإدارة أو لجنة المراجعة، فلن يتم منح الشركة ختم التصديق على هذه المعلومات. وأياً كان التقرير فسوف يكون معدلاً، ولمن يرغب من مستخدمي الموقع الخاص بالشركة يمكن الدخول على تقرير مراقب الحسابات عن طريق الوسيط التكنولوجي المستقل NIT مثلاً.

9/4. تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة

بالرجوع إلى تعريف ومجال وأهداف المراجعة المستمرة يمكننا الآن توقع كيف يظهر تقرير مراقب الحسابات عن أعمال هذه المراجعة. ويمكن إيجاز أهم سمات ومحتوى هذا التقرير وبدائله على النحو التالي:

1/9/4. بدائل الرأى

أ) إذا توصل مراقب الحسابات إلى أن المعلومات المالية المفصح عنها، وسجلات المعاملات المالية، خالية من التحريفات الجوهرية فسوف يفوض الشركة الخادمة NIT بإظهار ختم التصديق على موقع الشركة محل المراجعة على الانترنت ويبدي رأياً نظيفاً.

ب) أما إذا وجد تحريفاً جوهرياً في المعلومات المفصح عنها وسجل المعاملات فسوف يعدل رأيه بإبداء رأي متحفظ أو معاكس حسب حكمه المهني وأسباب وجوهرية التحريف. ولا يمنح الشركة ختم التصديق على موقعها على الإنترنت.

جـ) أما إذا فرضت الإدارة قيوداً على أعماله أو فقد هو استقلاله فسوف يمتنع عن إبداء الرأي، وبالطبع لن يسمح بوضع ختم التصديق المستمر على موقع الشركة على الإنترنت.

2/9/4. النواحي الشكلية ومحتوى التقرير النظيف

إذا ما قرر مراقب الحسابات إعداد تقرير نظيف برأيه على المعلومات المالية المفصح عنها فسوف يستوفي هذا التقرير النواحي الشكلية التالية، ويحتوي أيضاً على ما يلي:

1/2/9/4. النواحي الشكلية للتقرير النظيف

يمكن إيجاز أهم النواحي الشكلية للتقرير النظيف فيما يلي:

أ) يعنون التقرير بأنه تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة.

ب) يوجه التقرير إلى مساهمي الشركة ومجلس الإدارة وجهات الرقابة الرسمية كأصحاب مصلحة في الشركة.

جـ) يتكون التقرير من ثلاث فقرات وهي؛ الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق، وفقرة الرأي.

د) يؤرخ التقرير بتاريخ الانتهاء من أداء أعمال المراجعة وهي غالباً كل أسبوع أو 15 يوم.

هـ) يوقع التقرير من مراقب الحسابات مصحوباً باسم المكتب وعنوانه ورقم س. م. م.

2/2/9/4. محتوى التقرير النظيف

من ناحية الجوهر يجب أن يشير التقرير في كل فقرة من فقراته إلى ما يتوافق مع عنوانها والهدف منها كما يلي:

أ) الفقرة التمهيدية

يجب أن يشير التقرير في الفقرة التمهيدية إلى ما يلي:

- أن مراقب الحسابات مراجع أي لم يختبر ولم يفحص.
- أنه راجع المعلومات والتقارير المالية الرئيسية، التي انتجها نظام معلومات المحاسبة الفورية لدى الشركة والمفصح عنها على موقع الشركة.
- الفترة التي تغطيها هذه المعلومات وهي غالباً يوماً أو أسبوعاً.
- أن المعلومات والتقارير المالية الرئيسية مسئولية إدارة الشركة.
- أن مسئوليته مراجعة هذه المعلومات والتقارير المالية وإبداء الرأي عليها.

ب) فقرة النطاق

يجب أن يشير التقرير في فقرة النطاق إلى ما يلي:

- أن مراقب الحسابات قام بالمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المستمرة المتعارف عليها.

- أن هذه المعايير تتطلب منه تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية المفصح عنها عبر الانترنت خالية من التحريفات والاستثناءات الجوهرية.
- أنه قام بالتحقق من التقارير والمعلومات المالية المرفقة.
- أنه قام بالتحقق من مدى كفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج هذه المعلومات والتقارير.
- أنه يعتقد أن ما قام به من أعمال المراجعة كاف لإبداء الرأي والتصريح من عدمه بأحقية الشركة في ختم التصديق المستمر.

جـ) فقرة الرأى

من الطبيعي أن تختلف فقرة الرأي في هذا التقرير عنها في حالة التقرير عن أعمال المراجعة السنوية. وذلك بما يتمشى مع طبيعة مجال وأهداف ونطاق الخدمة المهنية في كلتا الحالتين. ويمكن إيجاز أهم ما تشير إلى فقرة الرأي في حالة المراجعة المستمرة فيما يلي:

- الإشارة إلى أنه سوف يبدي رأياً.
- الإشارة إلى أن التقارير والمعلومات المالية المفصح عنها على موقع الشركة متمشية مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.
- الإشارة إلى الفترة المحاسبية (يوم أو أسبوع).

مثال

شركة القدس لتكنولوجيا المعلومات شركة مساهمة مصرية مقيدة بالبورصة. كلفت الجمعية العامة للشركة مكتب الأستاذ ياسر شحاته المحاسب القانوني بمراجعة حسابات الشركة عن سنة 2012 وبعمل مراجعة مستمرة لحسابات الشركة يومياً.

ويوم الأحد 2013/3/3 أفصحت الشركة على موقعها على الإنترنت www.Alkodstechno.com عن معاملات مبيعات وتحصيل من العملاء، واستثمار في أسهم في بورصة الإسكندرية بمبلغ 2000000، 500000، 1200000 جنيه على التوالي. واتضح لمراقب الحسابات خلو هذه المعلومات والمعاملات من التحريفات الجوهرية، وبالتالي فقد أعد تقريراً نظيفاً، يظهر على الصورة التالية :

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة

السادة/ مساهمي شركة القدس لتكنولوجيا المعلومات

/ مجلس إدارة الشركة

/ هيئة سوق المال

راجعنا المعلومات والتقارير المالية المرفقة والخاصة بشركة القدس لتكنولوجيا المعلومات عن يوم 2013/1/3 والمتمثلة في معلومات المبيعات والمتحصلات من العملاء والاستثمارات المقتناه، وكذا التقارير المالية عن حركة المبيعات والتغير في قيمة وآداء محفظة الاستثمار في الأوراق المالية. إن هذه المعلومات والتقارير مسئولية الإدارة، ومسئوليتنا إبداء الرأي عليها وتحديد مدى أحقية الشركة بختم التصديق المستمر على موقعها على الانترنت، بناء على مراجعتنا لها".

"لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المستمرة المتعارف عليها. وتتطلب منا هذه المعايير تخطيط وآداء أعمال المراجعة المستمرة لتحديد ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية الفورية خالية من التحريفات والاستثناءات الجوهرية. لقد قمنا بالتحقق من الاستثناءات الجوهرية في المعلومات والتقارير المالية الفورية كما قمنا بتقييم مدى

كفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج وتوصيل معلومات فورية مباشرة قابلة للاعتماد عليها من خلال الانترنت. كما تحققنا من مدى الالتـزام بمعـايير المحاسـبة المصرية والقوانين واللوائح السارية. ونعتقد أن ما قمنا به من أعمال المراجعة كـاف لإبداء الرأي وتحديد مدى أحقية الشركة في ختم التصديق المستمر".

"ومن رأينا أن المعلومات والتقارير المالية المشار إليها أعلاه خالية، فـي كـل جوانبها الهامة، من التحريفات والاستثناءات الجوهرية وذلك وفقاً لمعـايير المحاسـبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. وأن الشركة من حقها وضع خـتم التـصديق المستمر على موقعها على الانترنت www.Alkodstechno.com وفقاً لمعـايير المراجعة المستمرة".

مكتب الأستاذ ياسر شحاته

جليم -الاسكندرية

الأحد 2013/3/3

س. م. م: 20441

الفصل الرابع

التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات

على الإنترنت *Web Trust*

والتأكيد على الثقة فى نظم المعلومات الفورية *Sys. Trust*

مقدمة

أثرت التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات تأثيراً كبيراً على مداخل وأساليب المراجعة الخارجية من ناحية، وعلى تشكيلة خدمات مراقب الحسابات من جهة أخرى. وتعتبر خدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الانترنت **Web Trust** إحدى أهم الخدمات المهنية التي أضيفت لتشكيلة خدمات مراقب الحسابات منذ منتصف العقد الأخير تقريباً من القرن العشرين، فما هي هذه الخدمة؛ وما مجالها ونطاقها، ومن يقوم بها؟ وما هي متطلبات تخطيطها وتنفيذها، وما شكل منتجها النهائي ولمن يقدم؟.

ومن ناحية أخرى تعد خدمة التأكيد المهنى على الثقة فى نظم المعلومات الفورية **Sys.Trust** واحدة من الخدمات المهنية المرتبطة ببيئة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات، ولهذه الخدمة متطلبات مهنية تتعلق بالتوصيف المهنى لها وبتقرير مراقب الحسابات عن التأكيد على الثقة فى نظام المعلومات.

وسنعرض لخدمة التأكيد المهنى على الثقة فى مواقع الشركات على الإنترنت Web Trust ولخدمة التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات الفورية Sys.Trust على النحو الوارد فى الصفحات التالية(1).

أولاً : خدمة التأكيد المهنى على الثقة فى مواقع الشركات على الإنترنت *Web Trust*

1- مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع والطلب عليها

مثلها مثل أي خدمة مهنية جديدة تحتاج خدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الانترنت إلى تعريف محدد يعكس أهدافها في الوفاء بالطلب عليها، كما سنوضح في الصفحات التالية:

1/1- مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع

مهنياً تعرف خدمة التأكيد على الثقة في الموقع على الانترنت بأنها عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت، لاختبار مدى تمشي هذه المزاعم مع معايير الثقة في الموقع، وتوصيل النتائج إلى أصحاب المصلحة في الموقع، وبصفة خاصة الإدارة وزائري الموقع نفسه.

وبالنظر إلى هذا التعريف يتضح لنا ما يلي:

أ) أن خدمة التأكد المهني على الثقة في الموقع خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف، حيث الإدارة طرف يفصح عن معلومات على الموقع وعن مزاعم بأنها قد استوفت معايير الثقة في الموقع خاصة أمن الموقع وسلامة المعاملات التجارية وإجراءاتها وخصوصية الزائرين للموقع.

---

(1) هذا الفصل مأخوذ من كتاب : مراجعة الحسابات فى بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية، للأستاذ الدكتور / عبد الوهاب نصر على، والدكتور/ شحاته السيد، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004.

أما الطرف الثاني فهو مراقب الحسابات الذي تكلفه الإدارة لاختبار مدى صدق مزاعمها وإبداء الرأي والختم على الموقع. بينما الطرف الثالث هنا سيكون من الشمول بحيث لا يقف فقط عند الملاك والمقرضين والدائنين ونقابات العمال بل سوف يشمل كافة زائري الموقع نفسه.

ب) أن خدمة التأكيد عملية منظمة لأنها تتكون من عدة مراحل وخطوات ستبدأ بقبول المراجع للتكليف من الإدارة وتنتهي بإعداد التقرير وإبداء الرأي وختم الثقة على الموقع، مروراً بعمليتي التخطيط والتنفيذ.

جـ) أن الأدلة التي يجمعها مراقب الحسابات القائم باختبار مدى صحة مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع هي الأساس الذي سوف يبنى عليه رأيه الفني من ناحية، ومنح ختم التأكيد على الثقة للموقع من ناحية أخرى.

د) أن التأكيد المهني على الثقة في الموقع يقدم تأكيداً إيجابياً مثل المراجعة، وليس تأكيداً سلبياً مثل الفحص المحدود، ولذلك فإن هذه الخدمة تؤكد على الثقة في الموقع، أو تضيف لصدق إفصاح الإدارة عن مزاعمها بشأن الموقع. ولكنها لا تقدم تأكيدات بشأن جودة السلع والخدمات التي يتم بيعها من خلال الموقع.

هـ) أن مجال الاختبار في هذه الخدمة هو مزاعم الإدارة بشأن الثقة فيما تفصح عنه على موقعها. وأن معظم هذه المزاعم سيتركز بصفة رئيسية على:

- سلامة المعاملات التجارية.
- سلامة إجراءات تنفيذ المعاملات التجارية.
- ضمان خصوصية الزائرين للموقع.
- ضمان أمن الموقع.

و) أن مقياس صدق مزاعم الإدارة بشأن الموقع تتكون من المبــادئ أو المعايير الخاصة بالثقة في الموقع، مثل الأمن، والإفــصاح، والخــصوصية... الخ.

ز) أن المنتج النهائي لهذه الخدمة عبارة عن رأي فني محايد يبديـــه مراقب الحسابات من خلال تقرير يقدمه للإدارة وأصحاب المصلحة في الشركة وزائري الموقع.

2/1- الطلب على خدمة التأكيد على الثقة في الموقع

بداية يمكن مهنياً تصنيف هذه الخدمة كواحدة من الخدمات المهنيــة المستحدثة لمواجهة فائض الطلب – فجوة التوقعات – على تــشكيلة خــدمات مراقب الحسابات في نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعــشرين. ويمكن رد الطلب على هذه الخدمة إلى الأسباب الآتية:

أ) لزيادة المعاملات التجارية عبر الانترنت، خاصة التجاريــة بــين الشركات والأفراد، يجب دعم ثقة الأفراد في المواقع علــى الانترنــت. ولــن يتحقق ذلك إلى بختم التأكيد على الثقة في الموقع.

ب) تؤدي هذه الخدمة إلى زيادة عنصر الأمان في المعاملات التجارية وتنشيطها.

جـ) زيادة ثقة مستخدمي الانترنت في مراقب الحسابات في آداء هذه الخدمة، كإمتداد لكفاءته وسمعته المهنية في آداء خدمات مهنية مستقرة، مثل المراجعة والفحص المحدود، ورغبة في عدم ترك سوق الممارســة المهنيــة لأدعياء المهنة.

د) لأن المؤسسات المالية، خاصة البنوك، طرف أصيل فــي إتمــام المعاملات من خلال التجارة الالكترونية فإنها تريد ما يطمئنهــا إلــى ســلامة مواقع المتعاملين التجاريين خاصة عبر الأنترنت، ولن يتحقــق ذلــك إلا مــن خلال قيام مراقب الحسابات بآداء خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع.

هـ) أن الكيانات التنظيمية مثل المنشآت التجارية والمستشفيات الخاصة ومنشآت تجارة البرمجيات والكتب وشركات الطيران، وحتى المنشآت صغيرة الحجم، تحتاج لدعم فرصها التسويقية الالكترونية. والسبيل إلى ذلك طلب خدمة التأكيد على الثقة في مواقعها على الانترنت.

و) حاجة الزائرين للمواقع على الانترنت والمتعاملين تجارياً مع الشركات من خلال مواقعها يرغبون في التأكد من عدم سوء استخدام بياناتهم الخاصة ودعم أمن وسلامة هذه البيانات، والسبيل إلى ذلك هذه الخدمة المهنية للتأكيد على الثقة في الموقع.

2- مجال خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع

القاعدة أن مجال خدمة التأكيد على الثقة في الموقع هو مزاعم الإدارة وإفصاحاتها على موقع الشركة عن استيفاء الموقع لمبادئ الثقة فيه. ومن أهم مزاعم الإدارة هذه ما يلي:

أ) الإفصاح الكافي عن نشاط الشركة في مجال التجارة الالكترونية.

ب) أن المعاملات والصفقات التجارية من خلال الموقع متفقة مع ما تم الإفصاح عنه، في هذا الشأن.

جـ) أن الشركة صممت ونفذت إجراءات وآليات ونظم رقابية تكفل سلامة واكتمال إثبات وتشغيل طلبات العملاء، وعملاء التجارة الالكترونية.

د) أن الشركة صممت ونفذت، وتعاقدت إن لزم الأمر على، وسائل ملائمة وكافية لحماية بيانات العميل من سوء الاستخدام.

هـ) أن معاملات التجارة الالكترونية مستوفاة لمقاييس الثقة الصادرة عن المنظمات المهنية.

3- ختم التأكيد على الثقة في الموقع كمنتج مهني

كما أشرنا من قبل فإن المستهدف من هذه الخدمة أن يبدي مراقب الحسابات رأياً فنياً محايداً على مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الانترنت. ويجب أن يتبع إعداد التقرير نتيجة اختبار هذه المزاعم إصدار ختم الثقة على موقع الشركة (العميل) على الانترنت. وفي سبيل الوصول إلى هذا الوضع يراعي ما يلي:

أ) نحن نعتقد أنه بدخول مراقب الحسابات في مصر هذه الخدمة يلزم أن تتعاقد جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية - أو وزارة المالية في الوضع الراهن - مع شركة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات، خاصة في مجال بناء المواقع وتأمينها ومراقبتها. وافترض أن هذه الشركة سيكون أسمها شركة النيل لتكنولوجيا المعلومات NIT.

ب) بعد إعداد مراقب الحسابات لتقريره عن اختبار مزاعم إدارة شركة (المنصورة مثلاً للتجارة) تتولى شركة NIT وضع ختم الثقة على موقع شركة المنصورة على الانترنت.

جـ) عند دخول زائر معين، وليكن المستثمر البنك الأهلي المصري في أسهم شركة المنصورة، ويريد الوصول إلى تقرير مراقب الحسابات فسوف يضغط على ختم الثقة على موقع الشركة فتتولى عندئذ شركة NIT توصيل البنك الأهلى بتقرير مراقب الحسابات بشأن نتيجة اختبار مزاعم إدارة شركة المنصورة فيما يتعلق بالثقة في موقعها.

د) تتولى شركة NIT بعد ذلك اتباع الوسائل اللازمة من البحث. والتقصي والمتابعة لضمان حماية ختم الثقة على الموقع، وعدم استخدام هذا الختم في مواقع أخرى على سبيل الغش.

هـ) إذا تنحى مراقب الحسابات بعد 90 يوم، هي مدة بقاء ختم الثقة على الموقع، أو عين مراقب حسابات آخر، فسوف يخبر مراقب الحسابات شركة NIT لنزع ختم الثقة من على موقع الشركة.

4- معايير خدمة التأكيد المهني على الثقة فى الموقع

نحن نعتقد بأن مراقب الحسابات مؤهل لممارسة هذه الخدمة المهنية في مصر في الفترة القادمة. وعليه أن يقبل التكليف بها مــن إدارة الــشركة صاحبة الموقع ويخطط وينفذ أعمال الاختبار ويقدم تقريره للإدارة والزائــرين ومستخدمي الموقع وأصحاب المصلحة في المنشأة في ضوء معايير الخدمات التصديقية الآتية:

1/4- المعــايير الهامة

وهي المعايير الخاصة بالتكوين العلمــي والعملــي لمــؤدي خدمــة التصديق، وتشتمل على خمسة معايير، كما يلي:

أ) الكفاءة العلمية والعملية:

يجب أن يؤدي الاختبار محاسب مؤهل ومدرب بدرجة عالية وملائمة في مجال التأكيد المهنــي وتكنولوجيــا المعلومــات واســتخدامات وســلامة المعلومات.

ب) المعرفة الكافية بمجال التكليف:

يجب أن يقوم بالاختبار محاسب لديه معرفة كافيــة بــالمواقع علــى الانترنت واعتبارات أو مبــادئ الخــصوصية والأمــن وســلامة الإجــراءات والمعاملات والإفصاح عنها.

جـ) شرط قبول التكليف:

يجب أن يقوم المحاسب باختبار الموقع إذا توافر لديه السبب المقنــع بتوافر شرطان:

الشرط الأول :

أن مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة قابلة للتقييم وفق معيار ملائم وضعته جهة معينة، أو تضمنه الإفصاح عن المزاعم بصورة شاملة وكافية بما يجعل الزائر للموقع قادراً على فهمه.

الشرط الثاني :

أن المزاعم قابلة للتقويم أو القياس المتسق والمعقول باستخدام هذا المعيار.

وللتوضيح

يجب أن تزعم الإدارة بأن هناك من الإجراءات والأساليب ما هو كاف للحفاظ على خصوصية زائر الموقع. في هذه الحالة يؤدي مراقب الحسابات اختباراته للوقوف على ما إذا كان هناك فعلاً حفاظ على خصوصية زائرا الموقع أم لا.

د) الاستقلال:

يجب أن يكون مراقب الحسابات القائم بالاختبار مستقلاً في الظاهر والواقع في كافة الأمور الخاصة بالتكليف.

هـ) العناية المهنية:

يجب أن يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية في كافة مراحل آداء التكليف. وبخلاف مسئوليته القانونية والمهنية، العادية فسوف يكون مسئولاً عن التحقق من مدى سلامة وصدق إجراءات تنفيذ المعاملات الالكترونية بطريقة آمنة.

2/4- معايير العمل الميدانى

وهي المعايير الخاصة بتخطيط أعمال الاختبار وتنفيذها وجمع الأدلة كالتالي:

أ)تخطيط العمل والإشراف على المساعدين.

يجب على مراقب الحسابات القائم بالاختبار أن يخطط أعمال الاختبار ويشرف على مساعديه بطريقة ملائمة خاصة مساعديه من غير المحاسبين.

ب) الحصول على الأدلة الكافية:

يجب أن يجمع مراقب الحسابات الأدلة الكافية التي تقدم أساساً معقولاً لاستنتاجاته التي سوف يتضمنها تقريره والتي تحدد مدى أحقية العميل في ختم التأكيد على الثقة، خاصة فيما يتعلق بتمشي مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع مع المقاييس أو المعايير المقبولة الخاصة بالثقة.

3/4- معايير التقرير

وتشتمل على أربعة معايير كالتالي:

أ) يجب أن يشير المراجع في تقريره عن التأكيد على الثقة في الموقع إلى مزاعم الإدارة التي افصحت عنها بخصوص الثقة في الموقع.

ب) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى ما إذا كانت مزاعم الإدارة متمشية، في كل جوانبها الهامة، مع المعايير أو المقاييس القائمة.

جـ) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى أن آليات الإدارة للرقابة على الموقع عادة ما يكون بها أوجه قصور متلازمة.

د) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى ما يحذر به مستخدمي الموقع وتقريره من أن ظهور ختم التأكيد على الثقة على الموقع لا يعني بأي حال من الأحوال إمكانية تغيير التقرير أو تحديثه أو تقديم تأكيد إضافي في مواجهة ما يستجد من ظروف تالية لتاريخ التقرير.

5- متطلبات تخطيط أعمال التأكيد على الثقة في الموقع

خدمة التأكيد المهني، على مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت، خاصة فيما يتعلق بمقومات الثقة في الموقع، خدمة مهنية متكاملة

تحتاج من مراقب الحسابات، أو الممارس، تخطيط أعمـــال التأكيـــد باختبـــار مزاعم الإدارة. ومن أهم متطلبات تخطيط أعمال الاختبار ما يلي:

1/5- الإلمام بطبيعة نشاط الشركة وموقعها على الانترنت

يتطلب تخطيط أعمال اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقـــة فـــي موقـــع الشركة أن يلم مراقب الحسابات بما يلي:

أ) طبيعة نشاط الشركة وما إذا كان ملائماً لإبـــرام الـــصفقات عبـــر الانترنت أم لا؟

ب) أسم موقع الشركة على الانترنت.

جـ) تصميم صفحات موقع الشركة على الأنترنت.

د) إجراءات تلقي وتنفيذ طلبات العملاء عبر الانترنت.

هـ) إجراءات طلب الشركة للشراء من الغير من خلال الإفصاح على موقعها عبر الانترنت.

و) الشكل القانوني للشركة وعلاقتها بجهات الرقابة الرسمية، مثـــل هيئة سوق المال.

ز) طبيعة وخريطة نظام المعلومـــات الإداري والمحاســـبي الفـــوري المعمول به لدى الشركة.

2/5- الإلمام بمقاييس الثقة في الموقع

يتطلب تخطيط أعمال الاختبار أيضاً وقـــوف مراقـــب الحـــسابات، أو الممارس، على المبادئ أو المقاييس، الحالية المعترف بها، وكذا آية تطورات فيها، والتي يجب أن تلتزم بها الإدارة، والتي سيكون هـــذا الالتـــزام مجـــالاً للاختبار. وأهم هذه المقاييس أو المبادئ ما يلي:

أ)مبدأ الخصوصية:

يجب أن تلتزم الإدارة بالمحافظة على خصوصية عملائها. وعدم السماح لنفسها أو لغيرها بإساءة استخدام البيانات الخاصة بالعميل.

ب) دقة وسلامة ممارسات ومعاملات الأعمال:

يجب أن تلتزم الإدارة باتباع الإجراءات الكافية والملائمة التي تكفل سلامة ودقة معاملاتها وكذا اتصالاتها من خلال الانترنت.

جـ) القابلية للثقة:

يجب أن تلتزم الإدارة باتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة بما يعظم ثقة الغير في المعلومات المفصح عنها على الموقع من ناحية، والبيانات الخاصة بالدخول من الغير من ناحية أخرى.

د) الأمن:

يجب أن تلتزم الإدارة بتصميم وتنفيذ ومتابعة آليات ونظم وأدوات ملائمة وكافية لضمان أمن وسلامة الموقع.

هـ) الاعتراف بالمسئولية نحو الغير:

يجب أن تلتزم الإدارة بما تعلنه عن مسئوليتها نحو الغير خاصة عملاء الشركة وغيرهم من زائري الموقع، وذلك بالتثبت منهم واتباع الإجراءات المناسبة للوفاء بالتزاماتها نحوهم.

و) القابلية للاستخدام:

يجب أن تلتزم الإدارة بعدم تغيير استخدام موقع الشركة على الإنترنت من جانب الغير، خاصة العملاء والموردون وجهات الرقابة الرسمية.

ز) الإفصاح الفوري الوافي:

يجب أن تلتزم الإدارة بالإفصاح عن البيانات والإجراءات الخاصة بالثقة في الموقع، وبخاصة الإجراءات المتبعة حيال الالتزام بمبادئ دعم الثقة في الموقع.

3/5- تقدير مخاطر الاختبار

يتطلب تخطيط أعمال اختبار تأكيدات الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الانترنت من مراقب الحسابات، أو الممارس، صياغة نوعين من الأحكام المهنية:

أ) الحكم المهني على حدود الأهمية النسبية لكل مفردة من مفردات الإفصاح المالي عبر الموقع. مثل قيمة المشتريات أو المبيعات أو قيمة رصيد العملاء، عبر الموقع.

ب) الحكم على مخاطر التأكيد، خاصة المخاطر التالية:

- مخاطر التكليف بقبول آداء الخدمة رغم عدم وجود كفاءات فنية مدربة بالمكتب مما يحتمل معه تحمل تكاليف الإخلال بالمسئولية القانونية.
- مخاطر عدم كفاءة إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية من جانب الإدارة على أمن وسلامة الموقع وخصوصية معلومات العملاء.
- مخاطر تكنولوجيا المعلومات، خاصة ما يرتبط منها بتصميم الموقع وتشغيله وصيانته ومحاولة السطو على ختم التأكيد على الثقة.
- مخاطر أعمال العميل نفسه والمماثلة للخطر المتلازم، ولكن على المستوى الكلي.

6- متطلبات آداء أعمال اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة فى الموقع

بداية يمكن القول بأن مدى وتوقيت وطبيعة اختبارات وإجراءات اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الانترنت سوف تختلف كثيراً عنها في ظل مراجعة الحسابات السنوية او حتى المراجعة المستمرة، والسبب ببساطة هو اختلاف طبيعة وأهداف ومجال الخدمة المهنية في كل حالة من هذه الحالات.

وبإيجاز يمكن حصر أهم متطلبات اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الإنترنت فيما يلي:

1/6- إجراءات اختبار أمن الموقع وسرية المعلومات

ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- طلب وفحص خطة وسياسة الإدارة بشأن تأمين الموقع.
- مناقشة الإدارة في آليات ووسائل مواجهة الثغرات الأمنية بالموقع إن وجدت.
- طلب وفحص، والاستفسار عن، إجراءات الإدارة لمواجهة أعطال الموقع لأسباب متعمدة كما هو الحال بشأن أعمال القرصنة.
- فحص إجراءات الحفاظ على سرية حسابات العميل.
- التحقق من إجراءات منع وصول ودخول غير المرخص لهم على الموقع.
- الاستفسار عما إذا كانت هناك قواعد بيانات للعملاء وزوار الموقع الذين تتعامل معهم الشركة.
- طلب وفحص آية شكاوى واردة من العملاء بخصوص عدم الحفاظ على سرية بياناتهم.

- طلب ومناقشة الإدارة فيما يتعلق بالدعاوى المرفوعة على الشركة بسبب عدم كفاية إجراءات أمن وسلامة الموقع.

2/6- إجراءات التحقق من إمكانية استخدام الموقع وصحة الممارسات والمعاملات

وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- التأكد من عدم وجود قيود على استخدم الغير للموقع، عن طريق الاستفسار والمناقشة وطلب شهادات داخلية بذلك.
- طلب وفحص عمليات تجديد وتحديث الموقع وتحسين سبل الاتصال به ومن خلاله الكترونياً.
- فحص مدى كفاية إفصاح الموقع عن السلع والخدمات التي ترغب الشركة في تسويقها عن طريق التجارة الالكترونية.
- التحقق من الإفصاح عن الفترة الزمنية اللازمة لتشغيل طلبات الشراء من العملاء الكترونياً.
- التحقق من دقة وسلامة الإفصاح عن بدائل السداد الالكترونية أمام العملاء – أو للموردين – مثل التحويلات الالكترونية، وبطاقات الائتمان والسداد الفوري والنقود الالكترونية.
- فحص مكونات الإفصاح عن حق وكيفية رد العملاء، أو الشركة، للمبيعات والمشتريات من السلع والخدمات.
- فحص مدى كفاية إجراءات المحاسبة والرقابة على المعاملات التجارية الالكترونية.
- التأكد من تكامل نظام تشغيل طلبات الشراء والبيع والسداد والتحصيل مع النظم الفرعية الأخرى، مثل نظام المخزون، ونظام حسابات العملاء والموردون.

3/6- إجراءات التحقق من كفاية الإفصاح على الموقع

ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- طلب وفحص ومناقشة الإدارة في إجراءات الوفاء بمبادئ أو مقاييس الثقة في الموقع.
- تحليل الإفصاح على صفحات الموقع، عن مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع.
- مقارنة الإفصاح عن المعلومات الأساسية للموقع زمنياً كل ثلاثة شهور.
- اختبار مدى الالتزام الفعلي على الموقع بالإفصاح عن المعلومات المعلن عنها.

4/6- آداء الإجراءات التحليلية

ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- مقارنة رأسية لبنود معينة مثل حجم المبيعات من خلال الموقع، عدد وقيمة مرات رد المبيعات والمسموحات، بين الفترة الحالية (الشهور الثلاث الحالية) والفترة السابقة (الشهور الثلاث السابقة).
- حساب ومقارنة نسبة شكاوى العملاء وزائري الموقع من الاعتداء على خصوصية بياناتهم إلى إجمالي عدد زوار وعملاء الموقع.
- مقارنة عدد مرات اكتشاف شركة خدمة تكنولوجيا المعلومات، الوسيط المسئول عن وضع ختم التأكيد على الثقة على موقع العميل، لحالات سطو وقرصنة على موقع الشركة، وذلك مع ذات العدد عن فترات سابقة.

7- تقرير مراقب الحسابات عن التأكيد المهني على الثقة في الموقع

يعتبر تقرير مراقب الحسابات عن خدمته في مجال التأكيد على الثقة في الموقع المنتج النهائي لهذه الخدمة المهنية، له أهدافه ونواحيه الشكلية ثم له محتواه المهني، كما يلي:

1/7- الهدف من التقرير

يمثل التقرير أداة، أو وسيلة، اتصال لتوصيل رأي مراقب الحسابات إلى أصحاب المصلحة في الثقة في الموقع بشأن ما إذا كان الموقع مستوفياً لمعايير أو مقاييس الثقة الصادرة عن المنظمات المهنية.

2/7- النواحي الشكلية للتقرير

يجب أن يستوفي تقرير مراقب الحسابات، عن خدمة التأكيد على الثقة، مجموعة من النواحي الشكلية تعكس سماته كمنتج مهني من ناحية، وتتسق مع الهدف من الخدمة ومجالها والمستهدف منها من ناحية أخرى. وأهم هذه النواحي الشكلية ما يلي:

أ) عنوان التقرير

يجب أن يعنون التقرير بأنه:

"تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في موقع الشركة".

ب)لمن يوجه التقرير

يوجه التقرير عادة إلى مجلس إدارة الشركة صاحبة الموقع الذي تم التأكيد على الثقة فيه بظهور ختم الثقة. وذلك باعتبار أن إدارة الشركة هي التي كلفت مراقب الحسابات كممارس بالتحقق من استيفاء الموقع لمقاييس الثقة. ويتمشى هذا الوضع مع كون الخدمة المهنية خدمة تصديقية، كما سبق

وأوضحنا في سياق توصيفنا لهذه الخدمة المهنية . كما يوجه أيضاً إلى زائري الموقع كطرف ثالث في هذه الخدمة المهنية.

جـ) تاريخ التقرير

لأن رأي مراقب الحسابات بشأن مدى صدق تأكيدات الإدارة على موقعها يجب أن يكون في نهاية فترة الاختبار وهي ثلاثة شهور، فعادة ما يؤرخ التقرير بنهاية فترة الشهور الثلاث، وتحديداً بتاريخ انتهاء مراقب الحسابات من أعمال الاختبار والتي غالباً ما تمتد لمدة أسبوعين بعد ذلك.

د)توقيع مراقب الحسابات

يجب أن ينتهي التقرير بالإفصاح عن اسم مكتب المحاسبة والمراجعة وأسم مراقب الحسابات ورقم سجل م. م، وأخيراً توقيع المراجع.

3/7- محتوى تقرير التأكيد على الثقة النظيف

. القاعدة أنه إذا انتهى مراقب الحسابات من اختباره لمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت إلى صدق هذه المزاعم، في كل جوانبها الهامة، من حيث استيفائها لمقاييس الصدق، فسوف يبدي رأياً نظيفاً، حيث يتكون التقرير عندئذ من خمس فقرات وهي؛ فقرة تمهيدية وفقرة نطاق وفقرة لفت إنتباه ثم فقرة رأي وأخيراً فقرة تحذيريه، لكل منها محتواه كما يلي:

1/3/7- الفقرة التمهيدية

يجب أن يفصح مراقب الحسابات في الفقرة التمهيدية في تقريره عن أعمال اختبار مزاعم الإدارة بالثقة في موقع الشركة عما يلي:

أ) الإشارة إلى أنه قام باختبار مزاعم الإدارة.

ب) الإشارة إلى أن مزاعم الإدارة على موقعها خاصة بعمليات التجارة الالكترونية.

جـ) ذكر أسم الموقع Com. أسم الشركة.www

د) الفترة التي غطاها الاختبار، وهي ثلاثة أشهر.

هـ) مزاعم الإدارة – مجال الاختبار – وهي:

- الإفصاح عن نشاط الشركة في مجال التجارة الالكترونية.
- أن المعاملات التجارية الالكترونية متفقة مع ما تم الإفصاح عنه.
- أن لديها رقابة فعالة تضمن لها سلامة واكتمال إثبات طلبيات عملاء التجارة الالكترونية بطريقة منظمة ومكتملة.
- أن لديها آليات رقابة فعالة تضمن حماية بيانات العميل من سوء الاستخدام من الغير بخلاف الشركة.
- أن معاملات التجارة الالكترونية مستوفاه لمعايير الثقة الصادرة من المنظمات المهنية.

و) الإشارة إلى مسئولية إدارة الشركة عن المزاعم التي أفصحت عنها.

ز) الإشارة إلى أن مسئوليته قاصرة على اختبار مزاعم أو تأكيدات الإدارة وإبداء الرأي عليها بناءاً على اختباره لها.

2/3/7- فقرة النطاق

يجب أن يفصح التقرير في فقرة النطاق عن حدود الاختبار واساس القيام به ومشتملات هذا الاختبار والهدف منه، وذلك على النحو التالي:

أ) الإشارة إلى أنه قام باختباره مزاعم الإدارة حسب المعايير المهنية الملائمة لهذه الخدمة المهنية.

ب) الإشارة إلى أن هذه المعايير المهنية تتطلب منه تخطيط وأداء أعمال الاختبار للوصول إلى تأكيد معقول بأن مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة خالية من التحريفات الجوهرية.

جـ) الإشارة إلى مشتملات الاختبار الذي قام به وهي:

- الحصول على فهم كاف لممارسات الشركة في مجال التجارة الالكترونية.
- الحصول على فهم كاف لإجراءات الرقابة على صفقات التجارة الالكترونية.
- اختبار بعض الصفقات ومطابقتها مع الإفصاح عنها.
- اختبار وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة الرقابية الالكترونية.

د) الإشارة إلى أنه قام بأداء إجراءات الاختبار إلى المدى الذي رأه كافياً وإن ما قام به من اختبارات يوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

3/3/7- فقرة لفت الأنتباه

تختص هذه الفقرة بالإشارة إلى لفت أنتباه قارئ التقرير مستخدم الموقع إلى أن هناك أمراً بديهياً مؤداه أن الرقابة على الممارسات من خلال التجارة الالكترونية، وبالتالي على موقع الشركة، عادة ما يكون بها أوجه قصور متلازمة وبالتالي يمكن أن يكون هناك بعض الأخطاء أو الغش ولا تكتشف. أضف إلى ذلك أنه في المستقبل قد تقل فاعلية الرقابة عما رأيناه الآن. وببساطة تشير هذه الفقرة إلى ما يلي:

أ) أن الرقابة على الممارسات الالكترونية والموقع على الشبكة من طبيعتها أن يكون بها أوجه قصور متلازمة.

ب) بسبب أوجه القصور في الرقابة الداخلية هذه يمكن حدوث بعض التحريفات (أخطاء – أو غش) ولن تكتشف رقابياً (خطر رقابة أكبر من الصفر).

جـ) تقييم مدى فعالية الرقابة في المستقبل دائماً يصاحبه خطر أن مظاهر هذه الرقابة قد تصبح غير كافية مستقبلاً بسبب التغير في الظروف.

د) أن تغير الظروف المحيطة بالرقابة – أو بيئة الرقابة – يمكن أن يخفض من فعالية الرقابة نفسها.

4/3/7- فقرة الرأى

القاعدة أن تحتوي فقرة الرأى على المنتج المهني أو التأكيد الإيجابي لخدمة التأكيد على الثقة في الموقع كما يلي:

أ) الإشارة إلى أنه يبدي رأياً.

ب) الإشارة إلى أن الرأي خاص بتأكيدات أو مزاعم الإدارة.

جـ) الإشارة إلى الفترة المحاسبية التي غطاها الاختبار (3 شهور).

د) الإشارة إلى أن تأكيدات الإدارة معروضة بعدالة بالنسبة لكل جوانبها الهامة.

هـ) الإشارة إلى أن تأكيدات الإدارة متمشية مع معايير الثقة في موقع الشركة.

5/3/7- الفقرة التحذيرية

تخصص الفقرة التحذيرية للتأكيد على حقيقة حدود الخدمة المهنية من جهة، والتأكيد على عدم إمكانية تغيير أو تحديث التقرير في مواجهة ما يستجد من الظروف من جهة أخرى كالتالي:

أ) الإشارة إلى أن ختم مراقب الحسابات بالتأكيد على الثقة في موقع الشركة بمثابة تأكيد على موقع الشركة (××) فيما يتعلق بتجارتها الالكترونية.

ب) الإشارة إلى أن الختم على موقع الشركة يعد ممثلاً رمزياً لتقرير التأكيد على الثقة في الموقع.

جـ) أن ظهور ختم المراجع على موقع الشركة علـى الانترنـت لا يعني بأي حال من الأحوال إمكانية تغيير التقرير أو تحديثه أو تقـديم تأكيـد إضافي في مواجهة ما يستجد من ظروف تالية لتاريخ التقرير.

مثـــال

شركة المحاسبين الشبان شركة مساهمة تعمل فـي مجـال صـناعة البرمجيات التجارية وتنفذ صفقاتها التجارية الكترونياً من خلال موقعها علـى الانترنت www.Accountantyoth.com ومكتب المحاسب ياسر شـحاته المكلف بأعمال المراجعة السنوية لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 ولأغراض التأكيد على الثقة فـي موقـع الـشركة علـى الانترنت عن الفترة مـن 2012/1/1 حتـى 2012/3/31 فقـد كلفـت إدارة الشركة نفس مراقب الحسابات لآداء التأكيد المهني باختبار مزاعمهـا بـشأن الثقة في الموقع والتي شملت ما يلي:

- الإفصاح الكامل عن صفقات التجارة الالكترونية.
- الإفصاح الكامل عن إجراءات تنفيذ المعاملات ومراقبة إثبات وتشغيل طلبات العملاء.
- الإفصاح الكامل عن إجراءات أمن وسلامة الموقع وخصوصية بيانات العملاء.

كما اتضح لمراقب الحسابات أن الشركة استوفت تماماً مقاييس الثقة فـي الموقع، وأنه قد جمع الدليل الكافي الملائم على ذلك، وبالتالي فقد أجاز لشركة النيل لتكنولوجيا المعلومات NIT بوضع ختم الثقة في الموقع علـى موقـع الشركة، باعتبارها الشركة التي تعاقدت معها جمعية المحاسبين والمـراجعين المصرية لهذا الغرض، بجانب التأمين الرقمي والدخول على موقـع مراقـب الحسابات والشركة.

والمطلوب

بيان كيف يظهر تقرير التأكيد على الثقة في الموقع في هذه الحالة.

الحـــل:

طالما انتهى مراقب الحسابات، من أعمال الاختبار، إلى استيفاء الـشركة لمقاييس الثقة فسوف يبدي رأياً نظيفاً. ويظهر تقريره مكوناً مـن 5 فقـرات وهي على التوالي؛ الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق، فقرة لفت الإنتباه، فقـرة الرأي، وأخيراً فقرة تحذيرية، كالتالي:

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد

على الثقة في موقع الشركة على الانترنت

السادة/ مجلس إدارة شركة المحاسبين الشبان

/زائرو موقع شركة المحاسبين الشبان

"قمنا باختبار المزاعم الظاهرة لإدارة شركة المحاسبين الشبان لصناعة البرمجيات ش. م. م على موقعها على الانترنت www.Accountantyoth.com خلال الشهور الثلاث المنتهية في 2013/3/31 فيما يتعلق بكل من:

- ☐ الإفصاح عن ممارسات الشركة فيما يتعلق بصفقات التجارة الالكترونية.
- ☐ الإفصاح الكامل عن إجراءات تنفيذ المعاملات ومراقبة إثبات وتشغيل طلبيات العملاء.
- ☐ الإفصاح الكامل عن إجراءات أمن وسلامة الموقع وخصوصية بيانات العملاء.

إن هذه المزاعم مسئولية إدارة الشركة وتنحصر مسئوليتنا في إبداء رأينا عليها بناءاً على اختبارنا لها".

"لقد قمنا بأداء أعمال الاختبار وفقاً لمعايير التأكيد المهني على الثقة في الموقع المعترف بها. وتتطلب منا هذه المعايير أن نخطط وننفذ أعمال الاختبار للوصول إلى تأكيد معقول بأن مزاعم الإدارة خالية من التحريف الجوهري. وقد اشتمل اختبارنا على ما يلي:

- ☐ الحصول على فهم كاف لممارسات أنشطة التجارة الالكترونية للشركة وأوجه رقابتها على معالجة صفقات التجارة الالكترونية وحماية معلومات العميل.
- ☐ اختبار صفقات مختارة منفذة طبقاً للممارسات المفصح عنها، للنشاط.
- ☐ اختبار وتقييم فاعلية أوجه الرقابة.
- ☐ آداء إجراءات الاختبار الأخرى التي رأيناها ضرورية.

ونعتقد بأن ما قمنا به من أعمال الاختبار كاف ويقدم أساساً معقولاً لكي نبدي رأينا على مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع"

"ويسبب أوجه القصور المتلازمة للرقابة فإنه قد توجد تحريفات في صورة أخطاء وغش ولا يتم اكتشافها. وكذلك فإن التخطيط لإجراء تقييم لمظاهر الرقابة في الفترات المستقبلية سوف يخضع لمخاطر أن هذه المظاهر قد تصبح غير كافية بسبب التغيرات في الظروف أو انخفاض مدى فعالية الرقابة".

"ومن رأينا أن مزاعم إدارة شركة المحاسبين الشبان عن الشهور الثلاث المنتهية في 2013/3/31 تعبر بصدق، في كل جوانبها الهامة، عن الثقة في موقع الشركة على الإنترنت وذلك لكونها متوافقة مع معايير الثقة في الموقع".

"ويمثل ختم الثقة في موقع شركة المحاسبين الشبان تأكيداً على الموقع فيما يتعلق بتجارة الشركة الالكترونية، وتمثيلاً رمزياً لمحتوى هذا التقرير، ولا يقصد منه، إمكانية تغيير أو تحديث هذا التقرير، أو تقديم تأكيد إضافي، في مواجهة ما يستجد من ظروف أو أحداث مستقبلاً".

المحاسب ياسر شحاته 2013/4/5

الاسكندرية– جليم

س.م.م: 20441

ثانياً : خدمة التأكيد المهنى على الثقة فى نظم المعلومات الفورية

Sys. Trus

1-التوصيف المهنى لخدمة التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات.

مهنياً هناك مفهوم محدد لخدمة التأكيد على الثقة فى النظم وهناك طلب وأهداف لهذه الخدمة المهنية المستخدمة وهذا ما سوف نعرض له بإيجاز كما يلى :

1/1- ماهية خدمة التأكيد على الثقة فى النظم

خدمة التأكيد على الثقة فى النظم خدمة مهنية تصديقية تقدم تأكيد إيجابى بشأن اختبار مدى صدق النظام وأمنه لخدمة المسئولين عن النظم ومستخدمى مخرجاتها ويتضح من هذا التعريف ما يلى :

أ- أن خدمة التأكيد على الثقة فى النظم خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف، الإدارة والمراجع والمستخدمى مخرجات النظام.

ب- أن هذه الخدمة تقدم تأكيد إيجابى بشأن النظام تفسر سواء فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على النظام – أو صدقه أو فيما يتعلق بأمن النظام.

جـ- أن القائم بالخدمة هو مراقب الحسابات أو المحاسب الممارس المرخص له بذلك.

د- أن مجال هذه الخدمة يشمل مزاعم الإدارة بشأن استيفاء النظام لاعتبارات الصدق والأمن.

هـ- أن مستخدمى تقرير مراقب الحسابات عن خدمة التأكيد على الثقة يمكن أن يكونوا :

- الإدارة.
- مجلس الإدارة.
- عملاء الشركة.

• المساهمون.

و- أن هذه الخدمة يمكن أن تطبق على نظام المعلومات ككل أو أحد مكونات هذا النظام.

ز- أن خدمة التأكيد المهنى عملية اختبار An examination وهى بذلك امتداد لخدمة مراجعة الحسابات.

ح- أن فترة الخدمة المهنية هنا يمكن أن تكون شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة شهور.

2/1- الطلب على خدمة التأكيد على الثقة فى النظم

يمكن القول بأن الطلب على هذه الخدمة مكمل للطلب على خدمة التأكيد على الثقة فى المواقع على الإنترنت.

وعموماً إذا ركزنا على نظم المعلومات، يمكننا رد الطلب على خدمة التأكيد على الثقة إلى الأسباب التالية:

أ- لكى لا يفقد مستخدمى مخرجات نظام المعلومات خدمات النظام لهم بسبب فشل النظام وعدم كفاءته.

ب- لضمان عدم تعرض النظام إلى أعمال التخريب والسطو.

جـ- أن فشل النظام نفسه سيؤدى بالقطع إلى نقص الثقة فى المعلومات والنظام نفسه.

د- أن عدم كفاءة النظام وأمنه سيؤثر بالسلب على ثقة الطرف الثالث خاصة المستثمرين فى مخرجات النظام.

3/1- من يقوم بخدمة التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات ؟

القاعدة أن هدف الخدمة المهنية امتداد للخدمات التصديقية لمراقب الحسابات، ولذلك يقوم بهذه الخدمة مراقب الحسابات أو المحاسب الممارس المرخص له بذلك.

ويشترط فى هذا المراجع عدة اعتبارات أهمها ما يلى :

أ- أن يكون مستوفياً للمعايير العامة لخدمات التصديق خاصة معيار الكفاءة المهنية المتخصصة فى مجال النظم.

ب- أن يقوم بالخدمة كعملية متكاملة يجب أن تنتهى بتأكيد إيجابى.

جـ- أن يعد تقريراً عن أعمال اختبار النظام مستوفياً نواحى شكلية وموضوعية معينة.

2- فجوة الثقة Trust Gap

ظهرت فجوة الثقة الإلكترونية مصاحبة لثورة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية. وهى بصفة عامة المساحة بين ما يحتاجه مستخدموا مخرجات نظم المعلومات من وراء هذه النظم وبين ما تتمتع به هذه النظم فعلاً من صفات ومقومات تحقق الأمن من جهة والصدق من جهة أخرى. ومهنياً ينظر لهذه الفجوة كالتالى :

أ- أنها اعتراف واقعى بوجود طلب على خدمات التأكيد على الثقة من جانب مراقب الحسابات.

ب- أنها يجب أن تدفع الإدارة دائماً إلى الاستثمار فى النظم وطلب خدمات مراقب الحسابات للتأكيد على الثقة فيها.

جـ- أنه من الصعب القضاء على هذه الفجوة على الأقل بسبب تأخر الممارسة المهنية والنمو المتسارع فى ثورة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية وخاصة مستخدمى مخرجات نظام المعلومات دائماً إلى ما يساعدهم على تخفيض خطر المعلومات.

3- مكونات ومبادئ الثقة فى نظم المعلومات

فى الممارسة العملية تتم خدمة التأكيد على الثقة فى النظم من خلال تقسيم النظام مجال الاختبار إلى عناصر أربع رئيسية.

أ- البنية التحتية للنظام.

ب- البرامج الجاهزة.

جـ- إجراءات تشغيل النظام

د- البيانات والمعلومات.

أما المبادئ التى يجب أن تتوافر فى النظام فهى كما حددها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى AICPA ومجمع المحاسبين القانونيين الكندى CICA وتشمل أربعة مبادئ لكل منها مجموعة من المعايير تبلغ فى مجموعها 58 معيار إلا أنها يمكن تجميعها فى ثلاثة مجاميع كالتالى :

1/3- المبـــــادئ

من أجل إصدار تقرير برأى نظيف عن أعمال اختبار النظام يجب أن يستوفى المبادئ الأربع التالية :

أ- الجاهزية أو الإتاحة **Availability.**

ب- الأمان **Security.**

جـ- التكامل **Integrity.**

د- القابلية للصيانة باستمرار **Maintainability.**

2/3- المعـــــايير

تشمل المعايير التى يجب أن يتحقق المراجع أو يختبر مدى توافرها لضمان استيفاء النظام للمبادئ السابقة 58 معيار يمكن تجميعها فى ثلاثة مجموعات :

أ- التوثيق.

ب- الإجراءات.

جـ- الرقابة والمتابعة.

4- تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات

ما لاشك فيه أن خدمة التأكيد على الثقة فى النظام خدمة مهنية متكاملة يجب أن تنتهى بمنتج تام وهو تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة فى النظام.

ويمكن أن يقوم هذا التقرير فى صورته غير المتحفظة بمد العديد من الأطراف بالعديد من المعلومات التى تفيدهم كثيراً فى الثقة فى إمكانية الاعتماد على النظم التى يستخدمونها فى التجارة الإلكترونية أو التى يدفعون عنها أتعاب للمستخدم.

أضف إلى ذلك أن الإدارة ومجلس الإدارة يمكن أن يحققوا مزيداً من الثقة فى النظم الداخلية عن طريق إخضاعها لرقابات ملائمة. كما أن الشركات يمكن أن تستفيد بخدمات المراجعة الداخلية فى تطوير النظم بما يحقق سمعتها الطيبة والحفاظ على وتدعيم موقفها أمام المنافسين وزيادة حصتها من السوق.

ويتكون التقرير النظيف أو غير المتحفظ لمراقب الحسابات عن أعمال إختبار الثقة فى النظام من سبعة عناصر وهى :

- عنوان التقرير.
- الجهة الموجه لها التقرير.
- الفقرة التمهيدية.
- فقرة لفت الإنتباه.
- فقرة النطاق.
- فقرة الحقيقة.
- فقرة الرأى.

ويكون عنوان التقرير " تقرير مراقب الحسابات " عن أعمال إختبار الثقة فى النظام.

ويوجه التقرير إلى مجلس إدارة الشركة.

وتشتمل الفقرة التمهيدية على ما يلى :

" لقد قمنا باختبار المزاعم التى أعدتها إدارة شركة المنصورة للأسمدة، بأنها لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية وبما يقدم تأكيداً معقولاً بأن :

- النظام كان متاحاً للتشغيل والاستخدام فى الأوقات المحددة سلفاً فى قائمة أو اتفاقات مستوى الخدمة.
- النظام له حماية من الحيازة المادية والمنطقية غير المرخص بها.
- تشغيل النظام كان كاملاً ودقيقاً ومعتمداً من صاحب الصلاحية وفى التوقيت المناسب.
- النظام يمكن تحديثه عندما يكون ذلك مطلوباً وبطريقة تمنحه باستمرار خاصية الإتاحة والأمن والتكامل (الصيانة) خلال الفترة من شهر يناير 2004 حتى شهر أبريل 2004 وذلك وفقاً لمبادئ ومعايير التأكيد على الثقة فى النظم المتعارف عليها. أن هذه المزاعم مسئولية إدارة شركة المنصورة للأسمدة، بينما تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى عليها بناء على اختيارنا لها ".

وتشير فقرة لفت الإنتباه إلى ما يلى :

" يمكن الحصول على المعلومات الإضافية عن مبادئ ومعايير التأكيد على الثقة فى النظم من موقع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية www. EICPA.org

وفيما يتعلق بوصف الإدارة لجوانب نظام الخدمات المالى الذى يغطيه هذا التقرير فيمكن الرجوع إليه فى التوصيف المرفق لشركة المنصورة للأسمدة لنظام الخدمات المالية ".

أما فقرة النطاق فتشير إلى ما يلى :

" لقد قمنا باختبارنا وفقاً لمعايير التصديق المهنية المتعارف عليها. والتى تتضمن عمل اختبار عينات للأدلة المؤيدة لمزاعم الإدارة، وآداء الإجراءات الأخرى التى رأيناها ضرورية فى ضوء الظروف المحيطة، ونعتقد أن الاختبار الذى قمنا به يقدم أساساً معقولاً لإبداء الرأى ".

وتشير فقرة الحقيقة إلى ما يلى :

" وبسبب أوجه القصور المتلازمة فى الرقابات، فقد تحدث أخطاء أو غش ولا يتم اكتشافه. وأكثر من ذلك فإن توقع آية استنتاجات، بناء على ما توصلنا إليه من نتائج للفترات المستقبلية سيكون عرضة للخطر، أن أية تقديرات ما فى النظام أو الرقابات، أو تقديرات فى متطلبات التشغيل، أو الفشل فى عمل تغييرات فى النظم إذا لزم الأمر قد يغير مدى صحة مثل هذه الاستنتاجات".

أما فقرة الرأى فتشير إلى ما يلى :

" ومن رأينا أن مزاعم الإدارة بأن لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية بشأن الإتاحة، الأمن، التكامل، والاستمرارية، بما يقدم تأكيد معقول بأن النظام كان متاح للتشغيل والاستخدام كما كان مطلوباً، وأن النظام كان آمناً، كما أشرنا إليه أعلاه خلال الفترة من شهر يناير 2013 حتى شهر أبريل 2013 استناداً إلى مبادئ ومعايير الثقة فى النظم قد تم تحديدها بعد فى كل جوانبها الهامة ".

ويلاحظ على هذا التقرير ما يلى :

أ- عنوان التقرير

يعنون التقرير بأنه تقرير مراقب الحسابات عن أعمال اختبار الثقة في النظام.

ب- وجهة التقرير

يوجه التقرير إلى مجلس إدارة (أو إدارة) الشركة.

جـ- الفقرة التمهيدية

يشير مراقب الحسابات فى الفقرة التمهيدية من التقرير النظيف إلى ما يلى :

- أنه قام بعملية اختبار.
- أن مجال الاختبار كان مزاعم الإدارة عن صدق وأمن النظام.
- المبادئ الأربع التى تزعم الإدارة أن النظام لم يستوفيها.
- أن الإدارة أعدت مزاعمها استناداً إلى معايير الثقة فى النظم.
- أن المزاعم مسئولية الإدارة.
- أن مسئولية اختبار هذه المزاعم وإبداء الرأى عليها.

د- فقرة لفت الانتباه

الفقرة الثانية فى التقرير النظيف عن أعمال اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة فى النظام هى فقرة لفت الانتباه تتضمن ما يلى :

- الإشارة إلى إمكانية الحصول على المعلومات الإضافية عن معايير ومبادئ التأكيد على الثقة من جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.
- الإشارة إلى إمكانية الرجوع إلى تقرير الإدارة عن وصف النظام.

هـ- فقرة النطاق

الفقرة الثالثة فى التقرير النظيف هى فقرة النطاق التى يـشير فيهـا المراجع إلى الأعمال التنفيذية للاختبار.

و- فقرة الحقيقة

الفقرة الرابعة فى التقرير النظيف هى فقـرة الحقيقـة حيـث يـشير المراجع إلى أن :

- الرقابات على النظام يمكن أن يكون بها أوجه قصور متلازمة.
- الأخطاء والغش يمكن حدوثهما ولا يتم كشفهما.
- الاستنتاجات الخاصة بالمستقبل عرضه للتغيير.

ز- فقرة الرأى

الفقرة الخامسة فى تقرير مراقب الحسابات عن اختبار مزاعم الإدارة بشأن صدق وأمن النظام هى فقرة الرأى التى يبدى فيها المراجع رأياً بأن :

- الإدارة لديها رقابات فعالة على النظام.
- النظام يستوفى مبادئ الثقة. وذلك عن فترة 3، أو 6 شهور.
- أن مقياس الثقة هو المبادئ والمعايير المعروفة فى هذا الشأن.

وسنعرض فيما يلى لنموذج كامل عن تقرير مراقب الحسابات عن أعمـال إختبار الثقة فى النظام :

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال إختبار الثقة فى النظام

السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة الياسمين التجارية

لقد قمنا باختبار المزاعم التى أعدتها شركة الياسمين التجارية - شركة مساهمة مصرية - بأن لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية وبما يقدم تأكيداً معقولاً بأن النظام كان متاحاً للتشغيل والاستخدام فى الأوقات المحددة سلفاً فى قائمة أو إتفاقات مستوى الخدمة، وأن النظام له حماية من الحيازة المادية والمنطقية غير المرخص بها، وأن تشغيل النظام كان كاملاً ودقيقاً ومعتمداً من صاحب الصلاحية وفى الوقت المناسب، وأن النظام يمكن تحديثه عندما يكون ذلك مطلوباً أو بطريقة تمنحه بإستمرار خاصة الإتاحة والأمن والتكامل والقابلية للصيانة بإستمرار خلال الفترة من أول يناير2013 حتى نهاية مارس2013 وذلك وفقاً لمبادئ ومعايير التأكيد على الثقة فى النظم المتعارف عليها.

إن هذه المزاعم مسئولية إدارة شركة الياسمين التجارية، بينما تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى عليها بناءاً على إختبارنا لها.

لقد قمنا باختبارنا وفقاً لمعايير التصديق المهنية المتعارف عليها والتى تتضمن عمل اختبار عينات للأدلة المؤيدة لمزاعم الإدارة وأداء الإجراءات الأخرى التى رأيناها ضرورية فى ضوء الظروف المحيطة.

ونعتقد أن الإختبار الذى قمنا به يقدم أساساً معقولاً لإبداء الرأى، ويمكن الحصول على العديد من المعلومات الإضافية عن مبادئ ومعايير التأكيد على الثقة فى النظم من ....، وفيما يتعلق بوصف الإدارة لجوانب نظام الخدمات المالى الذى يغطيه هذا التقرير فيمكن الرجوع إلى التوصيف المرفق لشركة الياسمين التجارية لنظام الخدمات المالية.

وبسبب أوجه القصور المتلازمة فى الرقابة، فقد تحدث أخطاء أو غش ولا يتم إكتشافه، كما أن توقع أية إستنتاجات بناءاً على ما توصلنا إليه من نتائج للفترات المستقبلية سيكون عرضة للخطر، أن أية تقديرات فى النظام أو فى الرقابات أو اية تقديرات فى متطلبات التشغيل، أو الفشل فى عمل تغيرات فى النظام إذا لزم الأمر قد يغير مدى صحة مثل هذه الإستنتاجات.

" ومن رأينا أن مزاعم الإدارة بأن لديها رقابات فعالة علـــى نظـــام الخدمات المالية بشأن الإتاحة، الأمن، التكامل والإستمرارية بما يقـــدم تأكيـــد معقول بأن النظام كان متاحاً للتشغيل والاستخدام كما كان مطلوباً، وأن النظام كان آمناً كما أشرنا إليه أعلاه خلال الفترة من أول شهر ينـــاير 2013 حتـــى نهاية شهر مارس 2013 استناداً إلى مبادئ ومعايير الثقة فى النظم قـــد تـــم تحديدها بعد فى كل جوانبها الهامة ".

الإســـــــــكندرية فـــــــــى 2013/4/5

مراقب الحسابات

ياسر شحاته السيد

س.م.م 20441

وتجدر الإشارة إلى أن مراقب الحسابات قد يبدى لرأى غيـــر نظيـــف (متحفظ أو معاكس) فى تقريره عن أعمال اختبار الثقة فى النظام، وفى هـــذه الحالة سيتم إضافة فقرة توضيحية قبل فقرة الرأى لشرح أسباب إبـــداء رأى متحفظ أو معاكس وسيتكون التقرير فى هذه الحالة من العناصر التالية :

أ- عنوان التقرير.

ب- الجهة الموجهة لها التقرير.

جـ- الفقرة التمهيدية.

د- فقرة لفت الإنتباه.

هـ- فقرة النطاق.

و- فقرة الحقيقة.

ز- فقرة توضيحية.

ح- فقرة الرأى المتحفظ أو المعاكس.

كما يمكن لمراقب الحسابات الامتناع عن إبداء الرأى أو إعطاء أى تأكيد عن الثقة فى النظام فى تقريره عن أعمال إختبار الثقة فى النظام وفى هذه الحالة لن يحتوى التقرير على فقرة النطاق وستبدأ الفقرة التمهيدية بعبارة " كلفت باختبار المزاعم التى أعدتها شركة الياسمين بدلاً من " قمنا باختبار المزاعم التى أعدتها شركة الياسمين ولن يذكر فى الفقرة التمهيدية جملة " إن مسئوليتنا إبداء الرأى على تلك المزاعم بناءاً على اختبارنا لها ".

ويتكون التقرير فى حالة الامتناع عن إبداء الرأى من العناصر التالية:

أ- عنوان التقرير.

ب- الجهة الموجه لها التقرير.

جـ- الفقرة التمهيدية.

د- فقرة لفت الإنتباه.

هـ- فقرة الحقيقة.

و- فقرة توضيحية لشرح أسباب الإمتناع عن إبداء الرأى.

ز- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأى.

الفصل الخامس

مسؤلية مراقب الحسابات في اكتشاف الغش والتقرير عنه فى أنظمة المحاسبة الإلكترونية

أ-مقدمة

إن ظاهرة الفساد المالي والناتجة عن التلاعب أو الغش ليست بالشئ الجديد في عصرنا هذا، بل تمتد جذورها منذ أمد بعيد، إلا أن حجمها ونتائجها بدأ يجذب انتباه المهتمين بالشئون المالية والاقتصادية

وقد شهدت معظم دول العالم فضائح مالية كبيرة نتيجة غياب الدور الفعال للأجهزة الرقابية وما نتج عن ذلك من نشاط سواء تلك التي تعلقت بإفلاس شركات كبيرة أو مشاكل مصرفية كبيرة. الأمر الذي تطلب معه إعادة النظر في مدى فاعلية معايير المحاسبة والمراجعة، ومدى فاعلية الرقابة الداخلية والخارجية على القوائم المالية للشركات ومصداقيتها، وكيفية ضمان الشفافية الكاملة في الإفصاح المحاسبي عن نتائج العمليات والمركز المالي، والحيلولة دون وقوع أية انحرافات مالية والكشف عنها في التوقيت المناسب.

وتعتبر مسئولية مراقب الحسابات عن اكتشاف غش أو تلاعب الإدارة والتقرير عنه من القضايا الهامة. ويرجع ذلك إلى الدور الهام للمراجع الخارجي في إعطاء تأكيد معقول عن صحة القوائم المالية وخلوها من الانحرافات الجوهرية.

و يتوقف وقوع أو حدوث الغش (التلاعب) على ثلاثة شروط أو محددات و هى الدافع و الفرصة و التبرير, بمعنى انه لوقوع التلاعب يلزم أن يتوافر لدى مرتكبه دافعا أو حافزا لارتكابه أو انه يتعرض لضغوط تجعله يتجه لارتكاب التلاعب. و لكى يتحول هذا الدافع إلى واقع يجب أن تكون هناك

إمكانية أو فرصة لذلك بمعنى أن تكون آليات و وسائل الرقابة الداخلية و المطبقة ضعيفة.

و أخيرا فان الفرد الذى يتوافر لديه دافع أو فرصة ارتكاب التلاعب إذا ما كان قادرا على تبرير التلاعب فان احتمال أو إمكانية وقوع التلاعب تكون كبيرة.

و من ناحية أخرى يمكن القول أن أنظمة المحاسبة الالكترونية قد خلقت بيئة ساعدت على ارتكاب العديد من جرائم الغش علاوة علي انتشار فيروسات الحاسبات و من أهم العوامل التى تساعد علي حدوث الغش و زيادته فى أنظمة المحاسبة الالكترونية ما يلى:

1- اختفاء السجلات المادية: و بالتالى أصبحت البيانات المحاسبية غير مرئية و بالتالى يمكن تغيير أو إضافة او حذف بيانات دون ترك أى اثر يدل على حدوث هذه العمليات مما سهل من ارتكاب حالات الغش و جعل من الصعب اكتشافها.

2- عدم و جود مسار جيد للمراجعة: و يعنى الخطوات التى يتم من خلالها تتبع العملية من مصدرها و حتى نتائجها النهائية أو العكس بمعنى تبدء بالنتائج النهائية للعملية و الانتهاء بمصدرها حيث انه فى ظل أنظمة المحاسبة الالكترونية يكون مسار المراجعة غير مكتمل نتيجة لاختفاء بعض أجزائه بسبب التشغيل الداخلى للمحاسب الذى لا يسمح بملاحظة التتابع و التشغيل للعمليات المختلفة و من ثم صعوبة اكتشاف الغش.

3- سهولة ارتكاب الغش: سهولة ارتكاب جرائم الغش فى أنظمة المحاسبة الالكترونية يحقق عائدا مغريا لمرتكبيه مما يشجع على ارتكابه.

4- انتشار فيروسات الحاسب: و التى تعتبر بمثابة برامج تلحق بجوار البرامج الأساسية للنظام و تعمل بصورة تلقائية لالحاق الضرر

بالنظام و ذلك عن طريق تعديل البرامج الحالية و إضفاء الشرعية على تلك التعديلات أو منع التعديلات على البرامج التى سبق إجرائها من قبل.

5-نقص خبرة العاملين: يؤدى نقص خبرة العاملين فى أنظمة المحاسبة الالكترونية من محللو النظم و معدو البرامج و القائمين على التشغيل و الإدخال و الرقابة إلى الوقوع فى العديد من الأخطاء و عدم القدرة على اكتشاف جرائم الحاسبات, بالإضافة إلى استبعاد العاملين فى أنظمة المحاسبة الالكترونية و الذين يعلمون كلمات السر يؤدى إلى إمكانية وصولهم غير المصرح به للنظام و ارتكاب العديد من جرائم الغش او نقل الفيروسات.

ب-أنواع الغش:

يعرف "الغش او التلاعب (Fraud)"، في سياق مراجعة القوائم المالية، بأنه تحريف متعمد بالقوائم المالية. ويمكن تقسيم الغش إلى ثلاثة أنواع:

1) تقرير مالي مضلل **Fraudulent Financial Reporting** ،
2) اختلاس الأصول **Misappropriation of Assets**
3) الفساد **Corruption**

ويقصد بالتقرير المالي المضلل التحريف المتعمد، أو حذف قيم معينة أو إخفاء إفصاحات معينة بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية. مثال ذلك ما قامت به شركة World Com بالولايات المتحدة من رسملة مبالغ ضخمة تقدر بالمليارات واعتبرتها أصول ثابتة بدلاً من تسجيلها كمصروفات وهو نوع من التحايل أدى اكتشافه إلى سقوط الشركة وإفلاسها وضياع حقوق مساهميها.. كذلك قد يكون التضليل بالقوائم المالية لتحسين صورة المركز المالي للشركة عن طريق إخفاء بعض الالتزامات.

وعلى الرغم من أن معظم حالات التقرير المالي المضلل يتضمن تضخيم بند الأصول وصافي الدخل أو حذف التزامات ومصروفات في محاولة لتضخيم الدخل، فإنه من المهم أن نلاحظ أيضاً أن الشركات الخاصة غالباً ما تسعى لتدنية الدخل بهدف تخفيض عبء ضريبة الدخل. وكل ذلك في النهاية يندرج تحت ما يسمى بإدارة الأرباح أو تطويعها لخدمة أغراض معينة Earnings Management.

أما النوع الثاني من الغش وهو ما يعرف باختلاس الأصول فيعني سرقة بعض أصول الشركة، وهي عموماً ظاهرة لا تتكرر كثيراً كما أنها تتضمن مبالغ ليست ذات أثر جوهري على القوائم المالية. ولكن من ناحية أخرى فإن فقد الشركة لأصولها يعطي مؤشراً هاماً لقلق الإدارة حول هذه الظاهرة. وهذا النوع من الغش يسمى أحياناً بغش العاملين وموظفي التنظيم لأنه عادة ما يتم في المستويات السفلى من الهيكل التنظيمي على الرغم من تورط الإدارة العليا في بعض الحالات في مثل هذا النوع من الغش.

و يلاحظ ان هناك بعض الاصول اكثر عرضة للاختلاس مقارنة بغيرها من الاصول مثل النقدية و المخزون خاصة فى انظمة المحاسبة الالكترونية. و فيما يلى امثلة لاختلاس الاصول:

1/2 التحميل على حساب المصروفات.

يؤدى سرقة احد الاصول الى عدم توازن معالجة الميزانية (الاصول= الخصوم) و حتى لا يتم اكتشاف السرقة من خلال عدم توازن معادلة الميزانية هو تحميل الاصل على حساب المصروفات, و فى بعض الاحيان قد يتم اختلاس مبلغ 30000 جنيه مقابل قيمة السارق بتحميل هذا المبلغ على احد بنود المصروفات التشغيلية او العمومية.

2/2 تدوير الحسابات lapping.

و تعنى سرقة او اختلاس مبلغ معين بمعرفة احد الموظفين ثم استخدام مبلغ محصل من احد العملاء(ياسر) لاخفاء سرقة هذا المبلغ عن طريق عدم تسجيل

تحصيل هذا المبلغ فى الجانب الدائن لحساب العميل ياسر ثم عند التحصيل من العميل حسام يقوم الموظف بتسجيل ذلك فى حساب العميل ياسر ثم يقوم بإثبات المبالغ المحصلة من العميل هشام فى حساب العميل حسام و هكذا.

3/2 غش المعاملات.

و يتضمن تعديل فى المعاملات(المصروفات- الشراء و البيع) بغرض تحويل أصول إلى مرتكبى الجريمة مثل إضافة أسماء وهمية فى كشوف المرتبات للعاملين غير موجودين فى الخدمة و التوقيع نيابة عنهم و اختلاس تلك المبالغ, أو تمرير فاتورة بيع بأقل من الحقيقة و اختلاس الفرق, أو الحصول على فاتورة شراء بأكبر من قيمتها الحقيقية و اختلاس الفرق.

4/2 غش الحاسب الآلي.

على الرغم من أهداف اختلاس الأصول واحدة فى النظم اليدوية عن النظم اليدوية عن النظم الالكترونية إلا أن أساليب ارتكاب غش الحاسب الآلي مختلفة بصورة كبيرة حيث تتضمن سرقة و اختلاس الأصول عن طريق تغيير سجلات و ملفات الحاسب الآلى أو تغيير العمليات الحسابية و المنطقية فى برامج الحاسب الآلى أو سرقة برامج الحاسب الآلى نفسه أو احد المكونات المادية له.

أما النوع الثالث من الغش و هو الفساد فيتم تعريفه على انه سؤ استخدام الموظف لوظيفته من اجل تحقيق منفعة خاصة أو غير مشروعة و التى قد تكون فى صورة نقدية أو غير نقدية.

و تختلف أسباب الفساد من دولة لأخرى و من أهم العوامل التى تساعد على انتشار أعمال الفساد فى اى مجتمع هى السياسات الحكومية الخاطئة و سياسات التنمية غير الفعالة, و ضعف النظم القانونية و عمد عدالة نظم الحوافز و المرتبات الخاصة بالعاملين, و عدم فعالية و عدم قابلية النظم المحاسبية, و نقص الشفافية و فساد النظام القضائي للدولة.

و ينقسم الفساد إلى العديد من الأنواع لعل أهمها:

1/3 / الرشوة: و تعنى إعطاء أو عرض أو الإلحاح أو استلام أشياء ذات قيمة للتأثير على الموظف عند أدائه لمهامه القانونية مثل حصول الموظف على مبالغ نقدية أو هدايا ثمينة لنفسه مقابل أداء أعمال غير قانونية للغير.

2/3 مدفوعات غير نقدية: و تتضمن استلام أو الإلحاح فى الحصول على أشياء ذات قيمة مقابل قيام الموظف بتصرف معين.

3/3 تعارض المصالح: بمعنى قيام العاملين بأداء عملهم بطريقة تخدم مصالحهم فقط و يحدث ذلك عندما يتصرف الموظف لصالح طرف ثالث عند أداؤه لعمله أو يتصرف لصالح مصالحه الشخصية.

4/3 الابتزاز الاقتصادي: و يقصد به استخدام الموظف للقوة أو لنفوذه مقابل الحصول على شئ ذو قيمة أو مصلحة أطراف أخرى.

و يعتبر الفساد بصوره المختلفة من رشوة و مدفوعات غير قانونية و تعارض مصالح و ابتزاز اقتصادي بمثابة جريمة يترتب عليها الحصول على أموال غير شرعية.

و يرتبط الفساد بعمليات غسل الأموال **Money laundering** و هى العمليات التى يتم من خلالها إخفاء مصدر تلك الأموال لتبدو و كأنها من مصادر شرعية بمعنى أن غسل الأموال تعتبر جريمة فرعية لإخفاء الجريمة الأصلية.

ج- الدوافع الرئيسية لظاهرة التضليل في التقرير المالي:

هناك مجموعة دوافع للمديرين لممارسة هذه الظاهرة اتفقت عليها العديد من الدراسات، من أهمها مكافآت المديرين، والإذعان لشروط اتفاقيات الدين، ومسايرة الإحصاءات الرسمية عن متوسطات الأرباح على مستوى

الصناعة أو القطاع، والتغيير في شكل ملكية المنشأة لتحويلها إلى شركة مساهمة عامة، ومسايرة توقعات المحللين الماليين.

فمن ناحية مكافأة المديرين، قد يكون من المنطقي من وجهة نظرهم أن يسعى هؤلاء المديرين نحو ممارسة التلاعب في القوائم المالية ضماناً لتعظيم مكافآتهم. على سبيل المثال يتم استخدام تغيير التقديرات المحاسبية كوسيلة للتأثير على الدخل المحاسبي ومن ثم تعظيم المكافآت المحسوبة بناء على رقم الدخل المحاسبي.

من الدوافع أيضا لتلك الظاهرة هى محاولة الوفاء بالشروط المطلوبة لاتفاقيات الدين التي تبرمها الشركة مثل عمل تغييرات جوهرية في السياسات المحاسبية (كتغيير طرق تقييم المخزون) للتأثير على الدخل المحاسبي.

كذلك قد تسعى بعض الشركات إلى تدنية أرباحها تمشياً مع ما هو سائد على مستوى الصناعة خلال فترات الفحص الرسمي للأرباح الذي تجريه الجهات المختصة على مستوى الصناعة أو القطاع ككل. والدافع من وراء ذلك هو أن ارتفاع الأرباح لمنشأة ما قد يفسر سلبياً على وجود احتكار للمنشأة، أو إتباع سياسة للإغراق في السوق، أو الدخول في تكتلات اقتصادية قد تضر الاقتصاد بوجه عام.

أما عن التغير في هيكل ملكية المنشأة كأحد الدوافع لظاهرة التضليل في التقرير المالي فهو يتمثل في أن المنشأة قد تسعى لظروف معينة وبعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة إلى توسيع ملكيتها بتحويلها إلى شركة مساهمة عامة. ونظراً لعدم وجود معلومات كافية مسبقة عنها بسوق الأوراق المالية، فالاعتماد الأكبر من قبل المستثمرين سوف ينصب على المعلومات الواردة بالقوائم المالية، ومن ثم تصبح الفرصة مواتية للتلاعب في القوائم المالية بما يحسن من صورة المنشأة عند إصدار الأسهم الجديدة.

و يسعى المديرون إلى ممارسة نوع من التضليل في القوائم المالية بما يتفق مع التوقعات المالية وتوقعات السوق التي يقدمها المحللون الماليون في هذا الشأن بحيث تخرج النتائج متقاربة مع التوقعات للحفاظ على مصداقيتهم.

و أخيرا يؤدى إعداد قوائم مالية مضللة إلى تحقيق منافع مالية بصورة مباشرة و غير مباشرة لمرتكب هذا النوع من الغش و ترجع الأسباب الرئيسية لإعداد قوائم مالية مضللة إلي ما يلي:

- عدم استقلال مراقب الحسابات: و قد يحدث ذلك في حالة تقديم مراقب حسابات لبعض الخدمات الاستشارية لعملائه حيث أن لفت مراقب الحسابات لنظر الإدارة نحو بعض المشاكل التي تم اكتشافها في أثناء مراجعته قد يؤثر عكسيا علي أتعابه من الاستشارات.
- الممارسات المحاسبية غير الملائمة: تؤدي بعض المعالجات المحاسبية أو عدم تطبيق معايير المحاسبة التطبيق السليم إلي التضليل في القوائم المالية.
- نظم الحوافز: قد تؤدي نظم الحوافز المطبقة في الشركة إلي لجوء الكثير من المديرين إلي إعداد قوائم مالية مضللة.
- عدم استقلال المديرين: في بعض الأحيان قد يعمل بعض المديرين كأعضاء مجلس إدارة في شركات أخرى,وقد يتم التضليل في القوائم المالية لتحقيق مصالحهم فى تلك الشركات .
- الاتجار الداخلي في أسهم الشركة: بمعني قيام أعضاء مجلس الإدارة بشراء و بيع أسهم الشركة في البورصة و بالتالي استفادتهم من المعلومات المتاحة لهم و التضليل في إعداد القوائم المالية لتحقيق أرباح لهم.

د - تقييم خطر الغش والتلاعب:

أصدر مجلس معايير المراجعة المعيار رقم (99) والذى يهدف إلى إرشاد المراجعين فيما يتعلق بتقييم خطر الغش. ووفقاً لهذا المعيار يجب على المراجعين أن يكون لديهم مستوى معين من نزعة الشك المهني Professional Scepticism لفهم وتحديد والتعامل مع خطر الغش. ويركز هذا المعيار على أن ارتكاب الغش مرهون بثلاثة شروط وهي

أولاً: الحافز أو الضغوط وتعني استعداد الإدارة أو العاملين لارتكاب الغش والتلاعب في القوائم المالية. ومن الشواهد على ذلك: عدم الاستقرار المالي للشركة، وضغوط المساهمين على الإدارة لزيادة الأرباح، وربط حوافز الإدارة بالأرباح، وضغوط الإدارة العليا على الموظفين في المستويات الأدنى لتحقيق أهداف مالية صعبة المنال.

ثانياً: الفرص، وتعني الظروف التي تهيئ الفرصة للإدارة والعاملين لتحريف القوائم المالية أو اختلاس الأصول من خلال ضعف أنظمة الرقابة الداخلية. ومن الشواهد على ذلك عدم فاعلية مراقبة الإدارة لموظفي الشركة، والاستخدام الواسع للتقديرات المحاسبية والأحكام التقديرية، وظروف عدم التأكد التي يصعب التحقق منها، وارتفاع معدل دوران الموظفين والمحاسبين والمراجعين الداخليين.

ثالثاً: الاتجاه العقلي والرشد للأفراد. ويقصد به اتجاهات الأفراد نحو تبرير قبول ارتكاب الغش والتلاعب. ومن الشواهد على ذلك منفعة الأفراد من وراء حدوث التلاعب، تبرير الإدارة لمعالجات محاسبية غير مقبولة، منفعة الشركة من تدنية وعاء ضريبة الدخل.

ويركز هذا المعيار على ضرورة الأخذ بمتطلبات العناية المهنية الواجبة فيما يتعلق بممارسة الشك المهني، وتخصيص مساعدين من ذوي الخبرة مع الإشراف الجيد عليهم، والتحقق من سلامة أختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والاهتمام بجمع أدلة المراجعة الأكثر أقناعاً. ويخلص

المعيار أن ممارسة الشك المهني لمراقب الحسابات يجب أن ينطلق من مبدأ مؤداه أن المراجع لا يفترض أن الإدارة غير أمينة، ولا يسلم بكفاءة الإدارة إلا من خلال الأدلة المعقولة.

أما عن مصادر المعلومات التي تساعد مراقب الحسابات في الحكم على مخاطر الغش فيمكن تلخيصها في الآتي:

1 -معلومات يتم الحصول عليها من خلال التواصل بين أعضاء فريق المراجعة فيما يتعلق بمعرفتهم عن الشركة وعن ظروف الصناعة التي تعمل فيها الشركة، والحالات محل الشبهات في التحريف الجوهري.

2 -الاستفسار من الإدارة حول وجهات النظر المختلفة حول احتمالات الغش والتلاعب ومدى توفير الأدوات الرقابية اللازمة للحد من مخاطر غش محددة.

3 -إجراءات الفحص التحليلي التي يجريها مراقب الحسابات خلال مرحلة تخطيط المراجعة لتحديد ما إذا كان هناك علاقات أو نسب مالية غير عادية أو مثيرة للشكوك.

4 -أي معلومات أخرى مثل تلك التي أعتمد عليها مراقب الحسابات في اتخاذ قرار قبوله للمراجعة مع العميل أو التجديد معه، ومعلومات الفحص المحدود للقوائم المالية.

وعن المزيد بشأن مسئولية مراقب الحسابات عن اكتشاف والتقرير عن التلاعب والغش عند مراجعة القوائم المالية استهدف معيار المراجعة الدولي رقم (240) توفير بعض الإرشادات لمراقب الحسابان في هذا الشأن، حيث أكد هذا المعيار أن الإدارة والمسئولين عن تنفيذ حوكمة الشركات هم المسئولين من الأساس عن منع واكتشاف الغش والتلاعب من خلال وضع آليات ملائمة لهذا الغرض.

أما مسئولية مراقب الحسابات فما زالت محصورة في إبداء الرأي على القوائم المالية ولكنه ليس مسئولاً عن منع التلاعب. وأشار المعيار إلى أهمية

وطرق توصيل مراقب الحسابات للتحريف الناتج عن التلاعب أو التلاعب المتوقع.

وقد حدد المعيار السابق ان مسئولية مراقب الحسابات تتمثل في توصيل تلك المعلومات للإدارة وأحياناً للجهات الرقابية والإشرافية للشركة.

أما في حالة عدم قدرة مراقب الحسابات على استكمال التكليف بسبب عدم استطاعته أداء إجراءات المراجعة نتيجة التحريفات في المعلومات، فإنه يمكنه أن ينسحب من المهمة مع ضرورة مناقشة الإدارة والمسئولين عن حوكمة الشركات في أمر الانسحاب والأسباب التي دعته لذلك.

ه - مسئولية المراجع عن الإفصاح عن أعمال الغش والتلاعب:

اتفقت معايير المراجعة سواء الأمريكية منها أو المعيار الدولي رقم (240) على أن مراقب الحسابات لا يعتبر مسئولاً عن الإفصاح عن أعمال الغش إلى الأطراف الخارجية، وإنما تقتصر مسئوليته في إبلاغ لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة فقط، وذلك حفاظاً على قواعد السلوك المهني التي تمنع المراجع من إفشاء أسرار عملاءه. غير أن هناك بعض الحالات التي تستوجب من المراجع الإفصاح فيها عن أعمال الغش إلى الأطراف الخارجية وهي:

- حالة استدعاء المراجع للتحقيق بمعرفة القضاء، وكان هذا الاستدعاء مرتبط بالعميل.
- حالة حصول المنشأة محل المراجعة على تمويل حكومي، حيث يجب على المراجع إبلاغ الجهة المقرضة بأعمال الغش.
- حالة الانسحاب من مهمة المراجعة ووجود استفسارات من مراقب الحسابات اللاحق له حول الأمور المرتبطة بالتعاقد مع العميل.

وتجدر الإشارة إلى أن موافقة الشعب المصرى علـــى دســتور مــصر الجديد فى عام 2012 والذى تضمن فى الباب الرابـــع و المتعلـــق بالهيئـــات المستقلة و الأجهزة الرقابية منح الأجهزة الرقابية الحق فـــى إبـــلاغ ســـلطات

التحقيق المختصة بما تكشفه من دلائل علـى ارتكـاب مخالفـات أو جـرائم, بالإضافة إلى عدم جواز عزل رؤساء الهيئات و الأجهزة الرقابيـة إلا بموافقـة أغلبية أعضاء مجلس الشورى.

و من ناحية أخرى نص دستور مصر الجديد فى عام 2012 فى المـادة 204 على تشكيل المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد و التى تختص بالعمل على محاربة الفساد و معالجة تضارب المصالح و نشر قيم النزاهـة و الـشفافية و تحديد معاييرها و وضع الإستراتيجية الوطنية الخاصة بـذلك كلـه, و ضـمان تنفيذها بالتنسيق مع الهيئات المستقلة الأخرى, و الإشـراف علـى الأجهـزة المعنية التى يحددها القانون.

ويعنى ماسبق ان مراقب الحسابات فى مصر الان يمكنه ابلاغ النيابـة العامة أوسلطات التحقيق أو المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد بأى نواحى غش أو فساد قد يكتشفها أثناء عمله .

و - طرق تقييم مخاطر غش الإدارة:

رغم أن معايير المراجعة الأمريكية مثل معيار (99) بالإضافة إلى معيار المراجعة الدولي رقم (240) قد اتفقت على مسئولية مراقب الحسابات عن تخطيط وأداء عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول – وليس مطلق – عما إذا كانت القوائم المالية تخلو من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش والأخطاء، وترجع عملية التأكيد المعقول لوجود قيود مرتبطة بعملية المراجعة، وكذلك وجود دوافع قوية قد تدفع الإدارة العليا إلى ارتكاب الغش. ورغم أن هذه المعايير قد حددت العديد من المؤشرات التي تدل على إمكانية وجود تحريفات أو غش بالقوائم المالية، إلا أنها لم تعطي إرشادات محددة عن الكيفية التي يمكن بمقتضاها المزج بين تلك المؤشرات من أجل عملية التقييم الشامل. ولذا فقد اقترحت بعض الدراسات استخدام وسائل دعم القرار للمساعدة في أداء تلك العملية ومن أهم هذه الوسائل: القوائم الإختبارية، النموذج الإحصائي، والنظام الخبير ولنتناول كل منها بإيجاز:

1 -القوائم الإختبارية:

ويتمثل الهدف من استخدام قوائم الأسئلة الاختبارية في اكتشاف غش الإدارة، وتتكون هذه القوائم من مجموعة من علامات الإنذار والمؤشرات التحذيرية التي تستخدم كوسيلة مساعدة لذاكرة المراجع للتأكد من قيامه بتحديد جميع تلك المؤشرات وعلامات الإنذار القائمة والمتعلقة بعملية مراجعة معينة والتي تخص المنشأة محل المراجعة. وبصفة عامة، يمكن أن تساهم تلك القوائم في مساعدة مراقب الحسابات ، ولكن لا بد أن تتسم هذه القوائم بالشمول لكافة مؤشرات الغش، كما أنه لابد من مراجعتها أولاً بأول بغرض استبعاد تلك المؤشرات التي لم يعد هناك استخدام لها، وإضافة أي مؤشرات جديدة.

2 -النموذج الإحصائي:

يمكن استخدام النماذج الإحصائية في ترجيح ودمج الأدلة بشكل تلقائي بهدف تكوين الحكم الشخصي لمراقب الحسابات عند قيامه بمحاولة اكتشاف غش الإدارة. ويتميز النموذج الإحصائي بمقدرته على تحويل الدلائل أو المؤشرات التحذيرية إلى التنبؤ بالظروف والدوافع التي يمكن أن تؤدي إلى الغش بالإضافة إلى المخاطر أو الآثار التي يمكن أن تنتج عنه. ورغم الفائدة التي يمكن الحصول عليها من هذا النموذج، إلا أن استخدامه يتطلب قدرة مراقب الحسابات على التعامل مع البرامج الإحصائية والحاسب الآلي بكفاءة.

3 -النظام الخبير Expert System

وهو عبارة عن مجموعة من البرامج، والبيانات، والإجراءات الخاصة بالحاسب الآلي والتي ترتكز على أساس واسع من المعرفة المتعلقة بمجال أو مجالات معينة. وتظهر الحاجة إلى تلك الأنظمة في المجالات التي تتطلب اتخاذ القرار وإصدار الأحكام الشخصية.

وتتسع هذه الأنظمة بأن لديها القدرة على دعم عملية اتخاذ القرار بما يتعدى مجرد التوصية بنتيجة معينة. وقد أثبتت الدراسات أن المراجعين يعتمدون

على النظام الخبير بدرجة أكبر من المجموعات الأخرى من وسائل تقييم المخاطر بسبب وجود ارتباط وتداخل متزايد فيما بين المستخدمين من المراجعين والنظام الخبير، إلى جانب قدرة هذا النظام على مساعدة المراجعين في العمليات المعقدة لاتخاذ القرار بنجاح.

ورغم مميزات استخدام هذا النظام الخبير في اتخاذ القرارات عند اكتشاف غش الإدارة، إلا أنه يواجه ببعض الصعوبات ولعل من أهمها، الحاجة إلى الخبراء في المراجعة الذين لديهم القدرة على التعامل مع زيادة التعقيد في مهام المراجعة.

وتزداد الحاجة إلى الخبراء نظراً للطبيعة المتجددة لبيئة المراجعة وما يترتب عليها من مستجدات لا يستطيع أن يستنبط تأثيرها على إجراءات ونتائج المراجعة إلا مراقب الحسابات الخبير، هذا في الوقت الذي يتسم بندرة الخبراء في المراجعة نظراً لطول الفترة الزمنية اللازمة لتكوين الخبرة في الممارسة العملية وصقلها وتطويرها لتحسين دقة الأحكام.

مداخل تحسين قدرة المراجع على اكتشاف غش الإدارة:

بناء على استعراض مسئولية مراقب الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش، فإن مراقب الحسابات مطالب من قبل المجتمع بالاكتشاف المطلق لغش الإدارة دون أو يوفر له الموارد اللازمة لذلك، كما أنه مطالب من قبل المنظمات المهنية بالاكتشاف المعقول لغش الإدارة دون أن توفر له مرشداً أو دليلاً قاطعاً يساعده على التنبؤ بدقة الغش الجوهري الذي يؤثر على عدالة ومصداقية القوائم المالية.

ولكي يكون لمراقب الحسابات دور أكثر فعالية في اكتشاف الغش الجوهري فإنه في حاجة إلى أدوات لمساعدته وتحسين قدراته على اكتشافه والتقرير عنه. وهناك بعض المداخل التي يمكن استخدامها في تحسين قدرات مراقب الحسابات في هذا المجال وهي: مدخل التوسع في اختبارات المراجعة، مدخل تقييم الظروف، مدخل مهارة مراقب الحسابات ولنتناول كل منها بإيجاز:

1)مدخل التوسع في اختبارات المراجعة:

طبقاً لهذا المدخل فإن مراقب الحسابات يمكنه مواجهة غش الإدارة مباشرة من خلال عينات المراجعة كبيرة الحجم والتوسع في اختبارات المراجعة التفصيلية.

ويترتب على هذا المدخل زيادة حجم أعمال المراجعة التي يبذلها مراقب الحسابات مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف المراجعة وبالتالي انخفاض عائد مراقب الحسابات من عملية المراجعة، إلا أن مراقب الحسابات يمكن تعويض ذلك جزئياً من خلال تخفيض قضايا التعويض ضده بسبب فشل عملية المراجعة. ويلاحظ أن هذا المدخل يؤدي من ناحية إلى ارتفاع تكاليف عملية المراجعة مما قد يشكل عبئاً على المنشآت، كما أنه من ناحية أخرى، لم يقدم دليلاً أو مرشداً مهنياً يساعد مراقب الحسابات في تحديد مدى أو حجم التوسع في إجراءات المراجعة اللازم لكشف غش الإدارة.

2)مدخل تقييم الظروف التي تشير إلى احتمال غش الإدارة:

طبقاً لهذا المدخل، فإن مراقب الحسابات يمكنه مواجهة غش الإدارة من خلال تتبع المؤشرات الدالة على حدوثه، ويقوم هذا المدخل على أساس أنه كلما تعرف مراقب الحسابات أكثر على طبيعة أعمال المنشأة محل المراجعة وطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها، كلما زادت احتمالية اكتشافه لحالات غش الإدارة، لأن العديد من حالات الغش يتم ارتكابها بمهارة عن طريق البيانات والمستندات المزيفة.

ويتطلب هذا المدخل الاهتمام بمسألة تدريب المراجعين وتحسين مساعدات القرار التي يحتاجونها للكشف عن غش الإدارة. ومن أمثلة العوامل التي يجب أن يأخذها مراقب الحسابات في الاعتبار عند تقييم المخاطر الناتجة عن وجود غش الإدارة الجوهري ما يلي:

- خصائص الإدارة وتأثيرها على بيئة الرقابة: ويتضمن هذا العامل قدرات وضغوط الإدارة على الأمور المتعلقة بالرقابة الداخلية والتقارير المالية.
- ظروف الصناعة: وتشمل سمات البيئة الاقتصادية والتشريعية التي تعمل في ظلها المنشأة محل المراجعة.
- الاتجار الداخلي: فقد أوضحت بعض الدراسات أن هناك علاقة بين حدوث التلاعب في القوائم المالية وقيام الأفراد الداخليين بالتعامل في الأوراق المالية الخاصة بالمنشأة، حيث أنه في ظل وجود تلاعب في القوائم المالية، فإن المتعاملين الداخليين يقومون بتخفيض جوهري للأسهم المملوكة لديهم من المنشأة وذلك من خلال عمليات البيع الأكثر والشراء الأقل وذلك بهدف حماية أو زيادة ثرواتهم، وبالتالي فإن مراقب الحسابات يستطيع تحسين تقديراته لوجود التلاعب إذا أخذ في اعتباره المتغير الخاص بالمتعاملين الداخليين أثناء فترة المراجعة.
- مدى الاستقرار المالي: ويتعلق بطبيعة المنشأة، وتعقد عملياتها، والحالة المالية للمنشأة محل المراجعة، ومستوى ربحيتها.
- قابلية الأصول للاختلاس: وتتعلق بطبيعة أصول المنشأة محل المراجعة، ودرجة تعرضها للسرقة أو الاختلاس.
- الرقابة: وتشمل مدى كفاية وملائمة معايير الرقابة المصممة لحماية واكتشاف اختلاسات الأصول.

ورغم أن هذا المدخل قدم بعض الإرشادات أو العوامل التي تساعد في تقييم مخاطر غش الإدارة، إلا أنه لم يقدم مرشداً متكاملاً يساعد امراقب الحسابات في إدماج هذه العوامل في حكمه النهائي.

3) مدخل مهارة المراجع في اكتشاف غش الإدارة:

طبقاً لهذا المدخل فإن بعض المراجعين يكونون أكثر مهارة من غيرهم في اكتشاف الغش، ولذلك يجب على مراقب الحسابات عند اختياره لفريق المراجعة انتقاء المراجعين الأكثر ملائمة في هذا المجال، و يعترف هذا

المدخل بأن الصفات الشخصية لمراقب الحسابات قد تحدد بشكل أو بآخر مدى احتمالية اكتشاف غش الإدارة، ومثال ذلك، زيادة الحساسية لتوقع المؤشرات الدالة على غش الإدارة.

- وبالإضافة إلى الصفات الشخصية لمراقب الحسابات ، فإن خبرة مراقب الحسابات بغش الإدارة تلعب دوراً مؤثراً في هذا المجال ولكنها تحتاج إلى فترة زمنية ملائمة لتنمية وتطوير وتحسين أحكام مراقب الحسابات .

الفصل السادس

المعاينة الإحصائية

يتناول هذا الفصل اختبارات فعالية الرقابة الداخلية واختبارات صحة العمليات باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية, و كذلك اختبارات صحة التفاصيل فى أرصدة الحسابات باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية حيث يتناول هذا الفصل ما يلي:

أولا: اختيارات فعالية الرقابة الداخلية و اختبارات صحة العمليات باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية.

ثانيا:اختبارات صحة التفاصيل فى أرصدة الحسابات باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية.

و سنعرض لكل منهما على النحو التالي.

أولا: اختبارات فعالية الرقابة الداخلية و اختبارات صحةالعمليات باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية:

يحتاج مراقب الحسابات قبل إجراء اختباراته المختلفة أن يقرر لكل إجراء مراجعة حجم العينة المناسب وكذلك كيفية اختيار مفردات تلك العينة من المجتمع الذي تمثله. و يعرف أسلوب المعاينة في المراجعة بأنه عبارة عن سحب مفردات تقل عن 100% من المجتمع موضع المراجعة لإجراء اختبارات المراجعة واستخلاص النتائج منها لتعميمها على المجتمع الذي سحبت منه. وهنا يثار التساؤل عن حجم العينة الذي يعتبر كاف لتمثيل المجتمع الذي سحبت منه.

1- مفهوم العينات الممثلة للمجتمع :

عندما يختار مراقب الحسابات عينة من مجتمع معين فإن هدفه في المقام الأول هو أن تكون العينة ممثلة بقدر كبير للمجتمع الذي سحبت منه. وتعتبر العينة ممثلة للمجتمع إذا كانت تنطوي على خصائص تقترب كثيراً من خصائص المجتمع، بمعنى أن مفردات العينة تتشابه مع المفردات الأخرى خارج العينة.

على سبيل المثال لو فرض أن الإجراءات الرقابية لدى عميل معين تتطلب أن يرفق الموظف المسئول مستند الشحن مع صورة فاتورة البيع، فإذا كان هذا الإجراء لم يتبع بمعدل 3% من الحالات وأختار مراقب الحسابات عينة من صور فواتير البيع حجمها 100 فاتورة ووجد منهم ثلاثة لم يرفق بها مستند الشحن فإن العينة في هذه الحالة تكون ممثلة للمجتمع الذي سحبت منه بدرجة عالية. أما لو كانت تتضمن مفردتين أو أربعة غير مرفق بها مستندات الشحن فإن العينة تصبح ممثلة بدرجة معقولة، بينما إذا لم توجد في العينة أي مفردات مفقودة على الإطلاق أو على العكس كان يوجد بها الكثير من المفردات التي لم ترفق بها مستندات شحن فعندئذ تصبح العينة غير ممثلة.

وفي الواقع العملي فإن مراقب الحسابات لا يمكنه أن يحدد ما إذا كانت العينة ممثلة للمجتمع من عدمه حتى بعد الانتهاء من اختباراته، ولكن يمكن لمراقب الحسابات مع بذل قدر من العناية في تصميم واختيار وتقييم العينة أن يزيد من احتمالات تمثيل العينة للمجتمع. وهناك سببين لخروج عينة غير ممثلة للمجتمع وهما: خطأ غير معاينة، وخطأ معاينة ومن ثم فإن المخاطر المرتبطة بهما تسمى **خطر غير معاينة** Non-Sampling Risk **وخطر معاينة** Sampling Risk.

ينشأ خطر غير المعاينة نتيجة الأخطاء التي ارتكبت عند مراجعة العينة، كاستخدام مستندات غير ملائمة، أو الفهم الخاطئ للاستنتاجات الناتجة

عن أدلة الإثبات بأنواعها المختلفة، أو الأحكام والتقديرات الخاطئة بناء على أدلة الإثبات.

ويمكن لمراقب الحسابات أن يتحكم في أخطاء غير المعاينة عن طريق الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها (العامة من حيث بذل العناية المهنية الواجبة، والعمل الميداني من حيث الإشراف الجيد على الأفراد وإعطاء التعليمات الصحيحة لهم).

أما خطر المعاينة فهو خطر يتمثل في أن يصل مراقب الحسابات إلى استنتاجات غير صحيحة بسبب أن العينة لم تكن ممثلة تمثيلاً صحيحاً للمجتمع الذي سحبت منه. فلو فرض مثلاً أن مراقب الحسابات وصل إلى استنتاج بقبول المجتمع بناء على عينة يبلغ حجم مفرداتها 100 وتحتوي فقط على أثنين من الاستثناءات في الشئ محل المراجعة بينما في الواقع كان معدل الاستثناءات في المجتمع 8%، ففي مثل هذه الحالة نجد أن مراقب الحسابات قرر قبول المجتمع على أنه صحيح بينما هو في الواقع غير صحيح وذلك لأن العينة لم تكن ممثلة بالقدر الكافي للمجتمع.

و يوجد وسيلتين يمكن لمراقب الحسابات أن يستخدمهما للتحكم ورقابة خطر المعاينة وهما: تعديل حجم العينة، واستخدام طريقة مناسبة لاختيار مفردات العينة من المجتمع.

فلا شك أن زيادة حجم العينة من شأنه أن يخفض خطر المعاينة والعكس صحيح، كما أن استخدام وسيلة مناسبة لاختيار مفردات العينة سوف يضمن بقدر معقول تمثيلها للمجتمع.

وقبل مناقشة طرق اختيار العينة للحصول على عينات ممثلة للمجتمعات التي تسحب منها فإنه من المفيد أن نميز ونناقش بعض المصطلحات ذات الصلة مثل: المعاينة الإحصائية، والمعاينة غير الإحصائية، والمعاينة الاحتمالية، والمعاينة غير الاحتمالية.

2 - المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية:

يمكن تقسيم طرق المعاينة في المراجعة إلى مجموعتين رئيسيتين: معاينة إحصائية Statistical Sampling ومعاينة غير إحصائية Non-Statistical Sampling وهما متشابهان من حيث أن كل منهما يتضمن ثلاث خطوات:

(أ) تخطيط العينة.

(ب) اختيار العينة. وإجراء الاختبارات.

(ج) تقييم النتائج.

والهدف من تخطيط العينة هو ضمان عمل اختبارات المراجعة بطريقة تعطي خطر المعاينة المرغوب مع تقليل احتمالات خطأ غير المعاينة.

أما اختبار العينة فيعني أن يقرر مراقب الحسابات كيفية اختيار مفردات العينة من المجتمع، ثم عمل الاختبارات اللازمة من فحص مستندات وغيرها من إجراءات المراجعة.

وأخيراً يتم تقييم النتائج بناء على ما أستخلصه المراجع من أختبارات المراجعة.

ومن حيث الاختلاف، فإن المعاينة الإحصائية تختلف عن غير الإحصائية في أنها تعتمد على قوانين رياضية تسمح بالقياس الكمي لخطر المعاينة عند تخطيط العينة (الخطوة الأولى) وعند تقييم العينة (في الخطوة الثالثة). فمن المعروف أنه عند حساب نتيجة إحصائية عند مستوى ثقة 95% فإن هذا المستوى يعني وجود 5% خطر معاينة.

أما في ظل المعاينة غير الإحصائية فمراقب الحسابات ليس لديه قياس كمي لخطر المعاينة، وإنما يستعيض عن ذلك بخبرته وحكمه على مفردات العينة عند اختيارها بمعنى أن مراقب الحسابات يستخلص نتائجه عن المجتمع على أساس حكمي، ولهذا السبب غالباً ما يطلق على المعاينة غير الإحصائية بالمعاينة الحكمية.

3 - المعاينة الاحتمالية والمعاينة غير الاحتمالية:

يعتبر اختيار عينة احتمالية أو غير احتمالية جزءاً من الخطوة الثانية عند استخدام المعاينة في المراجعة وهي الخطوة التي تتعلق باختيار مفـردات العينة من المجتمع. فاختيار عينة احتمالية Probabilistic Sample يمثل طريقة لاختيار عينة بحيث أن كل مفردة في المجتمع يكون لهـا احتمـال معـروف لاختيارها ضمن العينة، وأن العينة يتم اختيارها من خلال عمليـة عـشوائية. أما اختيار عينة غير احتمالية Non-Probabilistic Sample فهي طريقة لاختيار عينة بناء على الحكم المهني لمراقب الحسابات وتقديراته بدلاً مـن الاعتمـاد على قوانين الاحتمالات عند أختيار مفرداتها.

وبصفة عامة يمكن القول أن كلا النوعين من المعاينة سواء إحصائية أو حكمية لهما نفس الدرجة من القبول لدى المراجعين فـي ظـل المعـايير المهنية للمراجعة إلا أنه من الضروري عند تطبيق أياً منهما إن يلتزم مراقب الحسابات ببذل قدراً معقولاً من العناية عند كافة خطوات عملية اختيار العينة. فعند استخدام المعاينة الإحصائية فالعينة يجب أن تكون احتمالية كمـا يجـب استخدام طرق التقييم الإحصائية لنتائج العينة لاحتساب خطر المعاينة.
ومن المقبول أيضاً عمل تقييم غير إحصائي باستخدام اختيار عينة احتماليـة، ولكن العكس غير صحيح بمعنى أنه من غير المقبول على الإطلاق تقييم عينة غير احتمالية على أنها احتمالية.

وهناك ثلاث طرق شائعة يمكن استخدامها عند اختيـار عينـة غيـر احتمالية (حكمية) وهي:

أ-الاختيار الموجه للعينة Directed Sample

ب -الاختيار بمجموعات متعاقبة Block Sample

ج -الاختيار من خلال الصدفة البحتة Haphazard Sample

كذلك توجد أربع طرق شائعة يمكن استخدامها عند اختيار عينة احتمالية وهي:

أ -اختيار عينة عشوائية بسيطة Simple random Sample

ب -اختيار عينة منتظمة Systematic Sample

ج -اختيار عينة باحتمال تناسب قيم مفرداتها مع قيم مفردات المجتمع Probability Proportional to Size Sample

د -اختيار عينة طبقية Stratified Sample

وسوف نستعرض كل هذه الطرق باختصار في السطور التالية:

4 - طرق اختيار عينة غير احتمالية:

وهي طرق لا تعتمد على الأساليب الرياضية والاحتمالات ومن ثم فقد يكون من الصعب تحديد مدى تمثيل العينة للمجتمع الذي سحبت منه.

وعموماً فإن معرفة ومهارة مراقب الحسابات في تطبيق أحكامه على العينة تلعب دوراً كبيراً في مثل هذه الطرق.

1/4الاختيار الموجه للعينة:

ويعني أن كل مفردة من مفردات العينة يتم اختيارها بناء على معيار حكمي من مراقب الحسابات وبتوجيه خاص منه، ومن ثم لا توجد فرص متساوية لكل مفردات العينة عند سحبها. ومن المعايير الحكمية الشائعة الاستخدام في ذلك ما يلي:

- المفردات الأكثر عرضة لوجود انحرافات بها: غالباً ما يكون مراقب الحسابات قادراً على تحديد أي المفردات بالمجتمع التي يرجح أن تكون بها مخالفات مثل حسابات المدينين التي مضى عليها وقت طويل دون تحصيل، والمشتريات والمبيعات التي تتم من خلال أطراف ذات الصلة مثل التي تتم من خلال منشآت تابعة أو منشآت تخص أقارب بعض مديري الإدارة العليا، أو عمليات ذات مبالغ ضخمة غير عادية أو معقدة. فكل هذه

الأنواع يمكن لمراقب الحسابات أن يفحصها بكفاءة ويعمم نتائجها على المجتمع بناء على أحكامه الشخصية. وغالباً إذا لم تتضمن مثل هذه العينات أي مخالفات فمن المرجح أن يخلص مراقب الحسابات إلى نتيجة مؤداها عدم وجود مخالفات جوهرية في المجتمع.

- المفردات التي تحتوي على الخصائص المختلفة للمجتمع: فمراقب الحسابات يمكنه وصف الأنواع المختلفة للمفردات التي تمثل في مجموعها المجتمع ومن ثم تصميم عينة ممثلة عن طريق أختيار مفردة أو أكثر من كل نوع. على سبيل المثال، عينة من المدفوعات النقدية قد تتضمن بعض المدفوعات عن كل شهر، مدفوعات من كل حساب بنكي، مدفوعات حسب المواقع، مدفوعات عن كل أصل هام تمت حيازته.
- مفردات تمثل قيمة نقدية كبيرة في المجتمع: بمعنى اختيار عينة من المفردات بحيث تغطي نسبة كبيرة من إجمالي القيمة النقدية للمجتمع بحيث أن المفردات صغيرة القيمة التي لم يتم فحصها بسبب عدم دخولها ضمن العينة لا تؤثر على النتائج المستخلصة من العينة.

2/4الاختيار بمجموعات متعاقبة:

ويعني اختيار عدة مفردات بشكل متتابع، فبمجرد تحديد أول مفردة أو عنصر معين في المجموعة فإن باقي مفردات المجموعة سيتم اختيارها تلقائياً. مثال ذلك اختيار عدد 100 عملية من عمليات البيع المسجلة بيومية المبيعات خلال الأسبوع الثالث من شهر مارس، فهنا يمكن اختيار هذه العينة من خلال خمس مجموعات تحتوي كل منها على 20 مفردة، أو 10 مجموعات تحتوي كل منها على 10 مفردات، أو 50 مجموعة تحتوي كل منها على مفردتين.

و بالطبع فإن الاختيار بهذه الطريقة يعد مقبولاً فقط عند استخدام عدد معقول من المجموعات، أما لو تم استخدام عدد قليل من المجموعات فإن احتمال الحصول على عينة ممثلة يعد أمراً بعيد المنال.

ولذلك يمكن القول بأن مراقب الحسابات يجب أن يكون حذراً عند استخدام مثل هذه الطريقة في اختيار العينة خاصة في ظل إمكانية تغير بعض الظروف مثل دوران العاملين في منشأة العميل، وحدوث تغيرات في نظامه المحاسبي، وموسمية الصناعة التي يعمل فيها العميل. وعموماً فإن مثل هذه الطريقة في اختيار العينة يمكن استخدامها كوسيلة مكملة لطرق أخرى في الاختيار عندما يكون هناك احتمال كبير لوجود مخالفات في فترة زمنية معينة، فمثلاً يعتبر اختيار 100 عملية من عمليات المتحصلات النقدية في الأسبوع الثالث من شهر مارس وسيلة مناسبة إذا كان موظف الحسابات المسئول عن يومية المتحصلات النقدية في أجازة خلال تلك الفترة وتم إسناد عمله مؤقتاً لموظف آخر أقل خبرة.

3/4الاختيار من خلال الصدفة البحتة:

هو اختيار المفردات دون أي تدخل من المراجع، بمعنى أن مراقب الحسابات يختار مفردات المجتمع دون أي اعتبار لخصائص معينة تميزها. ويعتبر العيب الرئيسي لاختيار عينة بهذه الطريقة هو صعوبة افتراض عدم التحيز المطلق، فليس من المتصور بحكم مستوى تدريب وخبرة مراقب الحسابات أن يكون بمعزل تام عن عملية الاختيار ومن ثم فمن المرجح تضمين مفردات معينة بالمجتمع داخل العينة بدرجة ما.

وعموماً على الرغم من أن كل من طريقة الاختيار من خلال الصدفة البحتة وطريقة الاختيار بمجموعات متعاقبة تبدو أقل قبولاً من طريقة الاختيار الموجه إلا أنهما يمثلان عادة أدوات مفيدة في المراجعة بحيث لا يجوز إهمالهما كلية. ففي بعض الحالات قد تفوق تكلفة طرق الاختيار المعقدة المنفعة المتوقعة منها.

على سبيل المثال إذا فرض أن مراقب الحسابات يرغب في تتبع القيود الدائنة من دفتر الأستاذ الفرعي لحسابات المدينين إلى يومية المتحصلات النقدية

كاختبار لمدى وجود قيود دائنة وهمية في دفتر الأستاذ الفرعي لحسابات المدينين، فإن استخدام طريقة الاختيار بالصدفة أو طريقة الاختيار بالمجموعات المتعاقبة يكون أقل تكلفة بكثير في مثل هذا الموقف من طرق الاختيار الأخرى وبالتالي يستخدمها كثير من المراجعين.

5 - طرق اختيار عينة احتمالية:

كما أشرنا سابقاً، فإنه لقياس خطر المعاينة فإن المعاينة الإحصائية تتطلب عينة احتمالية. ففي العينة الاحتمالية لا مجال لاستخدام الحكم الشخصي لمراقب الحسابات عند اختيار مفردات العينة إلا فقط عند اختيار الطريقة التي يستخدمها في ذلك من ضمن أربع طرق شائعة في هذا المجال.

1/5 العينة العشوائية البسيطة:

وتعني أن كل مفردة بالمجتمع أو كل توليفة من المفردات في المجتمع لها فرصة متساوية للظهور بالعينة. وتستخدم المعاينة العشوائية البسيطة في المجتمعات التي لا تحتاج إلى تقسيم معين لأغراض المراجعة.

على سبيل المثال إذا رغب مراقب الحسابات في الحصول على عينة من المدفوعات النقدية التي تمت على مدار السنة فقد يختار عينة عشوائية بسيطة مكونة من 60 مفردة من يومية المدفوعات النقدية لهذا الغرض وعندئذ يتم تطبيق إجراءات المراجعة المناسبة على تلك المفردات المختارة ويتم تعميم نتائجها على جميع عمليات المدفوعات النقدية المسجلة خلال السنة.

و للحصول على عينة عشوائية بسيطة فهناك طريقة يجب استخدامها بحيث تضمن فرص متساوية لجميع مفردات المجتمع للظهور بالعينة.

ففي مثالنا السابق إذا فرض أن عدد عمليات المدفوعات النقدية التي تمت على مدار السنة كان 12000 عملية فيجب عندئذ أن تكون كل عملية منهم لها فرصة متساوية للاختيار ضمن العينة، والطريقة التي تضمن ذلك تعتمد على ما يسمى بجدول الأرقام العشوائية Random Number Tables، ففي مثالنا

يتم الحصول على رقم عشوائي يقع ما بين 1 ، 12000 من الجدول وليكن مثلاً الرقم 3895 فإن مراقب الحسابات عليه أن يختار ويختبر العملية رقم 3895 من عمليات المدفوعات النقدية المسجلة بيومية المدفوعات النقدية.

وتمثل الأرقام العشوائية بالجدول سلسلة من الأرقام التي لها احتمالات متساوية للحدوث على المدى الطويل. وهذه الأرقام موضوعة بالجدول في شكل صفوف وأعمدة. ويختار مراقب الحسابات عينة عشوائية عن طريق معرفة المدى الذي تقع داخله أرقام مستندات العميل محل الاختبار لكي يتم التعرف عليها من خلال الأرقام العشوائية بالجدول.

فمثلاً لو فرض أن مراقب الحسابات يرغب في اختبار 360 فاتورة مبيعات من مجتمع قدره 25000 مفردة (فاتورة مبيعات) مرقمة من 1 إلى 25000. في هذه الحالة يبدأ المراجع في اختيار رقم عشوائي من الجدول كنقطة بداية وليكن الرقم كان 16855 كأول مفردة بالعينة، ثم يتم التحرك من هذه النقطة بجدول الأرقام العشوائية لإيجاد الرقم التالي الذي يقع داخل المدى ليصبح هو المفردة الثانية، وهكذا حتى يتم اختيار 360 مفردة.

وهناك برامج كمبيوتر للأرقام العشوائية

Computer Generation of Random Numbers

تفيد في فهم واستخدام جدول الأرقام العشوائية لأغراض اختيار عينة عشوائية بسيطة والتي غالباً ما يعتمد عليها المراجعون لما تتميز به هذه البرامج من توفير للوقت والجهد في اختيار العينة فضلاً عن إنخفاض احتمالات الخطأ في اختيار الأرقام.

والأرقام العشوائية يمكن استخدامها سواء بالإحلال أو بدون إحلال. ويقصد بالمعاينة بالإحلال أن مفردة ما بالمجتمع ممكن أن تظهر بالعينة أكثر من مرة بينما في المعاينة بدون إحلال فلو حدث ووقع الاختيار على رقم مكرر بجدول الأرقام العشوائية فإننا سوف نتجاهله لأن المعاينة تتم هنا بدون إحلال وعموماً تعد المعاينة بدون إحلال أكثر ملائمة لمجتمعات المراجعة.

2/5العينة المنتظمة:

وفيها يقوم مراقب الحسابات بحساب ما يسمى بالفاصل Interval ثـم يختار مفردات العينة بناء على حجم هذا الفاصل. ويتحدد حجم الفاصل بقسمة حجم المجتمع على عدد المفردات المرغوب للعينة. على سبيل المثال إذا كـان حجم مجتمع فواتير المبيعات على مدار السنة يتراوح ما بين 652 إلى 3151 وأن حجم العينة المرغوب هو 125 فاتورة فإن الفاصل يصبح حجمه 20 وتم حسابه كالتالي:

$$20 = \frac{651 - 3151}{125}$$

ثم يستخدم مراقب الحسابات جدول الأرقام العشوائية للحصول علـى رقـم عشوائي كنقطة بداية يقع ما بين صفر، 19 (أي داخل مدى الفاصـل)، فـإذا اختار مثلاً الرقم 9 فإن أول مفردة بالعينة تكون الفاتورة رقم 661 (عبارة عن 652 + 9)، أما المفردات الباقية وعددهما 124 فتكون كالتالي: فـاتورة رقم 681 (عبارة عن 661 + 20) ثم الفاتورة رقم 701 (عبارة عن 681 + 20) وهكذا حتى نصل للفاتورة الأخيرة ويكون رقمها 3141.

وتتميز المعاينة المنتظمة بالسهولة والسرعة فـي اختيـار مفـردات العينة. أما المشكلة الرئيسية في هذه الطريقة فهي إمكانية وجود تحيـز فـي الاختيار بسبب تلقائية هذا الاختيار والذي يعتمـد بـدوره علـى أول مفـردة مختارة. وهنا يمكن القول أنه لاستخدام المعاينة المنتظمـة فلابـد أن تكـون مفردات المجتمع ذات ترتيب عشوائي من حيث الصفة محل الاختيار، فمثلاً لو كان الانحراف يحدث في وقت معين من الشهر أو من خلال أنواع معينة مـن

المستندات فإن استخدام العينة المنتظمة سوف ينتج عنه عينة أقل تمثيلاً مما لو استخدمت العينة العشوائية البسيطة.

3/5 اختيار عينات تتناسب قيم مفرداتها مع قيم مفردات المجتمع واختيار العينات الطبقية:

وهي عبارة عن عينات مستخدمة في المراجعة يكون هدفها الأساسي تخفيض أثر تباين المجتمع على أحجام العينات. فعندما يكون المجتمع متجانس نسبياً فإن التباين يكون بسيطاً نسبياً ومن ثم يمكن أن يكون حجم العينة صغيراً. ولكن بصفة عامة فإن مجتمعات المراجعة غالباً ما تكون غير متجانسة، خاصة عندما تكون الخاصية محل المراجعة هي القيمة المالية، فالعديد من مجتمعات المراجعة سوف تتضمن – على سبيل المثال – عدد ضخم من المفردات ذات القيمة المالية البسيطة ومفردات قليلة العدد ذات قيم مالية كبيرة نسبياً، وعدد كبير من المفردات بين هذين النقيضين، الأمر الذي يترتب عليه زيادة تباين المجتمع بشكل جوهري، وهذا بدوره قد يجعل أحجام العينات التي لا تأخذ في اعتبارها هذا التباين كبيرة بدرجة غير معقولة وبالتالي مكلفة في استخدامها. لذلك فالمعاينة الطبقية تساعد على تقسيم مجتمع المراجعة غير المتجانس إلى طبقات (أي مجتمعات فرعية) كل منها ذات تباين بسيط ثم سحب عينة من كل طبقة.

4/5 المعاينة ومعدلات الاستثناء:

إن الهدف من المعاينة في المراجعة عند إجراء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات هو تمكين مراقب الحسابات من الوصول إلى الاستنتاجات المتعلقة بخاصية معينة أو صفة Attribute في المجتمع محل المراجعة وذلك بتقدير الانحراف عن تلك الخاصية أو الصفة ويسمى هذا الانحراف بمعدل الحدوث أو معدل الاستثناء exception rate ويتم التعبير عنه

كنسبة مئوية. فمثلاً قد يستنتج مراقب الحسابات أن معدل الاستثناء في التحقق الداخلي لفواتير المبيعات هو تقريباً 3% فهذا يعني أن هناك3 فواتير مبيعات لا يتم التحقق منها داخلياً بصورة صحيحة في كل مرة.

ويهتم المراجعون بحدوث لأنواع التالية من الاستثناءات في مجتمعات البيانات المحاسبية:

(أ) الانحرافات عن الإجراءات الرقابية التي وضعها العميل.

(ب) المخالفات المالية في مجتمعات بيانات العمليات.

(ج) المخالفات المالية في مجتمعات أرصدة الحسابات.

فمعرفة مراقب الحسابات بمعدل الحدوث لمثل هذه الاستثناءات يعد ولا شك أمراً مفيداً لبناء استنتاجاته، ولذلك يعول المراجعون كثيراً على استخدام المعاينة في المراجعة التي تقيس معدل الاستثناء عند إجراء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات.

أما في النوع الثالث من الاستثناءات فعادة ما يحتاج مراقب الحسابات إلى تقدير القيمة النقدية للاستثناءات لأن الحكم يجب أن يكون على ما إذا كانت الاستثناءات في الأرصدة جوهرية.

بمعنى آخر عندما يريد مراقب الحسابات معرفة إجمالي قيمة مخالفة ما فإنه يجب استخدام الطرق التي تقيس القيمة النقدية وليس قياس معدل الاستثناء، وهو ما سوف نناقشه في فصل لاحق.

إن معدل الاستثناء في العينة هو تقدير لمعدل الاستثناء في المجتمع ككل. ومصطلح "استثناء" قد يعني إما انحرافات عن إجراءات رقابية محددة سلفاً أو خروج عن قيم مالية صحيحة سواء بسبب خطأ محاسبي غير مقصود أو أي سبب آخر.

فلو فرض مثلاً أن مراقب الحسابات يرغب في تحديد النسبة المئوية لفواتير البيع التي لم يرفق بها مستندات شحن البضاعة، فإن ذلك يعني وجود نسبة مئوية لمستندات شحن مفقودة فعلاً ولكنها غير معروفة، فعندئذ يحصل مراقب

الحسابات على عينة من فواتير البيع ويحدد منها النسبة المئوية لتلك الفواتير بالعينة والتي لم يرفق بها مستندات شحن، وبالتالي سوف يستنتج معدل الاستثناء بالعينة ويكون بذلك أفضل تقدير لمعدل الاستثناء بالمجتمع.

ولكن نظراً لأن معدل الاستثناء أعتمد على عينة، فإنه من المحتمل بقدر كبير أن يختلف معدل الاستثناء بالعينة عن معدل الاستثناء الفعلي للمجتمع ويسمى الفرق بينهما في هذه الحالة بخطأ المعاينة Sampling error، ويصبح مراقب الحسابات مهتماً بتقدير هذا الخطأ ومن ثم مدى الاعتماد على هذا التقدير والذي يعرف بخطر المعاينة والذي سبق عرضه في بداية الفصل.

فلو فرض أن مراقب الحسابات حدد معدل الاستثناء بالعينة وكان 3% وخطأ المعاينة 1% بخطر معاينة قدره 10%، فهنا يستطيع مراقب الحسابات أن يضع تقديراً لمعدل الاستثناء في المجتمع في صورة مدى معين يقع ما بين 2% و 4% (أي 3 ± 1) بخطر قدره 10% للخطأ (أي بفرصة قدرها 90% ليكون صحيحاً).

إن استخدام المعاينة في المراجعة لأغراض معدلات الاستثناء فإن اهتمام مراقب الحسابات ينصب أساساً على معرفة معدل الاستثناء كأقصى انحراف في الظاهرة محل المراجعة، وبالتالي فهو يركز على الحد الأعلى في المدى المتعلق بالتقدير ويعرف هذا الحد بالحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء Computed Upper exception rate (CUER) في اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات.

ففي مثالنا الحالي قد يستنتج مراقب الحسابات أن الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء لمستندات شحن مفقودة هو 4% عند خطر معاينة قدره 5% مما يعني أن مراقب الحسابات يستنتج بأن معدل الاستثناء بالمجتمع لن يتعدى 4% بخطر قدره 5% في أن يتجاوز معدل الاستثناء 4% وبمجرد تحديد الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء فإن مراقب الحسابات يمكنه أن يربط ذلك

بأهداف محددة في المراجعة. فمثلاً في اختبار كشف مستندات شحن مفقــودة يجب على مراقب الحسابات أن يحدد ما إذا كان معدل 4% يعتبر مقبولاً كخطر للرقابة فيما يتعلق بهدف الوجود في المراجعة.

6-تطبيق أسلوب المعاينة غير الإحصائية في المراجعة:

بداية يجب التعرف على المصطلحات الأساسية التي تـستخدم ســواء عند تطبيق المعاينة الإحصائية أو غير الإحصائية والمــستمدة مــن معــايير المراجعة المتعارف عليها. ويلخص الجدول رقم (1) تلك المصطلحات.

جدول (1)
المصطلحات المستخدمة في أسلوب المعاينة في المراجعة

المصطلح	التعريف
أولاً: مصطلحات مرتبطة بعملية التخطيط: * الخصائص أو الصفات.	هي الخصائص المراد اختبارها عند تطبيق المعاينة.
* الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة.	هو الخطر الذي على أستعداد أن يقبله مراقب الحسابات في أن إجراء رقابي معين يكون فعالاً أو معدل مخالفات مالية يكون مقبولاً عندما يكون معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع أكبر من معدل الاستثناء المقبول.
* معدل الاستثناء المقبول.	هو معدل الاستثناء الذي سوف يسمح به مراقب الحسابات للمجتمع مع استمرار قبوله لخطر الرقابة و (أو) القيمة المالية للمخالفات في العمليات والتي وضعت خلال عملية تخطيط المراجعة.
* معدل الاستثناء المقدر للمجتمع.	هو معدل الاستثناء الذي يتوقع المراجع وجوده بالمجتمع قبل البدء في إجراء الاختبارات.
ثانياً: مصطلحات مرتبطة بتقييم النتائج: * الاستثناء.	استثناء مفردة بالعينة عن صفة معينة.
* معدل الاستثناء بالعينة.	عدد الاستثناءات بالعينة مقسوماً على حجم العينة.
* الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء.	هو أعلى معدل استثناء مقدر بالمجتمع عند مستوى معين من الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة.

ويطبق أسلوب المعاينة فى المراجعة عند إجراء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات من خلال مجموعة خطوات (عددها 14 خطوة)، حيث تقسم هذه الخطوات إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: تخطيط العينة، اختيار العينة وعمل إجراءات المراجعة، وتقييم النتائج. ومن المهم بذل العناية الكافية عند إتباع كل هذه الخطوات لضمان التطبيق الصحيح لكل من عملية المراجعة وعملية المعاينة. وهذه الخطوات هي:

أ- تخطيط العينة:

1. وضع الأهداف الخاصة باختبار المراجعة.
2. تحديد المجالات التي سيتم فيها استخدام المعاينة في المراجعة.
3. تعريف الصفات وحالات الاستثناء.
4. تعريف المجتمع.
5. تحديد وحدة المعاينة.
6. تحديد معدل الاستثناء المقبول.
7. تحديد الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة.
8. تقدير معدل الاستثناء للمجتمع.
9. تحديد حجم العينة المبدئي.

ب- اختيار العينة وعمل إجراءات المراجعة:

10. اختيار العينة.
11. إتمام إجراءات المراجعة على العينة.

ج - تقييم النتائج:

12. التعميم من العينة للمجتمع.
13. تحليل الاستثناءات.
14. القرار حول إمكانية قبول المجتمع.

وسنتعرض في السطور التالية كل خطوة من الخطوات السابقة بشئ من التفصيل.

بداية – كخطوة أولى – يجب تحديد الأهداف الشاملة للاختبار لكل دورة عمليات محل الاختبار. ويقصد بذلك الأهداف التي من أجلها يتم إجراء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات، أي اختبارات مدى تطبيق إجراءات رقابية معينة، واختبارات ما إذا كانت العمليات تتضمن مخالفات مالية. ففي اختبارات دورة المبيعات والتحصيل مثلاً، عادة ما تكون الأهداف هي اختبار فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية على المبيعات وعلى المتحصلات النقدية وتحديد ما إذا كانت عمليات البيع وعمليات التحصيل النقدي تنطوي على مخالفات مالية، وهي أهداف عادة ما يتم تحديدها كجزء من تصميم برنامج المراجعة.

والخطوة الثانية هي تحديد أي المجالات التي يتقرر فيها تطبيق المعاينة في المراجعة طالما أن مراقب الحسابات يخطط للحصول على استنتاجاته عن المجتمع بناء على عينة معينة. وهنا يجب على ا مراقب الحسابات صياغة برنامجه في المراجعة بحيث يتضمن إجراءات المراجعة المناسبة لتطبيقها في أسلوب المعاينة. فقد يكون جزء من برنامج المراجعة تمت صياغته على النحو التالي:

1. راجع عمليات البيع ذات المبالغ الكبيرة والمبالغ غير العادية (إجراءات فحص تحليلي).
2. لاحظ عملية انفصل بين الواجبات بين عملية التسجيل في حسابات المدينين وبين عمليات تداول النقدية (أختبار رقابة داخلية).
3. فحص عينة من فواتير البيع لغرض:

أ – التأكد من اعتماد مدير الائتمان (اختبار رقابة داخلية).

ب – مدى وجد مستند شحن مرفق بها (اختبار رقابة داخلية).

جـ – مدى وجود رقم الحساب وفقاً لدليل الحسابات (اختبار رقابة داخلية).

4. اختار عينة من مستندات الشحن وتتبعها على فواتير البيع الخاصة بها (اختبار رقابة داخلية).
5. قارن الكمية المثبتة بفاتورة البيع مع الكمية الظاهرة بمستند الشحن الخاص بها (اختبار أساسي للعمليات).

نلاحظ أن أسلوب المعاينة في المراجعة غير مناسب بالنسبة لكل من الإجراء الأول والثاني في برنامج المراجعة الموضح أعلاه، حيث يتطلب الإجراء الأول القيام بفحص تحليلي بينما يعتمد الإجراء الثاني على أسلوب الملاحظة. أما الإجراءات الثلاثة الأخيرة في البرنامج فيصلح فيها استخدام المعاينة.

والخطوة الثالثة عند استخدام المعاينة في المراجعة هي ضرورة أن يضع مراقب الحسابات تعريفاً واضحاً للخصائص (أو الصفات) محل الاختبار وكذلك حالات الاستثناء.

ويوضح جدول (2) أمثلة لبعض الصفات وحالات الاستثناء فيما يتعلق بدورة المبيعات وعمليات التحصيل.

جدول (2)

أمثلة عن صفات معينة، وحالات استثناء دورة المبيعات وعمليات التحصيل النقدي

الصفة	حالة الاستثناء
(1) وجود رقم فاتورة البيع في يومية المبيعات.	عدم تسجيل رقم فاتورة البيع في يومية المبيعات.
(2) المبلغ والبيانات الأخرى بصورة فاتورة البيع تتطابق مع القيد في يومية المبيعات.	اختلاف أسم العميل ورقم الحساب بالفاتورة عن ما هو مسجل بيومية المبيعات.
(3) وجود دليل على التحقق من صحة السعر وصحة حاصل ضرب الكمية في السعر.	لا توجد أي إشارة أو علامة تدل على التحقق من صحة السعر وحاصل ضرب الكمية في السعر.
(4) الكمية والبيانات الأخرى المدونة بأمر البيع تتطابق مع ما هو مدون بصورة فاتورة البيع.	تختلف الكمية المدونة في أمر البيع عن تلك المدونة بفاتورة البيع.
(5) وجود علامة أو إشارة تدل على اعتماد منح الائتمان للعميل.	عدم وجود أي إشارة أو علامة على ذلك.
(6) وجود ملف بالمستندات المدعمة عند تسجيل أي مبيعات بيومية المبيعات (تشمل مثل هذه المستندات صورة فاتورة البيع، فاتورة الشحن، أمر البيع، الأمر المستلم من العميل)	فاتورة الشحن وكذلك الأمر المستلم من العميل غير مرفقة بفاتورة البيع.

وكخطوة رابعة (تعريف المجتمع) في عملية المعاينة، فهو عبارة عن مجموعة محددة جيداً من الأحداث أو البيانات التي يرغب مراقب الحسابات أخذ عينة منها. ويجب على مراقب الحسابات أن يحدد مجتمع المراجعة بحيث يوفر أعلى درجة من الملائمة لتحقيق هدف المراجعة. فقد يتكون مجتمع المراجعة – على سبيل المثال – من كافة قيود المبيعات، أو مجموعة حسابات العملاء.

والخطوة الخامسة هي تحديد وحدة المعاينة، وهي عبارة عن عناصر مفردات المجتمع، فقد تكون مثلاً – في مثالنا السابق – القيود الفردية للمبيعات، أو حساب عميل فردي.

أما عن تحديد معدل الاستثناء المقبول (كخطوة سادسة) في عملية المعاينة فهو يتطلب حكماً مهنياً من مراقب الحسابات ويقصد بمعدل الاستثناء المقبول هو معدل الاستثناء الذي يسمح به مراقب الحسابات في المجتمع مع استمرار قبوله لخطر الرقابة و (أو) وقبوله للقيمة المالية للمخالفات في العمليات والتي وضعها أثناء تخطيط عملية المراجعة.

فلو فرض أن مراقب الحسابات قرر أن معدل الاستثناء المقبول بالنسبة للصفة رقم (5) في جدول (2) السابق هو 8% فإن ذلك يعني أن مراقب الحسابات قد قرر أنه حتى في حالة وجود 8% من فواتير البيع لا يوجد بها ما يدل على اعتماد منح الائتمان للعميل فإن إجراء الرقابة الخاص بضرورة اعتماد منح الاعتماد يظل فعالاً في ظل خطرالرقابة الذي وضعه في خطة المراجعة.

ونظراً لأن معدل الاستثناء المقبول يخضع لحكم مراقب الحسابات ، فهو يختلف حسب أهمية الصفة محل المراجعة، فمثلاً لو تم تقييم خطر الرقابة بشكل منخفض لهدف مراجعة معين وكان هناك إجراء وحيد للرقابة الداخلية لدعم ذلك (مما يدل على أهمية كبيرة للصفة محل المراجعة) فإن معدل الاستثناء المقبول في مثل هذه الحالة يجب أن يكون منخفضاً لمثل هذه الصفة عما لو كان هناك إجراءات متعددة للرقابة الداخلية لهذه الصفة.

ويؤثر معدل الاستثناء المقبول على حجم العينة، فلو كان معدل الاستثناء المقبول منخفض فإن ذلك يستلزم حجم عينة كبير والعكس صحيح، بمعنى أن معدل الاستثناء المقبول لو كان 3% مثلاً، لصفة معينة فهو يستلزم حجم عينة أكبر مما لو كان 8%.

والخطوة السابعة في عملية المعاينة هي تحديد الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة وهو الخطر الذي على أستعداد أن يقبله مراقب الحسابات في أن إجراء رقابي معين يكون فعالاً (أو أن معدل المخالفات المالية يكون

مقبولاً) عندما يكون معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع أكبر من معدل الاستثناء المقبول.

فلو فرض مثلاً أن معدل الاستثناء المقبول (كان 6%، والخطر المقبول في تقييم الرقابة هو 10% ومعدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع 8%، فإن الإجراء الرقابي المتبع في هذه الحالة يصبح غير مقبول لأن معدل الاستثناء الحقيقي يزيد عن معدل الاستثناء المقبول. وبالطبع فإن معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع غير معروف لمراقب الحسابات ، ولذلك فإن 10% كخطر مقبول في تقييم خطر الرقابة يعني أن المراجع يرغب في تحمل خطر قدره 10% في استنتاج أن الإجراء الرقابي فعال بعد إتمام كافة الاختبارات حتى لو كان هذا الإجراء غير فعال. فلو اتضح أن الإجراء الرقابي كان فعالاً فسوف يعتمد مراقب الحسابات بدرجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية.

أما عن تقدير معدل الاستثناء في المجتمع (كخطوة ثامنة في عملية المعاينة) فهو تقدير يتم تحديده مقدماً لتخطيط حجم العينة المناسب، فإذا كان هذا المعدل منخفضاً فإن ذلك يعني أن حجم عينة صغير نسبياً قد يفي بمعدل الاستثناء المقبول لمراقب الحسابات لأنه يكتفي بتقدير أقل دقة. وعموماً فعادة ما يعتمد هذا التقدير على نتائج مراجعة السنة السابقة، فإذا كانت غير متاحة أو يصعب الاعتماد عليها فيمكن لمراقب الحسابات أن يسحب عينة صغيرة مبدئية من المجتمع محل المراجعة في السنة الحالية لهذا الغرض.

والخطوة التاسعة في عملية المعاينة هي تحديد حجم العينة، حيث يوجد أربعة عوامل تشارك في تحديد حجم العينة وهي: حجم المجتمع، معدل الاستثناء المقبول، والخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة، ومعدل الاستثناء المقدر للمجتمع. وبالنسبة لحجم المجتمع فهو أقل أهمية بالنسبة لباقي العوامل ومن ثم يمكن إهماله خاصة في المجتمعات كبيرة الحجم. وبمجرد

تحديد العوامل الثلاثة الأخرى فيمكن تحديد حجم العينة بصورة مبدئية ويطلق عليه بالحجم المبدئي لأن الاستثناءات المكتشفة في تلك العينة يجب تقييمها قبل أن يصبح في الإمكان تحديد ما إذا كانت تلك العينة كافية بدرجة معقولة لتحقيق أهداف الاختبارات.

ويمكن تلخيص أثر التغير في العوامل الأربعة السابقة على حجم العينة على النحو التالي:

- زيادة الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة يعني تخفيض حجم العينة.
- زيادة معدل الاستثناء المقبول يعني تخفيض حجم العينة.
- زيادة معدل الاستثناء المقدر للمجتمع يعني زيادة حجم العينة.
- زيادة حجم المجتمع يعني زيادة حجم العينة.

تأتي بعد ذلك الخطوة العاشرة وهي أختيار العينة والتي تعني قيام المراجع باختيار مفردات العينة من المجتمع. ويمكن اختيار العينة سواء بطرق احتمالية أو غير احتمالية كما سبق ذكره.

بعد اختيار العينة، يتم خضوعها لإجراءات المراجعة (الخطوة الحادية عشرة) وذلك عن طريق فحص كل مفردة بالعينة وتحديد مدى مطابقتها للصفة محل الاختبار ثم تسجيل كافة الاستثناءات التي وجدت بالعينة.

ويلاحظ أنه عند الانتهاء من إجراءات المراجعة في تطبيق المعاينة سيصبح لدينا لكل صفة من الصفات محل الاختبار حجم عينة وعدد من الاستثناءات الخاص بها.

الخطوة التالية في عملية المعاينة (الخطوة الثانية عشرة) تتمثل في تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع الذي سحبت منه. فبناء على النتائج الفعلية للعينة يمكن بسهولة احتساب معدل الاستثناء بالعينة وذلك بقسمة عدد الاستثناءات الفعلية على حجم العينة بالنسبة لكل صفة على حدة.

وتجدر الإشارة أن مراقب الحسابات يجب أن يكون حذراً عند تعميم النتائج على المجتمع لأنه ليس من الصحيح أن يكون معدل الاستثناء بالعينة مطابق تماماً لمعدل الاستثناء بالمجتمع، وهنا يمكن القول أنه بالنسبة للطرق غير الإحصائية يوجد وسيلتين لتعميم النتائج من العينة للمجتمع:

1 - أن يتم تقدير خطأ المعاينة وإضافته لمعدل الاستثناء بالعينة للوصول إلى ما يسمى بالحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء عند مستوى معين من الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة، وعموماً فإن مثل هذه الوسيلة لا تستخدم نظراً للصعوبة الشديدة في تقدير خطأ المعاينة باستخدام معاينة غير إحصائية.

2 - طرح معدل الاستثناء بالعينة من معدل الاستثناء المقبول للوصول إلى ما يسمى بخطأ المعاينة المحسوب، أي أن:

(خطأ المعاينة المحسوب = معدل الاستثناء المقبول - معدل الاستثناء بالعينة)

ثم تقييم ما إذا كان خطأ المعاينة المحسوب كبير بدرجة كافية للإشارة إلى أن معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع يعتبر مقبولاً. فمثلاً لو أخذ مراقب الحسابات عينة من 100 مفردة لفحص صفة معينة ولم يجد بها أي استثناءات، وكان معدل الاستثناء المقبول 5%، فعندئذ يكون خطأ المعاينة المحسوب هو 5% (أي 5% - صفر).

من ناحية أخرى لو كان عدد الاستثناءات بالعينة 4، فعندئذ يصبح خطأ المعاينة 1% [أي 5% - 4%]. ففي الحالة الأولى يكون من المرجح بدرجة كبير أن يكون معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع أقل من أو مساوياً معدل الاستثناء المقبول مقارنة بالحالة الثانية، وكلما كان خطأ المعاينة قريباً أو مساوياً لمعدل الاستثناء المقبول كلما تم قبول المجتمع والعكس صحيح. ولذلك يقبل أغلب المراجعين المجتمع في الحالة الأولى ولا يقبلونه في الحالة الثانية. كذلك يلعب حجم العينة دوراً هاماً في ذلك، فلو كان حجم العينة في

مثالنا 20 مفردة فقط فسوف تنخفض ثقة مراقب الحسابات في مسألة عدم وجود استثناءات للحكم على معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع. كما يلاحظ أيضاً أنه لو كان خطأ المعاينة المحسوب سالباً بمعنى أن معدل الاستثناء بالعينة يزيد عن معدل الاستثناء المطلوب فإن الأمر يتطلب مزيداً من الفحص والاختبارات لتلك الصفة محل الاختبار.

ويلخص جدول (3) نموذج تدوين بيانات المعاينة بعد إجراء اختبارات المراجعة للصفات الستة السابق عرضها بجدول (2) لمجتمع معين يتمثل في فواتير البيع.

وللاختصار سوف نعبر عن البيانات الموجودة بالجدول ببعض الرموز للدلالة عليها على النحو التالي:

- الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة : خ ق ر
- معدل الاستثناء المقبول : م ث م
- معدل الاستثناء المقدر للمجتمع : م ث ج
- معدل الاستثناء بالعينة: م ث ع

جدول (3)
نموذج تدوين بيانات المعاينة بعد إجراء اختبارات المراجعة

الصفقات	تخطيط المراجعة				نتائج فعلية			
	م ث ج	م ث م	خ ق ر	حجم العينة المبدئي	حجم العينة	عدد الاستثناءات	معدل الاستثناء بالعينة	خطأ المعاينة المحسوب (م ث م – م ث ع)
(1)	صفر	3	متوسط	75	75	صفر	صفر	3
(2)	1	4	متوسط	100	100	2	2	2
(3)	1	4	متوسط	100	100	10	10	سالب
(4)	1	6	متوسط	65	65	1	1.5	4.5
(5)	2	8	متوسط	50	50	12	24	سالب
(6)	1	6	متوسط	65	65	صفر	صفر	6

ملاحظات على نتائج المعاينة:

1 – إجراءات الرقابة الداخلية التي تمثلها الصفقات 1، 4، 6 يمكن اعتبارها فعالة، بينما يجب إعادة النظر في الإجراءات الرقابية التي تمثلها الصفقات 2، 3، 5 حيث تحتاج إلى إجراءات أخرى إضافية لدعمها.

2 – توصيات للإدارة: نوصي بضرورة مناقشة كل استثناء ورد بنتائج المراجعة مع الإدارة لإعادة تصحيح إجراءات التحقق الداخلي لفواتير البيع وتحسين طريقة اعتماد منح الائتمان للعميل.

بالإضافة إلى تحديد معدل الاستثناء بالعينة لكل صفة من الصفات وتقييم ما إذا كان معدل الاستثناء الحقيقي (غير المعروف) للمجتمع يمكن أن يزيد عن معدل الاستثناء المقبول، فإنه من الضروري تحليل تلك الاستثناءات (الخطوة الثالثة عشرة) لتحديد أوجه القصور في إجراءات الرقابة الداخلية التي أدت لحدوث مثل هذه الاستثناءات، فقد تكون نتيجة إهمال العاملين للتعليمات أو بسبب سوء فهمهم لتطبيقها أو التعمد في إفشال تلك الإجراءات الرقابية أو لأي أسباب أخرى. ولا شك أن التعرف على طبيعة كل استثناء ومسبباته سوف يسهم بشكل كبير في تقييم الخصائص النوعية لنظام الرقابة الداخلية.

تأتي بعد ذلك الخطوة الأخيرة في عملية المعاينة (الخطوة الرابعة عشرة) والمتعلقة بقرار مراقب الحسابات عن مدى قبوله للمجتمع محل الفحص، والذي يتعلق بقدر كبير على خطأ المعاينة المحسوب، فإذا كان صغير جداً أو زاد معدل الاستثناء بالعينة عن معدل الاستثناء المقبول (كما في الصفتين 3، 5 من جدول 3) فيجب على مراقب الحسابات أن يأخذ إجراء معين من الإجراءات الثلاثة التالية:

1 – تعديل معدل الاستثناء المقبول (م ث م) أو تعديل الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة (خ ق ر). فقد يرى المراجع أن المواصفات الأصلية التي وضعها في مرحلة تخطيط المراجعة كانت متحفظة أكثر من اللازم.

2 – تكبير حجم العينة والذي من شأنه قد يقلل من خطأ المعاينة.

3 – التشاور مع لجنة المراجعة أو إدارة العميل فيما يتعلق بتلك المجالات التي ثبت عدم فعاليتها في الرقابة الداخلية، مع ضرورة المتابعة المستمرة من المراجع للتأكد من مدى التحسن الذي يطرأ عليها.

7 ـ المعاينة الإحصائية في المراجعة:

تعتبر معاينة الصفات Attribute Sampling من أشهر طرق المعاينة الإحصائية المستخدمة في اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات. ويقصد بالصفات الخصائص المراد اختبارها في المجتمع. وعلى الرغم من اختبار بعض الصفات من خلال المعاينة غير الإحصائية كما سبق أن أوضحنا، إلا أن مصطلح معاينة الصفات هو بمثابة طريقة إحصائية، وفيها يتم أيضاً استخدام الخطوات السابق مناقشتها في المعاينة غير الإحصائية (أربعة عشرة خطوة). أما عن الاختلافات الأساسية الموجودة في معاينة الصفات فهي تتركز في احتساب أحجام العينة المخطط لها حيث تحسب بناء على جداول مستخرجة من التوزيعات الاحتمالية الإحصائية وكذلك عند تقدير الحد الأعلى لمعدلات الاستثناء باستخدام جداول مشابهة.

ويتم تطبيق معاينة الصفات بإتباع نفس الخطوات السابق مناقشتها في المعاينة غير الإحصائية فسوف نركز هنا فقط على نقاط الاختلاف في الخطوات.

- تخطيط العينة: نفس الخطوات الستة الأولى كما سبق ذكرها. أما فيما يتعلق بالخطوة السابعة (وهي تحديد الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة). ففي المعاينة غير الإحصائية، يعبر أغلب المراجعين عن ذلك بمصطلح (منخفض/ متوسط/ مرتفع) للخطر المقبول، بينما في معاينة الصفات يتم تحديد نسبة معينة لهذا الخطر مثل 5% أو 10% وذلك لوضعه في صورة كمية تساعد في تحديد حجم العينة.

والخطوة الثامنة هي تقدير معدل الاستثناء في المجتمع (كما هو الحال في المعاينة غير الإحصائية). أما عن الخطوة التاسعة والمتعلقة بتحديد حجم العينة المبدئي فيتم تحديدها من خلال جداول إحصائية معينة. و لتحديد

حجم العينة لكل صفة من الصفات محل المراجعة يقوم المراجع بتحديد قيمة رقمية لكل من:

- معدل الاستثناء المقبول (في صورة نسبة مئوية).
- الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة (5% أو 10% عادة).
- معدل الاستثناء المقدر للمجتمع (كنسبة مئوية).

وقد قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإعداد جدولين لتحديد حجم العينة بناء على العوامل الثلاثة السابقة. الجدول الأول يختص بتحديد حجم العينة عند تقدير الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة على أساس 5% (أنظر جدول 4)، بينما يختص الجدول الثاني بتحديد حجم العينة عندما يكون هذا التقدير 10% (انظر جدول 5).

جدول (4)
تحديد حجم العينة لمعاينة الصفات
(5% خطر مقبول لتقييم خطر الرقابة)

معدل الاستثناء	معدل الاستثناء المقبول (%)										
المقدر للمجتمع%	2	3	4	5	6	7	8	9	10	15	20
0.00	149	99	74	59	49	42	36	32	29	19	14
0.25	236	157	117	93	78	66	58	51	46	30	22
0.50	0	157	117	93	78	66	58	51	46	30	22
0.75	0	208	117	93	78	66	58	51	46	30	22
1.00	0	0	156	93	78	66	58	51	46	30	22
1.25	0	0	156	124	78	66	58	51	46	30	22
1.50	0	0	192	124	103	66	58	51	46	30	22
1.75	0	0	227	153	103	88	77	51	46	30	22
2.00	0	0	0	181	127	88	77	68	46	30	22
2.25	0	0	0	208	127	88	77	68	61	30	22
2.50	0	0	0	0	150	109	77	68	61	30	22
2.75	0	0	0	0	173	109	95	68	61	30	22
3.00	0	0	0	0	195	129	95	84	61	30	22
3.25	0	0	0	0	0	148	112	84	61	30	22
3.50	0	0	0	0	0	167	112	84	76	40	22
3.75	0	0	0	0	0	185	129	100	76	40	22
4.00	0	0	0	0	0	0	146	100	89	40	22
5.00	0	0	0	0	0	0	0	158	116	40	30
6.00	0	0	0	0	0	0	0	0	179	50	30
7.00	0	0	0	0	0	0	0	0	0	68	37

• تعني أن حجم العينة كبير جداً وعندئذ تفوق تكلفته المنفعة المتوقعة منه.

جدول (5)

تحديد حجم العينة لمعاينة الصفات(10% خطر مقبول لتقييم خطر الرقابة)

معدل الاستثناء	معدل الاستثناء المقبول (%)										
المقدر للمجتمع%	2	3	4	5	6	7	8	9	10	15	20
0.00	114	76	57	45	38	32	28	25	22	15	11
0.25	194	129	96	77	64	55	48	42	38	25	18
0.50	194	129	96	77	64	55	48	42	38	25	18
0.75	265	129	96	77	64	55	48	42	38	25	18
1.00	0	176	96	77	64	55	48	42	38	25	18
1.25	0	221	132	77	64	55	48	42	38	25	18
1.50	0	0	132	77	64	55	48	42	38	25	18
1.75	0	0	166	105	64	55	48	42	38	25	18
2.00	0	0	198	105	88	55	48	42	38	25	18
2.25	0	0	0	132	88	75	48	42	38	25	18
2.50	0	0	0	132	88	75	65	42	38	25	18
2.75	0	0	0	158	110	75	65	58	38	25	18
3.00	0	0	0	209	132	94	65	58	52	25	18
3.25	0	0	0	0	132	94	65	58	52	25	18
3.50	0	0	0	0	153	113	82	58	52	25	18
3.75	0	0	0	0	194	113	82	73	52	25	18
4.00	0	0	0	0	0	131	98	73	52	25	18
4.50	0	0	0	0	0	149	98	73	65	25	18
5.00	0	0	0	0	0	218	130	87	65	34	18
5.50	0	0	0	0	0	0	160	115	78	34	18
6.00	0	0	0	0	0	0	0	142	103	34	18
7.00	0	0	0	0	0	0	0	182	116	45	25
7.50	0	0	0	0	0	0	0	0	199	52	25
8.00	0	0	0	0	0	0	0	0	0	52	25
8.50	0	0	0	0	0	0	0	0	0	60	25
				0	0	0	0	0	0	68	32

• تعني أن حجم العينة كبير جداً وعندئذ تفوق تكلفته المنفعة المتوقعة منه.

وفيما يلي الخطوات المتبعة لإستخدام تلك الجداول:

1 – أختيار الجدول الملازم للخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة (5% أم 10%).

2 – تحديد العمود الذي يتفق مع معدل الاستثناء المقبول.

3 – تحديد الصف الذي يتفق مع معدل الاستثناء المقدر للمجتمع.

4 – قراءة حجم العينة من التقاء العمود والصف (كما تم تحديدهما في الخطوتين السابقتين).

وفيما يلي بعض الأمثلة لكيفية استخدام تلك الجداول بناء على الخطوات الأربعة السابقة:

الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة	معدل الاستثناء المقبول	معدل الاستثناء المقدر للمجتمع	حجم العينة
%5	%4	1.00	156
%5	%6	2.00	127
%10	%5	1.00	77
%10	%6	2.00	88

اختيار العينة وإجراء اختبارات المراجعة:

وهنا نأتي للخطوة العاشرة في معاينة الصفات وهي اختيار مفردات العينة، ولعل الاختلاف الوحيد هنا عن المعاينة غير الإحصائية هو أن مفردات العينة يتم اختيارها في معاينة الصفات وفقاً لطرق احتمالية سواء بالاختيار العشوائي أو من خلال الاختيار بطريقة المعاينة المنتظمة.

بعد ذلك تجري الاختبارات على العينة بنفس طريقة المعاينة غير الإحصائية (الخطوة الحادية عشرة).

تقييم النتائج:

وتتمثل الخطوة الثانية عشرة في تعميم النتائج من العينة للمجتمع. وفي معاينة الصفات يقوم المراجع بتحديد ما يسمى بالحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء وذلك بناء على جداول إحصائية خاصة (جدولين أحدهما وفقاً لمعدل خطر مقبول 5% لتقييم خطر الرقابة، والثاني وفقاً لمعدل 10%)، وهذا يوضحه جدول (6)، وجدول (7).

جدول (6)
تقييم نتائج العينة في معاينة الصفات
(5% خطر مقبول لتقييم خطر الرقابة)

عدد الاستثناءات الفعلية بالعينة											حجم العينة
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	صفر	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	17.6	11.3	25
0	0	0	0	0	0	0	0	19.6	14.9	9.5	30
0	0	0	0	0	0	0	0	17.0	12.9	8.3	35
0	0	0	0	0	0	0	18.3	15.0	11.4	7.3	40
0	0	0	0	0	0	19.2	16.4	13.4	10.2	6.5	45
0	0	0	0	0	19.9	17.4	14.8	12.1	9.2	5.9	50
0	0	0	0	0	18.2	15.9	13.5	11.1	8.4	5.4	55
0	0	0	0	18.8	16.8	14.7	12.5	10.2	7.7	4.9	60
0	0	0	19.3	17.4	15.5	13.6	11.5	9.4	7.1	4.6	65
0	0	19.7	18.0	16.3	14.5	12.6	10.8	8.8	6.6	4.2	70
0	20.0	18.5	16.9	15.2	13.6	11.8	10.1	8.2	6.2	4.00	75
0	18.9	17.4	15.9	14.3	12.7	11.1	9.5	7.7	5.8	3.7	80
18.2	16.8	15.5	14.2	12.8	11.4	9.9	8.4	6.9	5.2	3.3	90
16.4	15.2	14.0	12.8	11.5	10.3	9.0	7.6	6.2	4.7	3.00	100
13.2	12.3	11.3	10.3	9.3	8.3	7.2	6.1	5.00	3.8	2.4	125
11.1	10.3	9.5	8.6	7.8	6.9	6.0	5.1	4.2	3.2	2.00	150
8.4	7.8	7.2	6.5	5.9	5.2	4.6	3.9	3.2	2.4	1.5	200

• تعني أكثر من 20%.

جدول (7)
تقييم نتائج العينة في معاينة الصفات
(10% خطر مقبول لتقييم خطر الرقابة)

عدد الاستثناءات الفعلية بالعينة											حجم العينة
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	صفر	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	18.1	10.9	20
0	0	0	0	0	0	0	0	19.9•	14.7	8.8	25
0	0	0	0	0	0	0	0	16.8	12.4	7.4	30
0	0	0	0	0	0	0	18.1	14.5	10.7	6.4	35
0	0	0	0	0	0	19.0	16.0	12.8	9.4	5.6	40
0	0	0	0	0	19.7	17.0	14.3	11.4	8.4	5.0	45
0	0	0	0	0	17.8	15.4	12.9	10.3	7.6	4.6	50
0	0	0	0	18.4	16.3	14.1	11.8	9.4	6.9	4.1	55
0	0	0	18.9	16.9	15.0	12.9	10.8	8.7	6.4	3.8	60
0	19.6	17.9	16.3	14.6	12.9	11.1	9.3	7.5	5.5	3.3	70
18.6	17.2	15.8	14.3	12.8	11.3	9.8	8.2	6.6	4.8	2.9	80
16.6	15.4	14.1	12.8	11.5	10.1	8.7	7.3	5.9	4.3	2.6	90
15.0	13.9	12.7	11.5	10.3	9.1	7.9	6.6	5.3	3.9	2.3	100
12.6	11.6	10.7	9.7	8.7	7.6	6.6	5.5	4.4	3.3	2.0	120
9.5	8.8	8.0	7.3	6.5	5.8	5.0	4.2	3.3	2.5	1.5	160
7.6	7.1	6.5	5.9	5.3	4.6	4.0	3.4	2.7	2.0	1.2	200

• تعني أكثر من 20%

وعند قيام مراقب الحسابات باستخدام تلك الجداول فيجب عليه إتباع الخطوات التالية:

1 - اختيار الجدول الذي يتفق مع معدل الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة (أي5% أو 10%).

2 - تحديد العمود الذي يحتوي على عدد الاستثناءات الفعلية التي وجدت بالعينة.

3 - تحديد الصف الذي يتضمن حجم العينة المستخدمة.

4 - قراءة الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء عند التقاء الصف والعمود المحددين بالخطوتين السابقتين.

وفيما يلي بعض الأمثلة لكيفية استخدام تلك الجداول بناء على الخطوات الأربعة السابقة:

الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة	عدد الاستثناءات الفعلية بالعينة	حجم العينة	الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء
%5	3	60	%12.5
%5	6	100	%11.5
%10	2	70	%7.5
%10	5	160	%5.8

وعند استخراج الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء (وليكن 7.5% كما في السطر الثالث من الجدول السابق) فهل يعني ذلك أنه لو تم اختبار المجتمع بالكامل فإن معدل الاستثناء الحقيقي سيكون 7.5%؟ الإجابة بالنفي، لأن معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع غير معروف، ولكن النتيجة تعني أن المراجع يستنتج بأن معدل الاستثناء الحقيقي للمجتمع لن يزيد عن 7.5% بفرصة 90% في أن هذا الاستنتاج صحيح، وفرصة 10% في أنه خطأ.

وجدير بالذكر أنه إذا كان حجم العينة المستخدم لا يوجد ضمن أحجام العينة المعطاه بجداول تقييم النتائج بمعاينة الصفات فيتم التعويض بالأرقام الخاصة بالحجم السابق والحجم اللاحق لحجم العينة المستخدم لاستنتاج الحد

الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء الذي يتفق مع حجم العينة المستخدم. تأتي بعد ذلك الخطوة الثالثة عشر والخاصة بتحليل الاستثناءات والتعرف على مسبباتها بنفس الأسلوب السابق التعرض له في المعاينة غير الإحصائية.

وأخيراً يجب أن يقرر مراقب الحسابات مدى قبوله للمجتمع (الخطوة الرابعة عشرة والأخيرة). و في معاينة الصفات يقارن مراقب الحسابات بين الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء وبين معدل الاستثناء المقبول الذي فرضه في خطة المراجعة.

فإذا كان الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء مساوي أو أقل من معدل الاستثناء المقبول فإن مراقب الحسابات قد يستنتج – في ظل معدل الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة – أن العميل ملتزم بالصفة الرقابية محل الاختبار، بمعنى أن هذه الصفة من صفات الرقابة الداخلية موجودة وتعمل كما هو مخطط لها، وهذا من شأنه أن يبرر إجراء اختبارات أساسية محدودة – دون توسع – على تفاصيل الأرصدة الناتجة عن هذه الصفة الرقابية.

هذا من ناحية، أما الأخرى فلو فرض أن الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء كان أكبر من معدل الاستثناء المقبول فإن مراقب الحسابات يجب أن يستنتج أن العميل غير ملتزم بنظم الرقابة المقررة، وفي هذه الحالة سنجد أنه على الرغم من وجود سياسة للعميل بخصوص صفة الرقابة موضع الاختبار، إلا أنه لا يوجد التزام من جانب العميل، الأمر الذي يشير إلى وجود ضعف في الرقابة الداخلية، وبالطبع فإن هذا الضعف قد يؤدي إلى توسيع الاختبارات الأساسية للأرصدة، آخذاً في الاعتبار الأهمية النسبية لهذه الصفة الرقابية وأثرها على عرض القوائم المالية.

وبالعودة إلى الصفات الستة في مثالنا والتي سبق اختبارها بالمعاينة غير الإحصائية في جدول (3) السابق عرضه نجد أنه يمكن اختبارها باستخدام معاينة الصفات. ونوضح ذلك في جدول (8) مع ملاحظة استخدام نفس محتوى جدول (3) بالنسبة لتلك الصفات ولكن مع استخدام معاينة

الصفات (مع ملاحظة استعمال نفس الرموز للدلالة على المعلمـــات المختلفـــة للاختصار). كما يفترض أنه تم استخدام جدول 10% كمعدل للخطر المقبـــول في تقييم خطر الرقابة، (أي أن خ ق ر هو 10%).

جدول (8)

نموذج تدوين بيانات معاينة الصفات بعد إجراء اختبارات المراجعة

الصفات	تخطيط المراجعة				نتائج فعلية			
	م ث ج	م ث م	خ ق ر	حجم العينة المبدئي	حجم العينة	عدد الاستثناءات	معدل الاستثناء بالعينة	الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء
(1)	صفر	3	%10	76	75	صفر	صفر	3.1
(2)	1	4	%10	96	100	2	2	5.3
(3)	1	4	%10	96	100	10	10	15.0
(4)	1	6	%10	64	70	1	1.5	5.5
(5)	2	8	%10	48	50	12	24	أكبر من 20
(6)	1	6	%10	64	65	صفر	صفر	3.55

ملاحظات على نتائج المعاينة:

1 – كما ورد في جدول (3)، الصفات 1، 4، 6 يمكن اعتبارها فعالة، بينما يجب إعادة النظر في الإجراءات الرقابية التي تمثلها الصفات 2، 3، 5.

2 – توصيات للإدارة: نفس التوصيات الواردة بجدول (3).

ثانيا :اختبارات صحة التفاصيل في أرصدة الحسابات باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية

إن معظم مفاهيم المعاينة التي نوقشت عند استخدام المعاينة لأغراض اختبارات الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية للعمليات سوف نجدها تطبق أيضاً عند اختبار تفاصيل أرصدة الحسابات. كذلك عند التعامل مع خطر المعاينة، فمن المقبول استخدام أياً من المعاينة غير الإحصائية أو المعاينة الإحصائية عند اختبار تفاصيل أرصدة الحسابات.

ولعل الفرق الجوهري بين اختبارات الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية للعمليات من جهة، وبين اختبارات التفاصيل من جهة أخرى يتركز في الشئ الذي يرغب مراقب الحسابات في قياسه. ففي اختبارات الرقابة الداخلية ينصب اهتمام المراجع على اختبار مدى فاعلية أساليب الرقابة الداخلية من خلال استخدام اختبارات الرقابة التي عند تنفيذها يتم تحديد ما إذا كان معدل الاستثناء في المجتمع منخفضاً على نحو كاف لتبرير تخفيض خطر الرقابة المقدر لتخفيض الاختبارات الأساسية.

وفي الاختبارات الأساسية للعمليات، ينصب اهتمام مراقب الحسابات بكل من فاعلية الرقابة ومدى صحة القيمة النقدية للعمليات المالية في النظام المحاسبي. أما في الاختبارات التفصيلية للأرصدة، فإن اهتمام مراقب الحسابات ينصب في تحديد ما إذا كانت القيمة النقدية لرصيد الحساب محرفة جوهرياً، وبالتالي فإنه نادراً ما تكون اختبارات معدل الحدوث ذات أهمية في الاختبارات التفصيلية للأرصدة. وبدلاً من ذلك يستخدم مراقب الحسابات أساليب المعاينة التي توفر نتائج بالقيم النقدية.

وهناك ثلاثة أنواع رئيسية لطرق المعاينة يمكن استخدامها في المراجعة عند حساب التحريفات بالقيم النقدية وهي المعاينة غير الإحصائية Non-Statistical

Sampling ومعاينة الوحدة النقدية Monetary Unit Sampling ومعاينة المتغيرات Variable Sampling.

وسوف تقتصر مناقشتنا في هذا الفصل على معاينة الوحدة النقدية حيث تعد ابتكاراً حديثاً في منهجية المعاينة الإحصائية وتعد من أكثر الأساليب الإحصائية المتعارف عليها في إجراء المعاينة خلال تنفيذ الاختبارات التفصيلية للأرصدة تاركين المجال مفتوحاً للقارئ للتعرف على الأنواع الأخرى في مراجع أخرى.

1 - معاينة الوحدة النقدية Monetary Unit Sampling:

تتميز معاينة الوحدة النقدية بالبساطة الإحصائية كما فى معاينة الصفات مع توفير نتائج إحصائية معبر عنها بوحدة نقد ملائمة (دولار أو جنيه مثلاً). ويتم تنفيذ كافة الخطوات الأربع عشر السابق مناقشتها أيضا على تلك المعاينة مع وجود بعض الاختلافات والتي سنعرضها في النقاط التالية:

1 /1- وحدة المعاينة هي الدولار (أو وحدة النقد الملائمة):

فإذا كان لدينا مجتمع يتمثل في أرصدة حسابات المدينين ويتكون من 40 رصيد (حساب) ومجموعهم 207295 جنيه مثلاً فإن وحدة المعاينة هي الجنيه وليس الأربعين رصيداً. وينتج من اعتبار الجنيه الواحد وحدة معاينة أن هناك تركيز تلقائي على الوحدات المادية (الأرصدة) ذات الأرصدة الكبيرة المسجلة، ونظراً لأن العينة يتم اختيارها على أساس جنيهات فردية فإن الحساب ذات الرصيد الكبير سيكون له فرصة أكبر للتواجد داخل العينة من حساب آخر ذات رصيد صغير.

على سبيل المثال رصيد الحساب الذي يبلغ 5000 جنيه سيكون له احتمال للاختيار يزيد بمقدار 10 مرات عن رصيد الحساب الذي يساوي 500 جنيه فقط لأن الرصيد الكبير يحتوي وحدات جنيهات تزيد بمقدار 10

مرات عن الرصيد الصغير. ولذلك لا داعي في هذه الحالة لاستخدام المعاينة الطبقية حيث يتم التعامل مع الطبقات بشكل تلقائي.

2/1 يتمثل حجم المجتمع في حجم الجنيهات المسجلة: فمثلاً، كما ذكرنا، لو كان مجتمع حسابات المدينين يتكون من 207295 جنيهاً فإن هذا هو حجم المجتمع وليس الأربعين رصيداً، بمعنى أن تحديد حجم المجتمع يتسق هنا مع استخدام وحدات الجنيهات.

وبالنسبة لأسلوب اختيار العينة، والتي سنعرض لها لاحقاً، فإنه من غير الممكن تقييم احتمال العناصر غير المسجلة بالمجتمع. فلو فرضنا على سبيل المثال أنه تم استخدام معاينة الوحدة النقدية لتقييم مدى عدالة عرض بند المخزون فإن تلك المعاينة لا يمكنها تقييم ما إذا كانت هناك عناصر معينة بالمخزون موجودة ولكنها لم تدخل في عد وجرد المخزون. فإذا كان هدف الاكتمال Completeness، هاماً في اختبارات المراجعة، وهو عادة كذلك، فإنه يجب تحقيق هذا الهدف بشكل منفصل عن الاختبارات التي تتم من خلال معاينة الوحدة النقدية.

3/1- استخدام الحكم الأولي عن الأهمية النسبية لكل حساب بدلاً من التحريف المحتمل أو المقبول:

توجد ميزة أخرى هنا لمعاينة الوحدة النقدية وهي استخدام الحكم الأولى عن الأهمية النسبية لإجراء تحديد مباشر لقيمة التحريف المحتمل أو المقبول الخاص بمراجعة كل حساب، لأن أساليب المعاينة الأخرى تتطلب أن يحدد مراقب الحسابات التحريف المحتمل أو المقبول لكل حساب عن طريق توزيع (تخصيص) الحكم الأولى للأهمية النسبية على الحسابات، ولا يعد ذلك متطلباً عند استخدام معاينة الوحدة النقدية، فمثلاً لو فرض أن مراقب الحسابات حدد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية بمبلغ 60.000 جنيه للقوائم المالية ككل فإن هذا المبلغ أو ما يشتق منه قد يستخدم كتحريف محتمل أو

مقبول في كافة تطبيقات معاينة الوحدة النقدية من مخزون وحسابات مدينين وحسابات دائنين وغيرها.

4/1 تحديد حجم العينة باستخدام معادلة إحصائية، وسيتم التعرض لاحقاً للمعلومات التي تستخدم وكذلك للعمليات الحسابية اللازمة لتحديد حجم العينة المخطط.

5/1 – يتم اختيار العينة باستخدام الاحتمالات المتناسبة مع الحجم (ح م ح): يتم اختيار عينات الوحدة النقدية وفقاً للاحتمالية المتناسبة مع الحجم، حيث يمكن التوصل إلى ذلك باستخدام برامج الحاسب الآلي، أو جداول الأرقام العشوائية، أو أساليب المعاينة المنتظمة. ويجب أن يحدد المراجع الوحدة الطبيعية (الرصيد) لأداء اختبارات المراجعة.

فمثلاً في الجدول رقم (9) سيتوصل مراقب الحسابات إلى عينة عشوائية من عناصر المجتمع التي تقع بين 1 و 7376 (جنيهات فردية). وحتى يمكن تنفيذ إجراءات المراجعة، يجب أن يعرف مراقب الحسابات عناصر المجتمع بين 1 و 12 (الوحدات الطبيعية). فإذا اختار المراجع الرقم العشوائي 3014، تتمثل الوحدة الطبيعية المرتبطة بذلك الرقم في الوحدة رقم 6.

وبفرض أن مراقب الحسابات يرغب في اختيار عينة ذات احتمالية متناسبة مع الحجم لأربع حسابات في المجتمع الموضح بالجدول رقم (9)، ونظراً لأنه تم تعريف وحدة المعاينة على أنها الجنيه الفردي، فإن حجم المجتمع سيتمثل في 7376 وبالتالي يجب استخدام 4 أرقام من جدول الأرقام العشوائية أو برنامج الحاسب الآلي. بافتراض أن برنامج الحاسب الآلي أخرج لنا الأرقام العشوائية التالية: 6586، 1756، 850، 6499. هنا يتم تحديد عناصر الوحدة الطبيعية بالمجتمع التي تحتوي هذه الجنيهات العشوائية من خلال الرجوع إلى عمود الإجمالي التراكمي. وتتمثل هذه العناصر في 11 (تحتوي على جنيهات بين 6577 و 6980)، 4 (تحتوي على جنيهات بين

1699 و 2271)، 2 (تحتوي على جنيهات بين 358 ، 1638)، و 10 (تحتوي على جنيهات بين 5751 و 6576). وسيتم مراجعة ذلك، وستطبق النتيجة التي تخص كل وحدة طبيعية على الجنيه العشوائي الذي تحتويه.

جدول رقم (9)

مجتمع المدينين

عنصر المجتمع (الوحدة الطبيعية)	القيمة المسجلة	الإجمالي التراكمي (الوحدة بالجنيه)
1	357 جنيه	357 جنيه
2	1281	1638
3	60	1698
4	573	2271
5	691	2962
6	143	3105
7	1425	4530
8	278	4808
9	942	5750
10	826	6576
11	404	6980
12	396	7376

ومن المشكلات التي تتعلق بالاختيار الاحتمالي المتناسب مع الحجم عدم وجود فرصة لاختيار عناصر المجتمع التي يساوي رصيدها الصفر في ظل اختيار العينة ذات الاحتمال المتناسب مع الحجم، حتى على الرغم من أنها قد تحتوي على تحريفات. وبالمثل توجد فرصة ضئيلة لإدراج الأرصدة الصغرى التي يوجد بها تدنية كبيرة في قيمتها في العينة. ويمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق تنفيذ اختبارات مراجعة محددة للعناصر ذات الأرصدة الصفرية والأرصدة الصغرى، في ظل وجود افتراض بأنها محل الاهتمام.

كذلك توجد مشكلة أخرى تتمثل في عدم إمكانية إدراج الأرصدة السالبة، مثل الأرصدة الدائنة للمدينين في العينة ذات الاحتمال المتناسب مع الحجم (الوحدة النقدية). ومن الممكن تجاهل الأرصدة السالبة للاختيار الاحتمالي المتناسب مع الحجم، واختبار هذه القيم من خلال بعض الوسائل الأخرى. ويوجد بديل يتمثل في معاملة هذه الأرصدة على أنها أرصدة موجبة

وإضافتها إلى العدد الإجمالي للوحدات النقدية التي يتم اختبارها، ومع ذلك سيؤدي هذا البديل إلى تعقيد عملية التقييم.

6/1 - يقوم مراقب الحسابات بالتعميم من العينة إلى المجتمع عن طريق استخدام أساليب معاينة الوحدة النقدية:

بغض النظر عن طريقة المعاينة المختارة، يجب أن يقوم مراقب الحسابات بالتعميم من العينة إلى المجتمع من خلال:

(1) تصوير التحريفات من نتائج العينة إلى المجتمع،

(2) تحديد خطأ المعاينة المرتبط. ويوجد أربع جوانب هامة للقيام بذلك في ظل معاينة الوحدة النقدية:

- استخدام جداول معاينة الصفات فى حساب النتائج, حيث يتم استخدام جداول تقييم العينة مع استبدال الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة بخطر أخر يسمى خطر القبول غير الصحيح للمجتمع **Acceptable risk of incorrect acceptance** و يقصد به الخطر الذى على استعداد أن يقبله المراجع فى أن الرصيد صحيحا بينما هو فى الحقيقة محرف بقدر يساوي أو أكبر من التحريف المقبول أو المحتمل.
- يجب تحويل نتائج الصفات إلى جنيهات. ويتم من خلال معاينة الوحدة النقدية تقدير التحريفات بالجنيه في المجتمع، وليس نسبة العناصر التي يوجد بها تحريف في المجتمع ويتم التوصل إلى ذلك في معاينة الوحدة النقدية عن طريق تعريف كل عنصر بالمجتمع على أنه الجنيه الفردي، ولذلك يعد تقدير معدل الجنيهات بالمجتمع التي تحتوي على تحريف هو السبيل لتقدير إجمالي التحريف بالجنيه.
- يجب أن يضع مراقب الحسابات افتراضاً عن النسبة المئوية للتحريف في كل عنصر بالمجتمع يوجد به تحريف. ويمكن هذا الافتراض المراجع من استخدام جداول معاينة الصفات لتقدير التحريفات بالجنيه.

- يشار إلى النتائج الإحصائية التي يتم التوصل إليها عند استخدام معاينة الوحدة النقدية على أنها حدود التحريفات. وتتمثل هذه الحدود للتحريفات في التقديرات عن الحد الأقصى المحتمل للمغالاة (الحد الأعلى للتحريف) والحد الأقصى المحتمل للتدنية (الحد الأدنى للتحريف) عند مستوى محدد من خطر القبول غير الصحيح للمجتمع، وبالتالي يتم حساب كل من الحد الأعلى والحد الأدنى للتحريف.
- والخطوة الأخيرة وهي التعميم من العينة إلى المجتمع تعتبر في غاية الأهمية عند استخدام معاينة الوحدة النقدية، حيث يختلف التعميم عندما لا يجد المراجع أن تحريفات بالعينة عن ذلك التعميم عند وجود تحريفات، وهذا ما نوضحه في النقاط التالية:

2- التعميم من العينة إلى المجتمع عندما لا يتم اكتشاف تحريفات باستخدام معاينة الوحدة النقدية:

بافتراض أن مراقب الحسابات يقوم بمصادقة مجتمع من أرصدة المدينين للتحقق من الصحة النقدية. ويبلغ الإجمالي بالمجتمع 1.200.000 جنيه وتم الحصول على عينة من 100 مصادقة. وعند المراجعة لم يتم اكتشاف أية تحريفات بالعينة. ويرغب مراقب الحسابات في تحديد القيمة القصوى للمغالاة والقيمة القصوى للتدنية التي يحتمل وجودها في المجتمع مع استمرار عدم وجود أية تحريفات بالعينة. ويتم تحديد كل من هذين الحد الأعلى للتحريف والحد الأدنى للتحريف على التوالي، بافتراض أن خطر القبول غير الصحيح للمجتمع يبلغ 5%. وباستخدام جدول تقييم نتائج العينة في معاينة الصفات (جدول 5%) يتم تحديد الحدين الأعلى والأدنى عن طريق تحديد نقطة التقاطع بين حجم العينة (100). والرقم الفعلي للتحريفات (صفر) بنفس الطريقة الخاصة بمعاينة الصفات. سنجد أن 3% في الجدول تعبر عن كل من الحد الأعلى والحد الأدنى كنسبة مئوية. ونظراً لأن معدل التحريف بالعينة كان صفراً فإن نسبة 3% تمثل تقدير لخطأ المعاينة.

وهكذا بناء على نتائج العينة وحدود التحريف التي يتم التوصل إليها من الجدول، يمكن للمراجع أن يستنتج بخطر معاينة 5% عدم وجود تحريف يزيد عن 3% بوحدات الجنيه بالمجتمع. ولتحويل هذه النسبة إلى جنيهات، يجب أن يضع المراجع افتراض عن نسبة متوسط التحريف في الجنيهات بالمجتمع التي تحتوي على تحريف. ويؤثر هذا الافتراض بشكل جوهري على حدود التحريف. وحتى يتم توضيح ذلك، سيتم اختبار ثلاثة أمثلة للافتراضات وهي:

1 – افتراض أن نسبة التحريف لكل من المغالاة والتدنية تبلغ 100%،
2 – افتراض أن نسبة التحريف لكل من المغالاة والتدنية تبلغ 10%،
3 – افتراض أن نسبة التحريف للمغالاة تبلغ 20% وافتراض أن نسبة التحريف للتدنية تبلغ 200%.

الافتراض رقم (1):

قيم المغالاة 100%، وقيم التدنية 100%، حدود التحريف عند مستوى 5% من خطر القبول غير الصحيح للمجتمع، عندئذ يكون:

الحد الأعلى للتحريف = 1.200.000 × 3% × 100% = 36000 جنيه

الحد الأدنى للتحريف = 1.200.000 × 3% × 100% = 36000 جنيه

يتمثل الافتراض، في المتوسط، في أن هذه العناصر بالمجتمع التي يوجد بها تحريف قد حرفت بما يعادل القيمة الكاملة للقيمة المسجلة. ونظراً لأن حد التحريف يساوي 3%، فلا يحتمل تجاوز قيمة التحريف 36000 جنيه (3% من إجمالي وحدات الجنيهات المسجلة في المجتمع). فإذا كان هناك مغالاة في كافة القيم، ستوجد مغالاة قدرها 36000 جنيه. أما إذا كان هناك تدنية في كافة القيم، سيوجد تدنية قدرها 36000 جنيه.

ويتسم افتراض وجود 100% من التحريفات بالتحفظ الشديد خاصة بالنسبة للمغالاة. وبافتراض أن معدل الاستثناء بالمجتمع الفعلي يساوي 3%

فهناك شرطين يجب توفرهما قبل أن تعكس القيمة 36000 جنيه على نحو مناسب قيمة المغالاة الحقيقية:

1 - يجب أن تتسم كافة القيم بالمغالاة. فقد تؤدي القيم المتكافئة إلى تخفيض قيمة المغالاة.

2 - كافة عناصر المجتمع التي يوجد بها تحريف يجب أن تبلغ نسبة التحريف بها 100%. على سبيل المثال لا يمكن أن يحدث ذلك لتحريف رصيد أحد المدينين بمبلغ 226 جنيه وتسجيله بمبلغ 262 جنيه، حيث ستبلغ نسبة التحريف 13.7% فقط (262- 226 = 36 مغالاة بمعدل 36 ÷ 262 = 13.7%).

الافتراض رقم (2):

تبلغ قيم المغالاة 10%، وتبلغ قيم التدنية 10%، حدود التحريف عند مستوى 5% من خطر القبول غير الصحيح للمجتمع. عندئذ يكون:

الحد الأعلى للتحريف = 1.200.000 × 3% × 10% = 3600 جنيه

الحد الأدنى للتحريف = 1.200.000 × 3% × 10% = 3600 جنيه

يتمثل الافتراض، في المتوسط، في أن هذه العناصر التي يوجد بها تحريف لا يزيد مقدار التحريف بها عن 10%، فإذا كانت كافة العناصر محرفة في إتجاه واحد، ستتمثل في حدود التحريف في + 3600 و – 3600 . ويؤثر التغيير في الافتراض من 100% تحريف إلى 10% تحريف بشكل جوهري على حدود التحريف، حيث يتناسب الأثر طردياً مع مقدار التغيير.

الافتراض رقم (3):

تبلغ قيم المغالاة 20%، وتبلغ قيم التدنية 200%، حدود التحريف عند مستوى 5% من خطر القبول غير الصحيح بالمجتمع. عندئذ يكون:

الحد الأعلى للتحريف = 1.200.000 × 3% × 20% = 7200 جنيه

الحد الأدنى للتحريف = 1.200.000 × 3% × 200% = 72000 جنيه

ويمكن تبرير النسبة الكبيرة للتدنية في احتمال وجود تحريف أكبر في ضوء النسب المئوية. على سبيل المثال، رصيد المدينين المسجل بمبلغ 20 جنيه كان يجب تسجيله بمبلغ 200 جنيه يوجد به تدنية قدرها 900% ((200

– 20) ÷ 20)، بينما الرصيد الذي تم تسجيله بمبلغ 200 جنيه وكان يجب تسجيله بمبلغ 20 جنيه يوجد به مغالاة قدرها 90% ((200 – 20) ÷ 200).

وقد تحتوي العناصر التي يوجد بها قدر كبير من التدنية على قيم مسجلة تتسم بالصفر في ضوء هذه التحريفات. ونتيجة لذلك، بسبب آلية تنفيذ معاينة الوحدة النقدية، سيوجد لعدد ضئيل من هذه العناصر فرصة للاختيار بالعينة. ولذلك يقوم بعض المراجعين باختيار عينة إضافية من العناصر الصغيرة كملحق لعينة الوحدة النقدية عندما تكون قيم التدنية محل اهتمام مراقب الحسابات.

3- افتراض النسبة الملائمة من التحريف:

يعد التوصل إلى الافتراض الملائم عن النسبة الإجمالية للتحريف في تلك العناصر بالمجتمع التي تحتوي على التحريف قراراً خاصاً بالمراجع. ويجب أن يتوصل مراقب الحسابات إلى هذه النسبة المئوية وفقاً لحكمه المهني في ظل الظروف التي يواجهها. وفي حالة عدم وجود معلومات مقنعة تؤدي إلى العكس، يرى معظم المراجعين أنه من المرغوب فيه افتراض وجود قيمة تعادل 100% لكل من المغالاة والتدنية ما لم يتم اكتشاف تحريفات في نتائج العينة ويعد ذلك منهجاً متحفظاً جداً ولكن من السهل تبريره بالمقارنة بالافتراضات الأخرى.

وفي الواقع يرجع السبب في استخدام الإشارة إلى الحدين الأعلى والأدنى على أنهما حدود التحريف Misstatement Bounds في حالة معاينة الوحدة النقدية إلى الاستخدام واسع الانتشار لهذا الافتراض المتحفظ، بدلاً من استخدام المصطلح الإحصائي حد الثقة Confidence Limit وما لم يذكر عكس ذلك سيتم استخدام افتراض التحريف بنسبة 100%، في هذا الفصل وما يتبعه من حالات عملية.

4 - التعميم عند اكتشاف التحريفات:

نعرض في هذا القسم طريقة التقييم التي يتم إتباعها عندما يتم اكتشاف تحريفات في العينة باستخدام نفس المثال التوضيحي، وسيتمثل

التغيير الوحيد في الافتراض الخاص بالتحريفات، وسيظل حجم العينة 100 والقيمة المسجلة 1.200.000 جنيه، ولكن سيتم افتراض وجود عدد 5 تحريفات في العينة. ويظهر الجدول رقم (10) هذه التحريفات.

جدول (10)

التحريفات التي تم إكتشافها

رقم المدين	قيمة رصيد المدين المسجل	قيمة رصيد المدين التي تم مراجعتها	التحريف	(التحريف ÷ القيمة المسجلة)
2073	6200	6100	100	0.016
5111	12910	12000	910	0.07
5206	4322	4450	(128)	(0.03)
7642	23000	22995	5	0.0002
9816	8947	2947	6000	0.671

فإذا تم اكتشاف تحريفات، لن يعد افتراض أن نسبة كافة التحريفات تعادل 100% متحفظاً جداً فقط، ولكنه أيضاً لن يتسق مع نتائج العينة. لذلك فالافتراض المتعارف عليه في الممارسة العملية يتمثل في أن التحريفات الفعلية في العينة تعد ممثلة للتحريفات في المجتمع. ويتطلب هذا الافتراض أن يحسب المراجع نسبة تحريف كل عنصر بالعينة (التحريف ÷ القيمة المسجلة) على أن تطبق هذه النسبة على المجتمع، كما يظهر في العمود الأخير من جدول (10)، وكما سيتم تفسيره تباعاً، سيظل من الضروري افتراض وجود تحريف للجزء الذي يوجد به تحريفات تساوي الصفر في النتائج المحسوبة. وفي هذا المثال يتم استخدام افتراض التحريف بنسبة 100% للجزء الخاص بالتحريفات المساوية للصفر لكل من حدي التحريف الأعلى والأدنى.

5 - الاستعانة بجداول معاينة الصفات:

يجب أن يتعامل مراقب الحسابات مع طبقات الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء من جداول تقييم نتائج العينة في معاينة الصفات (الموضحة

في الفصل السابق). ويرجع السبب في ذلك إلى وجود افتراض مختلف عن التحريف في كل تحريف من التحريفات. ويتم حساب الطبقات في البداية من خلال تحديد الحد الأعلى المحسوب لمعدل الاستثناء من الجدول لكل تحريف، وبعد ذلك يتم حساب كل طبقة. ويظهر الجدول رقم (11) الطبقات في جدول معاينة الصفات للمثال الذي نتناوله الآن. ويتم تحديد الطبقات بالقراءة عبر الجدول للعينة التي يبلغ حجمها 100 في أعمدة الاستثناء من صفر إلى 4.

جدول رقم (11)

نسب حدود التحريف

عدد التحريفات	الحد الأعلى للدقة من الجدول	الزيادة في حد الدقة الناتجة عن كل تحريف (الطبقات)
صفر	0.03	0.03
1	0.047	0.017
2	0.062	0.015
3	0.076	0.014
4	0.089	0.013

6 - ربط افتراضات التحريف بكل طبقة:

من أكثر الوسائل المتعارف عليها لربط افتراضات التحريف مع الطبقات هي إتباع التحفظ عن طريق ربط نسب التحريف الكبيرة للجنيهات بالطبقات الكبيرة (كما هو موضح بجدول 12). على سبيل المثال يبلغ أكبر متوسط للتحريف 0.671 للمدين رقم 9816، فقد تم ربط هذا التحريف مع عامل الطبقة 0.017 وهي الطبقة الأعلى للتحريفات المكتشفة. وبالنسبة للجزء الخاص بحد الدقة الأعلى الذي يتعلق بطبقة التحريف الذي يساوي الصفر سيفترض أن التحريف يمثل 100%، وهو ما يظل يتسم بالتحفظ (بمعنى ضرورة إضافة صفر تحريفات. ففي مثالنا كان الوضع هو وجود 4 تحريفات مغالاة وتحريف واحد تدنية، وبالتالي يكون عدد التحريفات كالتالي: للمغالاة صفر، 1، 2، 3، 4 وللتدنية صفر، 1).

ويظهر جدول رقم (12) حساب حدود التحريف قبل أن يتم أخذ القيم المتكافئة في الاعتبار. وتم حساب الحد الأعلى للتحريف كما لو كان لا توجد قيم حدث بها تدنية، كما تم حساب الحد الأدنى للتحريف كما لو كان لا توجد قيم حدث بها مغالاة.

جدول رقم (12)

توضيح لحساب الحدين الأولين الأعلى والأدنى للتحريف

رقم التحريفات	جزء الحد الأعلى للدقة*	القيمة المسجلة	إفتراض وحدة التحريف	حد التحريف (الأعمدة 2×3×4)
المغالاة:				
صفر	0.030	1200000	1	36000 جنيه
1	0.017	1200000	0.671	13688
2	0.015	1200000	0.07	1260
3	0.014	1200000	0.016	269
4	0.013	1200000	0.0002	3
الحد الأعلى للدقة	0.089			
الحد الأولي للتحريف				51220
التدنية:				
صفر	0.030	1200000	1	36000 جنيه
1	0.017	1200000	0.03	612
الحد الأدنى للدقة	0.047			
الحد الأولي للتحريف				36612

- عند مستوى 5% لخطر القبول غير الصحيح للمجتمع، حجم العينة 100.

7 - تسوية القيم المتكافئة:

يرى معظم مستخدمي معاينة الوحدة النقدية أن المنهجية التي عرضت تتسم بالتحفظ الشديد في حالة وجود قيم متكافئة. فإذا تم اكتشاف قيمة تدنية، يجب من المنطقي ومن المقبول أن تكون حدود قيم المغالاة أقل بالمقارنة مع عدم اكتشاف أي قيم للتدنية، والعكس بالعكس.

ويتم تسوية الحدود للقيم المتكافئة بإتباع ما يلي: (1) التوصل إلى ما يسمى التقدير بنقطة point estimate من قيم المغالاة وقيم التدنية. (ملحوظة: التقدير بنقطة هو طريقة للتصوير من العينة إلى المجتمع لتقدير التحريف في المجتمع، وعادة ما يتم ذلك بافتراض أن التحريفات في المجتمع الذي لم يتم مراجعته تتناسب مع التحريفات التي وجدت بالعينة). (2) تخفيض كل حد بمقدار التقدير بنقطة المعاكس له، بمعنى استخدام التقدير بنقطة للتدنية في تخفيض الحد الأولي الأعلى للتحريف، واستخدام التقدير بنقطة للمغالاة في تخفيض الحد الأولى الأدنى للتحريف.

ويتم حساب التقدير بنقطة للمغالاة عن طريق ضرب متوسط قيمة المغالاة بوحدات الجنيهات التي تم مراجعتها في القيمة المسجلة. وبالمثل يتم ذلك عند حساب التقدير بنقطة للتدنية. وفي المثال الحالي توجد قيمة واحدة للتدنية تبلغ 0.03 لوحدة الجنيه (أنظر جدول 2) في عينة حجمها 100، وبالتالي يكون التقدير بنقطة التدنية 360 جنيه (أي 0.03 ÷ 100 × 1.200.000). وبالمثل يبلغ التقدير بنقطة للمغالاة 9086 جنيه (أي (0.671 + 0.07 + 0.016 + 0.0002) ÷ 100 × 1.200.000).

ويوضح الجدول رقم (13) عملية تسوية الحدين بإتباع هذا الإجراء. ويتم تخفيض الحد الأولي الأعلى والذي يبلغ 51220 (من جدول 12) بالتقدير الأكثر احتمالاً لقيمة التدنية التي تبلغ 360 للتوصل إلى الحد بعد التسوية ويبلغ 50860 جنيه. كما يتم تخفيض الحد الأولي الأدنى الذي يبلغ 36612

بالتقدير الاكثر احتمالاً لقيمة المغالاة والتي تبلغ 9086 للتوصل إلى الحد بعد التسوية ليصبح 27526 جنيه. وهكذا في ضوء المنهجية والافتراضات المتبعة يتوصل المراجع إلى إستنتاج مؤداه وجود خطر مقداره 5% للمغالاة في أرصدة المدينين بأكثر من 50860 جنيه أو للتدنية بأكثر من 27526 جنيه.

جدول رقم (13)

توضيح لحساب تسوية حدود التحريف

عدد التحريفات	افتراض وحدة التحريف	حجم العينة	المجتمع المسجل	التقدير بنقطة	الحدود
الحد الأولي للمغالاة					51220
قيمة التدنية					
1	0.03	100	1200000	360	(360)
تسوية حد المغالاة					50860
الحد الأولي للتدنية					36612
قيم المغالاة					
1	0.671				
2	0.07				
3	0.016				
4	0.0002				
المجموع	0.7572				
		100	1200000	9086	(9086)
تسوية حد التخفيض					27526

ونلخص فيما يلي الخطوات التي تم إتباعها لتسوية حدود التحريف لمعاينة الوحدة النقدية في حالة وجود قيم متكافئة عن طريق توضح العمليات الحسابية التي استخدمت لتسوية الحد الأعلى للتحريف للقيم الأربع للمغالاة التي وردت في جدول (10).

خطوات حساب تسوية حدود التحريف	العمليات الحسابية للمغالاة جداول 10، 12، 13
1- تحديد التحريف في كل عنصر بالعينة، مع فصل المغالاة عن التدنية.	جدول (10) 4 قيم للمغالاة
2 – حساب التحريف لكل وحدة جنيه بكل عنصر في العينة (التحريف ÷ القيمة المسجلة)	جدول (10) 0.016، 0.07، 0.0002، 0.671
3 – تحريفات الطبقة لكل وحدة جنيه من الأعلى إلى الأدنى، بما في ذلك افتراض نسبة التحريف لعناصر العينة التي لا يوجد بها تحريف.	جدول (12) 1، 0.671، 0.07، 0.016، 0.0002
4 – تحديد الحد الأعلى للدقة من جدول معاينة الصفات وحساب نسبة حد التحريف لكل نوع من أنواع التحريفات (الطبقة).	جدول (12) الإجمالي من 8.9% لأربعة تحريفات، حساب 5 طبقات.
5 – حساب الحدين الأولين الأعلى والأدنى للتحريف لكل طبقة وللإجمالي.	جدول (12) الإجمالي من 51220 جنيه.
6 – حساب التقدير بنقطة للمغالاة والتدنية.	جدول (13) 360 جنيه للتدنية.
7 – حساب تسوية الحدين الأعلى والأدنى للتحريف.	جدول (13) قيمة التسوية 50860 جنيه لحد المغالاة.

8 - تحديد إمكانية قبول المجتمع باستخدام معاينة الوحدة النقدية:

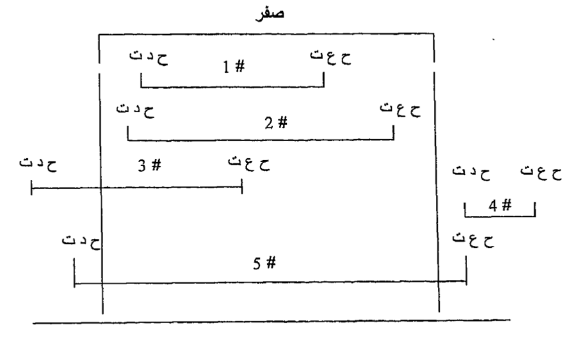
بعد حساب حدود التحريف، يجب على مراقب الحسابات أن يقرر ما إذا كان سيقبل المجتمع أم لا، وبالتالي فهناك حاجة لوجود قاعدة قرار وتتمثل قاعدة القرار لمعاينة الوحدة النقدية في الآتي:

إذا وقعا كلا الحدين الأعلى والأدنى بين قيم التحريف المحتملة للمغالاة والتدنية، يتم قبول الاستنتاج بأنه لا يوجد تحريف جوهري بالقيمة الدفترية. وإذا حدث عكس ذلك يتم التوصل إلى استنتاج مؤداه وجود تحريف جوهري في القيمة الدفترية.

ونوضح في الشكل التالي قاعدة القرار ويتضح منها ما يلي: يجب أن يستنتج المراجع أن كل من الحد الأعلى للتحريف (ح ع ت)، والحد الأدنى للتحريف (ح د ت) في الموقفين رقمي 1، 2 يقعان داخل حدود التحريف المحتمل أو المقبول للمغالاة والتدنية، وبالتالي يعد استنتاج عدم وجود تحريف جوهري في المجتمع استنتاجاً مقبولاً. أما بالنسبة للمواقف أرقام 3، 4، 5 يقع (ح د ت) أو (ح ع ت) أو كلاهما خارج حدود التحريفات المحتملة أو المقبولة، وبالتالي يتم رفض القيمة الدفترية للمجتمع.

شكل توضيحي لقاعدة القرار للمراجع عند استخدام معاينة الوحدة النقدية

+ التحريف المحتمل أو المقبول   – التحريف المحتمل أو المقبول



وفي مثالنا الحالي، لو فرض أن مراقب الحسابات قرر وضع قيمة التحريف المحتمل أو المقبول لأرصدة المدينين بمبلغ 40.000 جنيه (بالمغالاة

أو التدنية)، فإن ذلك يعني أن مراقب الحسابات سيقبل القيمة المسجلة إذا توصل لاستنتاج مؤداه عدم وجود مغالاة أو تدنية في أرصدة المدينين لأكثر من 40.000 جنيه. وكما سبق التوضيح اختار مراقب الحسابات عينة من 100 عنصر، وأكتشف 5 تحريفات وتوصل إلى الحد الأدنى يبلغ 27526 والحد الأعلى يبلغ 50860، فإن تطبيق قاعدة القرار هنا تعني أن المراجع يستنتج عدم قبول المجتمع لزيادة الحد الأعلى للتحريف عن التحريف المحتمل أو المقبول الذي يساوي 40.000.

الوضع عند رفض المجتمع: إذا وقع أحد حدي التحريف أو كلاهما خارج حدود التحريف المحتمل أو المقبول فلا يعد المجتمع مقبولاً. وعندئذ يمكن للمراجع أن يختار من بين مجموعة خيارات على النحو التالي:

- عدم القيام بأي تصرف حتى يمكن استكمال الاختبارات في جوانب المراجعة الأخرى. ويعني ذلك أن مراقب الحسابات في النهاية يجب أن يقيم ما إذا كانت القوائم المالية ككل يوجد بها تحريف ذو أهمية نسبية، فإذا تم اكتشاف تحريفات متكافئة في جوانب المراجعة الأخرى، مثل المخزون، قد يتوصل مراقب الحسابات بذلك إلى استنتاج مؤداه أن التحريفات المقدرة في أرصدة المدينين تعد تحريفات مقبولة. وبالطبع يمكن لمراقب الحسابات قبل الانتهاء من المراجعة أن يقيم ما إذا كان التحريف في حساب واحد يمكن أن ينتج عنه تضليل بالقوائم المالية حتى في ظل وجود تحريفات متكافئة.
- توسيع اختبارات المراجعة في جوانب محددة. فإذا أسفر تحليل التحريفات إلى تركز معظمها في نوع محدد فيمكن توجيه بعض الجهود الإضافية للمراجعة في الجانب الذي ظهرت فيه هذه المشكلة.
- على سبيل المثال إذا أظهر تحليل التحريفات في عمليات المصادقة إلى أن سبب معظم التحريفات يرجع إلى عدم تسجيل مردودات المبيعات، فيجب توسيع إختبار مردودات المبيعات للتحقق من أنه يتم تسجيلها.

- زيادة حجم العينة لتخفيض خطأ المعاينة.
- تسوية رصيد الحساب بالتحريف الذي يتسم بالأهمية النسبية وذلك بتسوية القيمة الدفترية (بعد موافقة العميل بالطبع).

9 - تحديد حجم العينة باستخدام معاينة الوحدة النقدية:

تتماثل الطريقة المستخدمة في تحديد حجم العينة في معاينة الوحدة النقدية مع تلك التي تستخدم في معاينة الصفات للوحدة الطبيعية، حيث يتم استخدام جداول معاينة الصفات، وهذا ما سوف نوضحه في السطور التالية.

الأهمية النسبية: يعد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية عادة الأساس لقيمة التحريف المحتمل التي يتم استخدامها. وقد يختلف التحريف المحتمل أو المقبول لكل من المغالاة والتدنية. نفترض في مثالنا أنه يبلغ **100.000** جنيه.

10 - تطبيق النسبة المتوسطة للتحريف على عناصر المجتمع التي تحتوي على التحريف:

مرة أخرى قد يوجد افتراض منفصل للحدين الأعلى والأدنى، ويرجع ذلك أيضاً للحكم التقديري للمراجع الذي يجب أن يبنى على معرفة المراجع بالعميل والخبرة الماضية لمراقب الحسابات في هذا الشأن، وما إذا كان يتم استخدام أقل من 100% حتى يمكن الدفاع بوضوح عن الافتراض. نفترض في مثالنا استخدام 50% للمغالاة، 100% للتدنية.

خطر القبول غير الصحيح للمجتمع: وهو أمراً تقديرياً لمراقب الحسابات ، ونفترض في مثالنا أنه يبلغ 5%.

القيمة المسجلة للمجتمع: يتم الحصول على قيمة المجتمع بالجنيه من دفاتر العميل. ونفترض في مثالنا أنها 5 مليون جنيه.

تقدير معدل الاستثناء بالمجتمع: عادة ما يتم تقدير معدل الاستثناء بالمجتمع في معاينة الوحدة النقدية بالصفر، حيث أن ذلك يعد أكثر ملائمة عند استخدام معاينة الوحدة النقدية في حالة عدم وجود تحريفات متوقعة أو وجودها ولكن بقدر ضئيل. وفي حالة توقع التحريفات، يتم تقدير القيمة الإجمالية للتحريفات المتوقعة بالمجتمع بالجنيه، وبعد ذلك يتم التعبير عنها كنسبة من القيمة المسجلة بالمجتمع. ونفترض في مثالنا الحالي أن قيمة التحريفات الخاصة بالمغالاة يتوقع أن تكون 20.000 جنيه، وهذا يعادل 0.4% كمعدل للاستثناء. وحتى يتم استخدام التحفظ سيتم استخدام 0.5% كمعدل للاستثناء المتوقع.

ونلخص ما سبق من افتراضات على النحو التالي:

التحريف المحتمل أو المقبول (نفس الرقم للأعلى والأدنى)	100.000جنيه
النسبة المتوسطة لافتراض التحريف (مغالاة)	%50
النسبة المتوسطة لافتراض التحريف (تدنية)	%100
خطر القبول غير الصحيح للمجتمع	%5
القيمة المسجلة لحسابات المدينين	5 مليون جنيه
التحريف المقدر في حسابات المدينين	20.000جنيه

ويتم حساب حجم العينة كما يلي:

	الحد الأعلى	الحدّ الأدنى
التحريف المحتمل أو المقبول	100.000	100.000
النسبة المتوسطة لافتراض التحريف	0.5 ÷	1 ÷
	200.000	100.000
القيمة المسجلة للمجتمع	5.000.000 ÷	5.000.000 ÷
معدل الاستثناء المحتمل	%4	%2
معدل الاستثناء المقدر للمجتمع	%0.5	صفر
حجم العينة من جداول معاينة الصفات (جدول 5% مع تلاقي معدل الاستثناء المقبول مع معدل الاستثناء المقدر بالمجتمع).	117	149

ونظراً لأخذ عينة واحدة لكل من المغالاة والتدنية، سيتم استخدام العينة ذات الحجم المحسوب الأكبر منهما، وهي في هذه الحالة 149 عنصر. وعندما يهتم المراجع بالاكتشاف غير المتوقع لتحريف ما، الأمر الذي قد يسبب رفض المجتمع، فيمكن أن يحمي نفسه ضد ذلك عن طريق زيادة حجم العينة على نحو تحكمي لأكبر من القيمة المحددة بالجداول. على سبيل المثال قد يستخدم المراجع حجم العينة من 200 عنصر بدلاً من 149.

11- استخدامات المراجعة لمعاينة الوحدة النقدية:

يعطي المراجعون أهمية كبيرة لاستخدام معاينة الوحدة النقدية لأربعة أسباب على الأقل.

أولاً، أنها تعمل على نحو تلقائي على زيادة احتمال اختيار عناصر الجنيهات الأكبر من المجتمع الذي يتم مراجعته. ويقوم المراجعون بممارسة

تتعلق بالتركيز على هذه العناصر لأنها تمثل بوجه عام خطر أكبر للتحريفات ذات الأهمية النسبية. ويمكن أيضاً استخدام المعاينة الطبقية لتحقيق هذا الهدف، ولكن عادة ما تكون معاينة الوحدة النقدية أسهل في التطبيق.

ثانياً، تتميز معاينة الوحدة النقدية في أنها تخفض من تكلفة تنفيذ اختبارات المراجعة لأن العديد من عناصر المجتمع يتم اختبارها في وقت واحد. فمثلاً إذا كان عنصر كبير واحد يشكل 10% من إجمالي القيمة المسجلة بالمجتمع بالجنيهات ويبلغ حجم العينة 100 فإن استخدام طريقة الاختيار الاحتمالي المتناسب مع الحجم سينتج عنه التوصل تقريباً إلى 10% من عناصر العينة من هذا العنصر الكبير بالمجتمع. ومن الطبيعي يحتاج هذا العنصر إلى المراجعة لمرة واحدة، فقط، ولكنه يعد كما لو كان عينة مكونة من 10 عناصر. فإذا كان بهذا العنصر تحريف، فيجب أن يتم اعتبار ذلك بمثابة 10 تحريفات.

ويمكن استبعاد عناصر المجتمع الكبيرة من مجتمع العينة ومراجعتها بنسبة 100% وتقييمها بشكل منفصل إذا رغب المراجع في ذلك.

ثالثاً، يعد استخدام معاينة الوحدة النقدية ملائماً لسهولة تطبيقها، حيث يمكن تقييم تلك المعاينة من خلال تطبيق جداول بسيطة. وبالتالي فإنه من السهل تعليم والإشراف على استخدام أساليب معاينة الوحدة النقدية. وتستخدم مكاتب المراجعة التي تقوم بالاستخدام المكثف لمعاينة الوحدة النقدية برامج الحاسب الآلي أو جداول خاصة تبسط تحديد وتقييم حجم العينة على نحو أكثر مما تم توضيحه هنا.

وأخيراً، توفر معاينة الوحدة النقدية استنتاجاً إحصائياً لا يتم من خلال الأساليب غير الإحصائية. ويرى العديد من المراجعين أن المعاينة الإحصائية تعاونهم على التوصل إلى استنتاجات أفضل ويمكن الدفاع عنها بشكل أقوى.

المحتويات

يتناول هذا الكتاب :

"مراجعة أنظمة المحاسبة الألكترونية فى بيئة الأعمال المعاصرة "

- مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر فى بيئة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإليكترونية والعمليات الالكترونية .
- المراجعة المستمرة فى ظل التجارة الإليكترونية .
- التأكيد المهنى على الثقة فى مواقع الشركات على الانترنت Web Trust والتأكيد على الثقة فى نظم المعلومات الفورية Sys. Trust
- مسؤلية مراقب الحسابات في اكتشاف الغش والتقرير عنه فى أنظمة المحاسبة الإلكترونية .
- أساليب المعاينة فى المراجعة لاختبارات الرقابة الداخلية الأساسية للعمليات





دار التعليم الجامعى
للطباعة والنشر والتوزيع

٢١ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامى -الإسكندرية-ج.م.ع.
تليفاكس :٠٠٢-٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل :٠١٠٠١٨٣١٧٩٦-٠١١١٩٩٩٥٠٠٩-٠٠٢/
Email:dartalemg@yahoo.com